البحث التربوي ومشكلاته

في ضوء التغيرات المعاصرة

الدكتور
صبري خالد عثمان

العلم والإيمان للنشر والتوزيع

البيـــانـــات	
عنوان الكتاب– Title	البحث التربوي ومشكلاته في ضوء التغيرات المعاصرة
المؤلف - Author	الدكتور / صبري خالد عثمان
الطبعة – Edition	الأولى .
الناشر - Publisher	العلم والإيمان للنشر والتوزيع .
عنوان الناشر Address	كفر الشيخ - دسوق - شارع الشركات ميدان المحطة تليفون : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١
بيانات الوصف المادي	عدد الصفحات Pag.: ٢٧٢ — مقياس النسخة Size: ١٧,٥ x ٢٤,٥ — التجليد: مجلد
المطبعة - Printer	الجلال .
عنوان المطبعة - Address	العامرية إسكندرية.
اللغة الأصل	اللغة العربية .
رقم الإيداع	٢٦٧٢٥- ٢٠٠٧م
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977- 308 - 167 - 2
تاريخ النشر - Date	2008

إهداء

إلى السيدة الفاضلة زوجتي

التي تحملت معي عناء رحلة الكفاح العلمي المضنية بصبر

وتشجيع وعطاء لا يفتر.

وإلى أولادي جميعا أهدي هذا العمل

مع أصدق الدعاء بالتوفيق والسداد

د. صبري خالد عثمان

الفهرس

تابع الفهرس

العنوان	الصفحة

تابع الفهرس

تابع الفهرس

المقدمـــة

لقد شهد العالم تغيرات وتطورات أثرت في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وهذه التغيرات وليدة الصراع الذي شهده العالم منذ مطلع القرن العشرين، ولذا فإن المجتمع المصري يجب أن يتغير ويتطور ليواكب التغيرات الحادثة في العالم.

ولقد اتسع أثر التقدم العلمي والتكنولوجي ليشمل أيديولوجيات المجتمعات المعاصرة فأخذت العديد من التغيرات في شتى جوانب الحياة، ولقد كانت هذه التغيرات سريعة تفوق قدرة التربية على استيعابها.

ولما كان التغير والتطور من أهم سمات العصر وجب على المجتمع العربي والمصري أن يتطور ويتغير وكذلك وجب على التربية مجاراة هذا التطور ومعالجة آثاره.

ولقد اختلفت مقاييس التقدم عما مضى، فقد كان التقدم يُقاس في الماضي بالقوة العسكرية والنظام السياسي وأصبح الوضع مختلفاً حيث أصبح التقدم يقاس من شتى نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية ولقد أصبح التغير وليد عوامل متعددة تضافرت فأحدثت التغير وهنا يبرز دور التربية في تلك الظروف التي تمر بها مصر والعالم.

البحث التربوي هو أحد أنواع البحث العلمي الذي يهتم بتوسيع نطاق المعرفة الإنسانية ولا يتوقف دوره على تحديد المشكلات وتحليلها عند ظهورها بل يقترح الحلول ويتوقع ما قد يحدث في المستقبل ويضع الخطط العلاجية لما قد يحدث.

يعتبر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن

يستخدمه وهذا الكم السريع لتدفق المعلومات والتعرف على طرق استخدامها هو معيار التقدم في ذلك العصر وتبدو أهمية البحث التربوي في هذا العصر أكثر مما سبق فلم يكن الحديث عن أهمية التربية والبحث التربوي أخطر مما هو عليه الآن.

والعالم العربي في أشد الحاجة إلى الاهتمام بالبحث العلمي في الحقل التربوي بخاصة حيث ما نزال نعاني من مشكلات تربوية تتطلب حلولاً جذرية كي تستطيع الأنظمة التربوية العربية أو تواصل مسيرتها وتحقق دورها الفعال في تنمية وتقدم الوطن.
ومن ثمَّ تتضح أهمية البحث التربوي حيث يعالج مشكلات التعليم ويقدم لقادة التعليم الفكر الصائب ولكن البحوث التي تجرى كثيراً ما تبقى حبيسة الأرفف في المراكز أو الكليات التي أجريت فيها فلا تصل أيدي المخططين وواضعي السياسة التعليمية والمشرفين والموجهين والمعلمين والمديرين في الميدان.

ولقد أدى ذلك إلى حدوث فجوة بين البحث التربوي وقضايا الواقع التعليمي وابتعد عن معالجة قضايا الواقع فانتهى الأمر إلى أن نظر إليه في كثير من الأحيان على أنه "ترف علمي" وأنه متعال على الواقع مترفع عنه. ولقد سار البحث التربوي والسياسات التعليمية المتبعة في طريقين لا يلتقيان في كثير من الأحيان وهذا الوضع أوجد مناخاً سلبياً لا يمكن تقبل نتائج البحث التربوي في ضوئها.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة مشكلات البحث التربوي لتفعيل دوره وربطه بميدان الممارسات التربوية وذلك لإحداث التطوير ودفع حركة الإصلاح التعليمي في جوانبه المختلفة.

فصول الدراسة

الفصل الأول : -

تناول الفصل بداية البحوث التربوية وأهميتها والهيئات المسئولة عنها في مصر وأنواعها وأهم معوقاتها ، وتناول بعد ذلك التخطيط وأهميته وأسسه ومقوماته ، وعرض بالتحليل العلاقة بين التخطيط والبحوث التربوية في مصر ، وتناول بعد ذلك البحوث في الدول النامية ومصر ، وتطرق الباحث للتمويل الأجنبي الخاص بالبحوث العلمية وأهدافها

الفصل الثاني : -

تناول الفصل مقومات التنمية ومعوقاتها ، والعلاقة بين البحوث التربوية والتنمية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية

الفصل الثالث : -

تناول الفصل التغيرات المعاصرة وعلاقتها بالبحوث التربوية وذكر منها العولمة وأسباب ظهورها ومظاهرها وأهم آثارها ،ومسئولية التربية لمجابهة آثار العولمة ، العلاقة بين العولمة والبحوث التربوية و شبكة الإنترنت وبدايتها وشبكة المعلومات وعلاقتها بالتعليم والبحث العلمي والتربوي ، وعرض بعد ذلك الخصخصة وأهدافها ومجالاتها والعلاقة بينها وبين البحث التربوي وأهم آثارها الإيجابية والسلبية على البحث التربوي ، وتناول البحث اتفاقية الجات وعلاقتها بالبحث التربوي وتناول أيضاً القنوات الفضائية وبعض آثارها على الدول النامية وتناول القنوات الفضائية العربية ودورها في مجال التعليم والبحث العلمي .

الفصل الرابع : -

تناول أهداف الدراسة الميدانية وخطوات بناء الاستبانة واختيار العينة ، وكيفية إجراء المعالجة الإحصائية للنتائج .

الفصل الخامس : -

تناول نتائج تطبيق الاستبانة من خلال عرض استجابات أفراد العينة موضحاً ذلك بجداول ثم قام الباحث بالتعليق عليها بالتفسير والتوضيح لاستجابات أفراد عينة الدراسة .

الفصل السادس : -

ملخص النتائج والتصور المقترح الذي يساهم في الحد من المشكلات التي تعوق البحث التربوي .

وقد كان أصل هذا الكتاب رسالة تقدمت بها إلى كلية التربية بسوهاج عام ٢٠٠٢م وحصلت بها على درجة الدكتوراة . فلأستاذيَّ الفاضلين اللذين أشرفا على الرسالة وهما أ.د. مصطفى رجب ، أ.د. عبد المعين سعد الدين خالص الشكر والتقدير والامتنان

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب علما ينتفع به .

المؤلف

د. صبري خالد عثمان

الفصل الأول

تخطيط البحث التربوي وتمويله في مصر

مقدمة

إن التخطيط سمة العصر تلجأ إليه الدول المتقدمة حيث تتشعب فيها نواحي النشاط وتتعدد البرامج مما لابد معه من إيجاد نوع من النظام يربط بين القائم منها في الحاضر كما يوضح معالم السير في المستقبل القريب أو البعيد على حد سواء. ومن مقومات البحث وجود تخطيط هادف للبحوث حيث يعتبر هذا من أهم مقومات البحوث العلمية التي لها قيمة وظيفية في حياة المجتمع.

ويؤكد المهتمون بالتخطيط على أهمية ما يسمى بالوعي التخطيطي وضرورة التعود على أسلوب التخطيط كاتجاه عقلي ونفسي بحيث يصبح جزءاً من سلوكنا في مختلف مراحل تفكيرنا وتصرفاتنا.

ومن الممكن أن نغرس في أولادنا وفي المحيطين بنا الاتجاهات والعادات المرتبطة بالتخطيط وسنجد أن فكرة التخطيط تتمشى مع الطبيعة البشرية في مستوياتها السليمة لأن التخطيط يتمشى مع الأسلوب العلمي وخطوات التفكير الطبيعية(١) ولهذا أصبح التخطيط عاملاً مهماً في تحقيق الأهداف المرجوة من البحوث التربوية والعملية التعليمية

وترجع أهمية التخطيط إلى أن العامل الرئيسي في معرفة تكلفة البحث التربوي واستثماره الاستثمار الأفضل ولا تقتصر أهمية التخطيط ودراسة تكلفة البحث التربوي في الإفادة بإمكانية تحقيق أهداف أي خطة بل إنها تلقي الضوء على ما ينبغي أن يخصص

---

(١) محمد خليفة بركات، مناهج البحث العلمي في التربية ، ط ٣ (الكويت : دار القلم ، ١٩٩٣م) ، ص ١١٤.

له ولغيره من أبواب الخدمات ومن المعروف أن استثمار الأموال في الأبحاث العلمية يأتي بنتيجة أفضل من استثمارها في المشروعات التربوية العادية.

ولابد من توفير الأموال اللازمة للبحث التربوي حتى يحقق التخطيط نتائجه المرجوة فالمال عصب أي مشروع وتوفيره مقوم أساسي لنجاح البحث التربوي حتى يتمكن البحث التربوي من "اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضاً متكاملاً بذكاء وإدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه إسهاماً حياً وشاملاً"(١) ويستطيع البحث التربوي بالتخطيط الجيد والتمويل الكافي أن يواجه التغيرات المعاصرة ويتغلب على سلبياتها.

بداية البحوث التربوية :

البحث التربوي فرع من فروع البحث العلمي حيث إنه يسعى إلى تقصي الحقائق والكشف عن أسباب المشكلات التي تعترض العملية التعليمية لدفعها قُدُماً إلى الأمام غير أن البحوث التربوية لم تبدأ كنظام علمي إلا في بداية القرن السابع عشر. ويمثل عام ١٩٠٠ البداية الحقيقية للاهتمام بالطريقة العلمية في مجال البحوث التربوية حيث يتم تطوير عدد من وسائل القياس التي يحتاجها الباحث في معالجته للوقائع التربوية . وقد نشر "الفريد بينت" أول مقياس للذكاء يقبل العمل والتطبيق.. ومن أهم هذه الأعمال أيضاً مقياس الذكاء الذي قدمه كل من (ستانفورد وبينيه) والذي تم تنميته بواسطة "ترمان" عام ١٩١٦ ويعتبر "أدور ثورنديك" من أهم الذين أثروا في نمو البحث التربوي من حيث الاهتمام بتقنين الاختبارات التربوية هذا بالإضافة لأعمال كل من (أدنس وجون ديوي).(٢)

---

(١) نوال محمد عمر ،مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦م) ، ص ٨٢.
(٢) السيد علي شتا،البحوث التربوية والمنهج العلمي،(الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، ١٩٩٨م) ، ص ١١٧.

أما الدراسات التربوية والنفسية قبل عام ١٩٠٠ فقد "بدأت معظمها دراسات محدودة في موضوعاتها ومتفرقة ولم تصل إلى النضج الذي تعتبر فيه بحوثاً بالمعنى العلمي الصحيح ولكنها كانت محاولات قائمة على جهود أفراد كان لهم ولا شك فضل السبق في بعث الاهتمام بالبحوث التربوية والنفسية"(١).

وفي مصر بدأت محاولات التأليف التربوي عام ١٨٨٢ حيث شهدت أول كتاب تربوي هو (رسالة أدب الناشئ) للمدارس الابتدائية تأليف "الفاضل الشيخ محمود عمر" والكتاب الثاني هو كتاب "البيداجوجيا" أو هداية الأطفال للشيخ حسن توفيق الذي كان مدرساً للغة العربية في المدرسة الشرقية ببرلين الجزء الأول مطبوع عام ١٨٩١ والثاني ١٨٩٢. والكتاب الثالث هو "نظام التعليم" تأليف بطرس حنا سنة ١٨٩٦ والكتاب الرابع هو "غنية المؤدبين في الطرق الحديثة للتربية والتعليم" ألفه الشيخ عبد العزيز جاويش سنة ١٩٠٣.(٢)

أما البحث التربوي فقد بدأها القباني عام ١٩٣٠ حيث بدأ أعماله لتقنين اختبار الذكاء الابتدائي وانتهى منه سنة ١٩٣٤ وكذلك تنبه إلى قيمة مقياس "ستانفورد-بينيه" للذكاء. وتعتبر أبحاث القباني في مجال النمو العقلي من الأبحاث الرائدة في الوطن العربي فقد تصدى لمشكلة النمو العقلي عندما كان يطبق اختبار الذكاء الابتدائي ونشر المنحنيات الخاصة بالنمو العقلي في كتابه "قياس الذكاء في المدارس الابتدائية سنة ١٩٣٨)(٣).

ثم أنشئ قسم الدراسات العليا بمعهد إعداد المعلمين سنة ١٩٤١ وأصبح من حقه منح الماجستير بالاشتراك مع كلية الآداب-جامعة القاهرة-وفي سنة ١٩٤٥ أنشأ المعهد

(١) محمد خليفة بركات ،مناهج البحث العلمي في التربية ، مرجع سابق ، ص ٤.
(٢) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م)،ص ص١٤٠-١٤٦.
(٣) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم في مصر ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥م) ، ص ٥٥٩.

فرعاً له بالإسكندرية ثم استقل هذا الفرع سنة ١٩٤٧ ثم ضم المعهد إلى جامعة عين شمس ١٩٥٠ وتقرر أن تكون الدراسة به سنة واحدة. وفي ١٩٥١ أصبح للمعهد حق منح درجة الدبلوم الخاصة ثم الماجستير فالدكتوراه ثم تحول إلى كلية للتربية سنة ١٩٥٦م.(١)

أما الجانب التنظيمي للبحوث التربوية من قبل وزارة المعارف فقد بدأت في ١٩٢٣ وذلك بإنشاء مكتب فني باسم (مكتب الوزير) وفي ١٩٢٤ أنشئت لجنة سميت (اللجنة الفنية) ثم مع كثرة مهام اللجنة أنشأ عل ماهر وزير المعارف هيئة جديدة تسمى (مكتب المشروعات الجديدة) وتم ذلك بقرار وزاري رقم ٢٦٤٠ في ١٩٢٥/٤/٢٧ وفي ١٩٣٥ صدر القرار الوزاري رقم ٤١٧٨ بإنشاء "المكتب الفني" ثم أُلغي في ١٩٣٧ وأحيلت المسائل الفنية التي يجري البحث فيها إلى مكتبي وكيل الوزارة والوكيل المساعد. وعندما تولى الدكتور محمد حسين هيكل الوزارة أصدر القرار الوزاري رقم ٥٠٤٤ بتاريخ ١٩٢٩/٧/٥ بإنشاء "مكتب البحوث الفنية" و "الهيئة الفنية العليا". ثم دمجت الهيئتان في هيئة واحدة في ١٩٤٠ تسمى "هيئة البحوث الفنية" ثم توقفت الهيئة ١٩٤٢ وأنشئت هيئة جديدة سميت "المكتب الفني لمشروعات التعليم الجديدة" عام ١٩٤٤ وأنشئت بعد ذلك "إدارة البحوث الفنية". وكانت هناك مراقبة للسكرتارية الفنية للمجلس الأعلى للتعليم الذي كان قد شكل بمرسوم ١٩٤٠/٣/٤. وقد صدر قرار وزاري رقم ٧٠٠٢ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/١٦ يقضي بتحويل هذه المراقبة إلى "مراقبة عامة للبحوث الفنية والمشروعات" وجعل إدارة البحوث الفنية جزءاً من هذه المراقبة. ثم اقترح إسماعيل القباني وكان مستشاراً لوزارة المعارف تنظيم هذه المراقبة فرفع مذكرة للوزارة في ١٩٤٧/٢/١٥ و ذكر فيها أنه لكي تستطيع المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات متابعة التطورات المتشعبة والنظر

---

(١) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم في مصر ، مرجع سابق ص ٥٦١.

فيما يمكن أن تفيده منها ينبغي أن تنظم على أساس التخصص في البحث فتقسم إلى إدارات وأقسام يختص كل منها بالتفرغ للبحوث المتعلقة بموضوع معين أو بعدد من الموضوعات المرتبطة بعضها ببعض على الوجه الآتي:

١ -إدارة بحوث المناهج والكتب.

٢ - إدارة بحوث الطرق والأساليب .

٣ - إدارة بحوث التنظيم المدرسي.

٤- إدارة بحوث الإحصاء.

٥- إدارة بحوث السكرتارية الفنية.

وقد أصدر الدكتور السنهوري كوزير للمعارف القرار الوزاري رقم ٧٢٣٨ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٧ بشأن تنظيم المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات بناء على هذه المذكرة.

واستمرت المراقبة تعمل عملها إلى أواخر سنة ١٩٤٩ حيث تناولها تعديل جوهري إذ أصدر أحمد مرسي بدر قراراً وزارياً برقم ٨٧٥٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣ يقضي بتغيير المراقبة وتسميتها بـ (المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء.)(١)

أهمية البحث التربوي :

البحث التربوي جزء من البحث العلمي تنبع أهميته من أنه (يعمل على دراسة المشكلات التربوية باستخدام الأسلوب العلمي والاختلاف بينهما هو في طبيعة الظاهرة المدروسة وليس في نوع الأسلوب المستخدم)(٢) .

---

(١) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦٤ - ٥٦٩.

(٢) عبد الرحمن عدس ، أساسيات البحث التربوي ط ٢ (الأردن . دار الفرقان، ١٩٩٧م) ، ص ٢٢.

وترجع أهمية البحث التربوي في أنه يسعى للكشف عن المعرفة الجديدة والاستفادة بها في التربية. وكذلك ترجع أهمية البحث التربوي إلى أنه "يحسم الخلاف في كثير من المشكلات التربوية وبخاصة المشكلات الجدلية التي يصعب فيها إقناع أطراف الخلاف بالجهود المطروحة".(١)

وبذلك يوفر البحث التربوي الجهد والوقت ويعالج المشكلات التربوية المتجددة وتعتبر البحوث التربوية العلمية في الميدان التربوي محور الارتكاز الذي تدور حوله كل جوانب الإصلاح والنهوض الاجتماعي ذلك لأن التربية تهدف إلى تبصير الناس بمشكلاتهم وإلى إيقاظ الوعي القومي وإثارة الرغبة في التطوير والتقدم الاجتماعي.(٢) حيث تسعى البحوث التربوية إلى علاج المشكلات الاجتماعية المعرقلة للتنمية وبذلك يتحقق الإصلاح والنهوض الاجتماعي ويساعد البحث بذلك على رقي الأمم وتقدمها.

"ويعد البحث التربوي من أهم الوسائل الفعالة في تطوير النظم التربوية فهو من ناحية يسعى إلى تحديد المشكلات التربوية في المجتمع وتحليلها تحليلاً علمياً ثم يضع الحلول المناسبة لعلاجها.. ومن ناحية أخرى يسهم البحث التربوي في تقدم المعرفة العلمية في الميادين التربوية وتكوين فكر تربوي قائم على أسس علمية قابلة للاختبار والدراسة والتعديل".(٣)

ولا يتوقف دور البحوث التربوية عند هذا الحد بل إنها تسهم بدور فعال في مجال السياسة التعليمية فهي "تهدف إلى تحسين التعليم والعملية المدرسية لأنها الوسيلة التي تمكن متخذي القرارات من تحديد الاحتياجات التربوية القومية وتقدير المداخل الجديدة

---

(١) محمد منير مرسي ، البحث التربوي وكيف نفهمه ، (القاهرة : عالم الكتب ١٩٩٤م) ، ص ٢٦.
(٢) محمد خليفة بركات ، مناهج البحث العلمي فى التربية ، مرجع سابق ، ص ١٠.
(٣) فهد إبراهيم الحبيب ، أولويات البحث التربوي في مجال الإدارة المدرسية المجلة التربوية ، جامعة الكويت، العدد الثامن والثلاثون ، المجلد العاشر ، شتاء ١٩٩٦م ، ص ٢٣٤.

في حل القضايا وتقويم فعالية السياسات والاستراتيجيات"[١] وبذلك تتضح مدى أهمية البحث التربوي من خلال دوره الفعال في المجالات السابقة من اجتماعية صنع القرار وحل المشكلات الاجتماعية التي تسهم بدورها في رقي الأمم وتقدمها.

أهداف البحث التربوي :

البحث التربوي محاولة علمية للوصول إلى الحقائق وهو كأي محاولة علمية تهدف إلى تفسير الظواهر والتنبؤ بها والتحكم فيها وضبطها ولذلك يهدف البحث التربوي إلى :-

أولاً : الوصف :

ويقوم البحث الوصفي أولاً بتحديد الوضع الحالي للظاهرة المدروسة ومن ثم يعمد إلى إعطاء تقرير وصفي عنها. ومن أنماط الدراسات الوصفية الشائعة التعرف على واقع الاتجاهات ووجهات النظر السائدة.[٢] وكذلك وصف الظواهر التربوية ومحاولة كشف أسبابها للوصول إلى حلول ملائمة لها.

ثانياً : التفسير :

"وهو محاولة تحديد أسباب سلوك الظواهر والأحداث بكيفية معينة وبناء على ذلك فإن التفسير يتطلب إعمال العقل بدرجة أكبر مما هو مطلوب في حالة مجرد وصف تلك الظواهر أو الأحداث في السلوك بكيفية معينة.[٣] وبذلك يقدم البحث التربوى تفسيراً للظواهر التربوية لمعرفة أسبابها .

---

(١) فيكتور أوردني وروبرت ماكلين ، "تأثير البحث التربوي على صناعة القرار"، مرجع سابق، ص ص ١ – ٧

(٢) عبد الرحمن عدس ، أساسيات البحث التربوى ، مرجع سابق ، ص ١٧.

(٣) حمدي ابو الفتوح عطيفة ، منهجية البحث العلمي وتطبيقاته في الدراسات التربوية والنفسية ، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٩٦م) ، ص ٣٢.

ثالثاً : التنبؤ :-

"وهو القدرة على تحديد الحالة التي سيكون عليها وضع معين عند توافر شروط معينة وهذا التحديد لا يتم من فراغ وإنما يتم عادة في ضوء التعميمات التي تم التوصل إليها(١) .

وهو ما يعني أن البحث التربوي يهتم بالمستقبل ليحدد ما سينتج من سلوك وكيفية التعامل معه.

رابعاً : التحكم : -

وهو محاولة التحكم في الظاهرة لمعرفة أسبابها والوصول إلى نتائج لحلها .

وهذه الأهداف التي يسعى البحث التربوي لتحقيقها هي نفس الأهداف التي يهدف إليها البحث العلمي بشكل عام غير أن الاختلاف هو المجال التربوي الذي يعمل فيه البحث التربوي ويحاول وصف ظواهره وتفسيرها مع التنبؤ بما ستكون عليه الظواهر في المستقبل واقتراح الحلول للمشكلات وحلها في ضوء نتائج البحوث والتفسيرات التي تقدمها، ويبرز الهدف الثالث جلياً في ظل التغييرات المعاصرة وما تقتضيه من تجديدات تربوية ودراسات توقعية مستقبلية يجعل الهدف الثالث وهو التنبؤ في مرتبة ربما متقدمة على الأهداف السابقة.

هذا ويضاف إلى الأهداف السابقة أهداف أخرى وهي:-

١-التعرف على واقع النظام التربوي أو عناصره وتشخيص جوانب الضعف والقوة لتدعيم جوانب القوة ووضع الحلول المناسبة لجوانب الضعف.

٢-التعرف على علاقة النظام التربوي أو عناصره بالمتغيرات الأخرى التي تحيط به.

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣.

٣-الكشف عن المعرفة الجديدة وتكوين مخزون من المعلومات في المجال التربوي.

٤-تطوير وتجديد النظم التربوية والعمل على زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.

٥-المساعدة في تحديد الأساليب المستخدمة في حجرة الدراسة.

٦-الكشف عن مشكلات المعلمين والطلاب.

٧-توفير الحافز والتوجيه التربوي بما يسهم في تطوير النظم التعليمية وزيادة كفاءتها ومردودها[١].

٨-تحقيق بعض المواضع القديمة أو التراث تحقيقاً علمياً دقيقاً للاستفادة به في الواقع الجديد.

٩-اكتشاف حقائق جديدة[٢].

ويستمد البحث التربوي أهميته من تلك الأهداف التي يسعى لتحقيقها فيعمل البحث التربوي على تحديد فعالية طرق التعليم المستخدمة وذلك للموازنة والمفاضلة بين هذه الطرائق واختيار الأنسب والأفضل وبخاصة في عصر تنوعت فيه مصادر المعرفة وتضخمت فيه المعارف.

الهيئات المسئولة عن البحث العلمي والتربوي في مصر.

لقد نشأت حركة البحث العلمي مع ظهور الجامعة ١٩٢٥م في مصر وإن كانت بدايتها البساطة حيث كانت مقصورة في حيز ضيق وفي مجالات محددة داخل الكليات العملية في الجامعة كالطب والهندسة والعلوم" ثم أنشئ مجلس فؤاد الأول للبحث العلمي"[٣]

---

(١) جابر محمود طلبة ، البحث التربوي في مصر و علاقته بالممارسات التربوية في النظام التعليمي ، مرجع سابق ص ٣٣ - ٣٥.

(٢) نوال محمد عمر ، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٥.

(٣) محمد حلمي الحديدي، البحث العلمي وخطة الدولة، (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ١٩٨٩م)، ص ٧٦.

ثم توالى إنشاء هيئات ومراكز للبحوث العلمية كالتالي :-

١-مجلس (**فؤاد الأول**) الأهلي للبحوث ومعهد (فؤاد الأول) للبحوث الصناعية والكيماوية. المركز القومي للبحوث (١٩٣٩-١٩٥٦). أنشئ المعهد في نوفمبر ١٩٣٩ كأول جهاز مصري حكومي يرعى العلم والعلماء والبحث العلمي على المستوى القومي وكانت تبعيته لرئيس مجلس الوزراء ومن بين مهامه:

(أ) تشجيع الأنشطة العلمية القائمة واقتراح البحوث العلمية التي تعمل على تقدم الزراعة والصناعة ويتابعها وينسق لها.

(ب)إنشاء المعامل العامة أو الخاصة للبحوث وكذلك مراكز جمع المعلومات والمراجع والوثائق العلمية.

(ج) الإعلام الخارجي بما تقوم به مصر من جهود علمية وفنية وتنظيم إيفاد البعثات للخارج.(١)

٢-المجلس الأعلى للعلوم (١٩٥٦-١٩٦١).

في عام ١٩٥٣ قامت حكومة الثورة بإدماج مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث في المجلس الدائم للإنتاج القومي وتغيير اسم المجلس إلى المعهد القومي للبحوث تم تطوير هذا المعهد إلى المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٦ وفي نفس العام وقبل إنشاء المركز القومي للبحوث ببضعة شهور أنشأت الدولة المجلس الأعلى للعلوم وارتبط به عدد من المهام التي كان يقوم بها مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث وخاصة البحوث على المستوى القومي(٢) .

---

(١) أحمد ابراهيم نجيب ، تخطيط وإدارة مشروعات البحوث العلمية ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ١٩٨٩م) ص ١٢٧.

(٢) محمد كامل محمود ، دور المؤسسات العلمية والتكنولوجية في المجتمع المعاصر ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ١٩٨٩م) ص ٤٩.

٣-وزارات ومجالس البحث العلمي (الفترة من ١٩٦١-١٩٧١).

أنشئت خلال هذه الفترة ٤ وزارات للبحث العلمي ألحق بالثالثة منها مجلس أعلى لدعم البحوث وتبعه عند إلغائها مجلس أعلى للبحث العلمي ١٩١٥.(١)

وقد عين أول وزير للبحث العلمي في مصر عام ١٩٦١ وفي عام ١٩٦٣ صدر قرار بتنظيم الوزارة وأعطى هذا القرار للوزارة مسئولية الإشراف على البحث العلمي وعدلت بعض اختصاصاتها وخرج منها بعض مراكز ومعاهد البحوث التي سبق ضمها إليه.

وفي عام ١٩٦٥ ألغيت وزارة البحث العلمي وأنشئ المجلس الأعلى للبحث العلمي بدلاً منها، وفي عام ١٩٦٧ أسندت سلطة رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي في الإشراف على المركز القومي للبحوث إلى النائب الأول لرئيس الجمهورية، وفي عام ١٩٦٨ أعيد إنشاء وزارة البحث العلمي وصدر القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.(٢)

٤-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا :

وهي المنظمة القومية والصيغة المثلى للتعبير عن آمال المجتمع في نهضة العلم وشيوعه على كل المرافق ونهضة التكنولوجيا لتكون وسيلتها إلى التطبيق العلمي المستنير. أنشئت الأكاديمية عام ١٩٧١ بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ ونظمت بالقرار الجمهوري رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ تهدف إلى دعم البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات التي تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم السياسة التي تكفل ربط أجهزة البحث العلمي والتكنولوجيا على المستوى القومي بالاتجاهات الرئيسية للبحوث العلمية والتكنولوجية التي توضع لمواجهة

---

(١) أحمد ابراهيم نجيب ، التخطيط وإدارة مشروعات البحوث العلمية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢.
(٢) محمد كامل محمود ، دور المؤسسات العلمية والتكنولوجية فى المجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٩:.

احتياجات الخطط العامة للتنمية[1] . ولهذا اهتمت الدولة بالبحث العلمى حتى تستطيع مواجهة المشكلات التى تتعرض لها وتساهم فى حلها بالاعتماد على التخطيط المستقبلى للأبحاث فى شتى المجالات المختلفة . ويؤدى هذا بدوره إلى تقدم المجتمع حتى يساير ما يحدث فى العالم المتقدم .

٥-الجامعات :

تعتبر الجامعة هيئة مسئولة عن البحث العلمي فلا يتوقف دور الجامعة على التدريس وإعداد هيئة التدريس ولكنها تقوم بإعداد الباحثين وكذلك البحوث التي تنظم العملية التعليمية بالجامعة والمراحل التعليمية المختلفة . "فقد حرص قانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٢ على أن يبرز أهداف الجامعات بحيث تجمع بين شقين متساويين في الأهمية هما (التعليم الجامعي) و (البحث العلمي) مؤكداً الربط بين الجامعة والمجتمع"[2]

٦-المجالس القومية المتخصصة :

وهي مجالس تعاون رئيس الجمهورية في رسم السياسات القومية وإعداد الدراسات الشاملة المتعلقة بالمجالات التي حددها القرار الجمهوري رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهوري رقم ٦١٥ لسنة ٧٤ بتحديد اختصاصات تلك المجالس.[3]

وفي يناير ١٩٩٦ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٦م بشان المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها فهي تتبع رئيس الجمهورية وتتولى المعاونة في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي وفي وضع الخطط المستقرة

---

(١) فرج حافظ الدري، دراسة تحليلية لتشريعات البحث العلمي بمصر ، (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م) ، ص ٣١٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٠.

(٣) فرج حافظ الدورى ، دراسة تحليلية لتشريعات البحث العلمى بمصر ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠.

طويلة المدى عن طريق حصر الإمكانات الذاتية واستغلال الطاقات المتاحة بالدولة وترشيدها لتحقيق الأهداف القومية في جميع مجالات العمل الوطني. وتتكون المجالس القومية المتخصصة من :-

-المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ١٩١٤.

-المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ١٩٧٤.

-المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام ١٩٧٨.

-المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩١٩.

ويتكون المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا من خمس شعب هي (شعبة محو الأمية وتعليم الكبار-شعبة التعليم الفني-شعبة التعليم العام-شعبة التعليم الجامعي-شعبة البحث العلمي والتكنولوجيا).

ويختص المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بالآتي:-

-دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الإمكانيات القومية في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

-دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والتعاون الدولي واستخدام الموارد البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية لمواجهة التقدم التكنولوجي وربط البحوث العلمية بالمستويات التطبيقية.

-التنسيق بين السياسات المختلفة في مجالات عمل مجالس ومتابعة تنفيذ الخطط وتعميمها.[١]

(١) السعيد محمود رشاد محمد ، إسهامات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في صنع السياسة التعليمية وتوجيه مستقبلها في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، الجزء الثاني،كلية التربية ، جامعة حلوان من ٢٠-٢١أبريل ١٩٩٦م، ص ص ٦٢-٦٣.

أنـواع البحـوث التربويـة :

(١) بحوث نظرية :

وتعني بدراسة الفكر التربوي بهدف استخلاص معارف تربوية وحقائق ومفاهيم فلسفية ورؤى أيديولوجية تسهم في تطوير السياسات التربوية.

(٢) بحوث تطبيقية :

تعنى بدراسة قضايا فنية تخص عمليات التدريس والتحصيل والتقويم. وثمة تقسيم آخر للبحوث التربوية يقسمها إلى:(١)

(١) البحث الأساسي :

يطلق على البحث الأساسي عادة أسماء مختلفة منها البحث النظري أو البحث الأولي أو البحث البحت وبصرف النظر عن تعدد مسميات البحث الأساسي فإنه يهدف إلى التوصل إلى الحقائق أو المبادئ الرئيسية والكشف عن النظريات والأصول التي تحكم العملية التربوية وهو بهذا يهدف إلى تنمية الأفكار والمفاهيم ويعنى بالأسس التربوية وتنمية وتطوير النظرية التربوية ولا يهتم بالأمور التطبيقية.

(٢) البحث التطبيقي :

يطلق على البحث التطبيقي أيضاً البحث الميداني *Field Research* وهو يعنى بصورة رئيسية بتحديد العلاقات بين الظواهر التربوية واكتشافها واختبار النظريات والفروض. ولذلك فإن من أهم أهداف البحث التطبيقي تطبيق واستخدام النتائج العملية على الميدان التربوي وتحسين استخدام الممارسات والوسائل والطرق المتبعة كما أن البحث التطبيقي يهدف إلى التوصل إلى نوع من التعميم بمعنى تعميم النتائج التي استخلصت من عينة على مجموعة أخرى أكبر وأشمل.

---

(١) محمد منير مرسي ، البحث التربوي وكيف نفهمه؟ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ - ٣٠.

(٣)البحث الموقفي *Action Research*

يتضمن موقفاً أو مشكلة تتطلب اتخاذ قرار سريع فقد يريد المعلم معرفة مدى مناسبة طريقة تدريسية أو مادة تعليمية لتلاميذه وهو في نفس الوقت لا يريد الدخول في العمليات التفصيلية أو الدقة العملية الكبيرة التي تتميز بها البحوث التطبيقية ولذلك فإنه يلجأ إلى البحث الموقفي ليختبر طريقته أو مادته دون أن يضيع وقتاً أو جهداً كبيراً.

ويتطلب البحث الموقفي تطبيق خطوات الطريقة العلمية على مشكلات التعليم المدرسي.

معوقات البحث التربوي :

١ -مشكلة التمويل :

تعاني البحوث التربوية من مشكلة التمويل وربما يرجع ذلك إلى عدم الاقتناع بالبحوث التربوية وعدم الثقة في نتائجها من قبل صانعي القرار ولذلك تعاني البحوث التربوية من قلة ما ينفق عليها وعدم الاهتمام باستخدام الوسائل العلمية الحديثة في مجال البحث التربوي كاستخدام الحاسب الإلكتروني أو استخدام التجارب العملية وبصفة خاصة في علم النفس وقضايا التعليم ومسائله(١) .

فمشكلة التمويل تمثل أكبر عائق للبحوث التربوية حيث إن المال هو عصب كل مشروع وبدونه تتعرقل الأنشطة ويتوقف المشروع. ولذلك تؤدي مسألة التمويل إلى "فرض نوع من القيود حول مواضيع البحث في غالبية الأحيان فإن غالبية الأبحاث تعمل ضمن هامش الحرية التي تمنحها الدولة المعنية أو المؤسسات المرتبطة . وهذا يوضح أثر التمويل فى توجيه البحوث العلمية والتربوية والحرية المتاحة لبعض الأبحاث محدودة .

---

(١) إحسان مصطفى شعراوي،فتحي علي يونس،مقدمة في البحث التربوي(القاهرة:مكتبة دار الثقافة،١٩٨٤)،ص ٢٧.

٢ -تعدد مفاهيم البحث التربوى :

تعاني البحوث التربوية من اضطراب مفهوم البحث التربوي. وغياب السياسات والخطط البحثية والنقص في الكفايات البشرية-ضعف الارتباط التنظيمي والإداري بين مؤسسات البحث التربوي-التركيز على مجالات معينة وندرتها في مجالات أخرى استخدام إجراءات بحثية غير مناسبة وعدم تفسير النتائج وتحليلها.[(١)] ، ويؤدي الاضطراب في مفهوم البحث التربوي إلى عدم التقدم في مجال البحوث التربوية وتكرار الموضوعات.

٣ -هجرة الخبرات العلمية :

تعد هجرة الخبرات العلمية أحد معوقات البحوث العلمية بشكل عام، مما يؤدي إلى إضعاف جهاز البحث العلمي في العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وتكون الهجرة إلى دول متقدمة لأسباب سياسية أو مادية أو كليهما وهذه الظاهرة تعبر عن التخلف الثقافي والاستبداد السياسي فى الدول التى تسمح لأبنائها المتفوقين بالهجرة لأن ذلك يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ -قلة المراجع الجيدة والدوريات العربية :

ومن مشكلات البحث التربوي في بلادنا قلة المراجع الجيدة المكتوبة باللغة العربية في كثير من الميادين التربوية وقد ترتب على هذا أن اعتمد الدارسون على الكتابات الأجنبية يدرسونها ويترجمون منها دون الوعي-أحياناً-بالفروق والخلافات التي توجد بين ثقافتنا وثقافة من تنقل عنهم أو من تُأخذ منهم [(٢)] ، حيث إن الدول المتقدمة هى الأكثر تطوراً وتقدماً فى شتى مجالات البحوث وهذا بدوره يجعل الدول النامية فى حاجة

---

(١) مصطفى أحمد عبد الباقي،إشكالية استخدام الاثنوجرافيا في البحث التربوي،صحيفة التربية،العدد الرابع مايو ١٩٩٤م،ص١١.

(٢) إحسان مصطفى شعراوي ، فتحي علي يونس ،مقدمة فى البحث التربوى ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

مستمرة لهذه الدول التى تهدف إلى السيطرة على دول العالم العربى ثقافياً واقتصادياً وسياسياً مما يسبب عدم التوازن داخل هذه المجتمعات وهذا ما تهدف إليه الدول المتقدمة

٥ -عدم وجود قاعدة بيانات :

تفتقر البحوث التربوية المصرية إلى قاعدة بيانات تسترشد بها وإن كانت التغيرات المعاصرة قد يسرت تكوين قاعدة بيانات عربية ومصرية بحيث يسهل على الباحث الرجوع إليها متى تطلب الأمر ذلك.

٦ -الانفصام بين البحوث التربوية ومجالات التطبيق :

تعد هذه من أخطر المشكلات التي تعترض البحث التربوي وهو عدم وجود علاقة بين الهيئات التي تنتج أو تشرف على البحوث التربوية ومجالات التطبيق وقد أدى ذلك إلى أن فقدت الكثير من فعاليتها وغلبت عليها الشكلية دون الاهتمام بإمكانية النتائج فقد درج البعض على "فصل الفكر النظري عن التطبيق العملي في التربية واتجه البعض إلى أن البحث التربوي أكثر ارتباطاً بالفكر النظري"(١) . وليس له علاقة بالتطبيق فى مجالات الحياة مما يساهم بدور كبير فى عدم الأخذ بنتائجها وأصبحت مكدسة على أرفف المكتبات وأصبحت بلا جدوى لدى المسئولين عن أخذ القرار فى غالب الأحيان .

ومثل هذه المعوقات تؤثر على نتائج البحوث التربوية وتدفع الباحثين إلى عدم الجدية في بحوثهم التربوية أحياناً مما قد ينعكس على نتائجهم وعلى من يستفيد من هذه البحث فلا تلقى البحوث التربوية قبولاً لدى صانعي السياسة التربوية.

---

(١) أحمد المهدي عبد الحليم ، تطوير التربية لماذا ؟ وكيف؟، مجلة كلية التربية ، (جامعة الرياض) ، العدد الأول ذو القعدة ١٣٩٧هـ١٩٧٧م ، ص ١٣٢.

التخطيط :

التخطيط أسلوب علمي قوامه الدراسة الشاملة لجميع إمكانات الدولة ومواردها المادية والعمل على تنسيق استغلال هذه الموارد والإمكانات في كافة القطاعات بما يفي باحتياجات الشعب ويحقق أهدافاً قومية محددة داخل إطار معين يرسم مقدماً ويحدد الزمن اللازم للوصول إلى تحقيقه فهو "معالجة عقلية وعلمية للمشكلة تقوم على المطابقة بين الأهداف والموارد المتاحة وتحري مضامين الفعاليات البديلة وطرائقها والاختيار الواعي فيما بينها ثم تحديد الأهداف النوعية التي ينبغي الوصول إليها في فترات زمنية محددة وتطوير أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف المختارة تحقيقاً نموذجيا"(١)

وإذا كان التخطيط بشكل عام هو عملية عقلية ويهدف إلى معالجة المشكلة ففي مجال التربية كذلك يسعى إلى حل المشكلات التربوية التي تواجه التربية في الوقت الحاضر كما أنه يسعى إلى حل المشكلات المستقبلية التي قد تطرأ على الساحة وذلك ليحقق أهدافاً مستقبلية "بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة وفقاً لأولويات مختارة بعناية وبهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة ولعنصري الزمن والتكلفة كي يصبح نظام التربية بمراحله الأساسية أكثر كفاية وفاعلية للاستجابة لاحتياجات المتعلمين وتنميتهم الدائمة بما من شأنه الإسراع بمعدلات تنموية مرتفعة وخلق الرغبة في التقدم المستمر"(٢) .

ولقد أصبح التخطيط في ظل ما نعيشه من تدفق معرفي مظهر من مظاهر التقدم وأصبح في المجتمعات الحديثة ضرورة من ضروريات التنمية ؛ ولذا كان اهتمام كافة الدول

---

(١) علي عثمان سالم المنصوري ، دراسة تقويمية للخطط التربوية في الجماهيرية الليبية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٦١.

(٢) أحمد علي الحاج محمد، التخطيط التربوي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م)، ص ص ١٢١-١٢٢.

والإشراف على التعليم والتخطيط له ورسم سياساته نابعاً من الإيمان بأن التعليم أداة فعالة في تشكيل المجتمع وتحقيق تقدمه ورسم خطط تنميته الاقتصادية وإيجاد التجانس بين أفراده فكل جهد منظم لتطوير التعليم وتحسينه وجعله اكثر استجابة لتطلبات المجتمع وتطلعات الأفراد هو في حقيقة أمره نوع من التخطيط للتعليم يهدف إلى ربط البرامج والخطط والمشروعات التعليمية بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أهميـة التخطيـط :

تكمن أهمية التخطيط في أنه يوفر الوقت وكذلك الأموال التي تنفق في البحوث التربوية وكذلك يمنع التخطيط من تكرار البحوث التربوية ويدفعها إلى التكامل وبذلك تتحقق الأهداف الموضوعية لهذه الأبحاث. والبحث العلمي يحتاج كي ينمو ويتطور إلى بناء قواعد وشبكات ومراكز للمعلومات توفر البيانات والأرقام المحصة الدقيقة التفصيلية الشاملة القادرة على تقدم مؤشرات صحيحة عن حقيقة الواقع وعن متطلبات المستقبل. وهذا يستدعي تلبية احتياجات الباحثين تلبية سريعة تختصر كثيراً من الوقت والجهد ويتولى هذا النظام تطوير أجهزة المعلومات والتخطيط القائمة وإنشاء شبكة عربية للمعلومات تفي بمتطلبات البحث العلمي العربي القومي.

ويمكن تحديد أهمية التخطيط فيما يلي :

١-يساهم التخطيط الجيد فى تحديد الأهداف الرئيسية ووضع أولويات تخدم البحوث التربوية ، ثم تعبئة الموارد لبلوغ هذه الأهداف مع مراعاة الوقت المحدد لها.

٢-التخطيط سمة من سمات العصر ، يتسم العصر بالتكنولوجيا والثورة المعلوماتية ولذلك تتميز المجتمعات الحديثة بتأثير التقدمات السريعة والمستمرة في العلوم والتكنولوجيا وما فرضته من تغيرات سريعة في تراكيب المجتمع أو في العلاقات القائمة بين الأفراد

وأنماط تفكيرهم الموروثة مما يوضح مدى الاحتياج إلى التخطيط للتربية كأسلوب وطريقة دائمة لإحداث التطوير والتجديد بصورة أفضل".(١)

٣-هو الوسيلة الفضلى لمواجهة الدول النامية للتحديات المعاصرة. فمع تطور نوع وحجم المشكلات الاقتصادية في العالم واستحالة عزل عناصر التنمية الداخلية عن مؤثرات البيئة الاقتصادية الخارجية ومع بدء ظهور وجوه النقص والتلاشي التدريجي للنظرة الكلاسيكية في المزايا النسبية أو (التقسيم الدولي للعمل) بفعل تقدم البحث العلمي وبفعل الثورة التكنولوجية المتعاظمة منذ الخمسينات "وجدت الدول النامية نفسها في وضع لا يسمح لها بالعزلة حتى ولو أرادت ذلك وأضحى لزاماً عليها أن تواجه إشكالية الجمع بين مبدأ الحق السياسي في إدارة التنمية الوطنية المستقلة بها وبين حقائق التفاعل والترابط بين هذه العملية ومؤثرات البيئة الخارجية وأصبح على تلك الدول أن تضع لنفسها في خرائط اهتماماتها القومية والدولية تصورات واضحة وآليات منظمة للحركة تكفل لها إمكانية الرصد الدقيق والمتابعة المنتظمة لعناصر وتطورات البيئة الاقتصادية الخارجية واستثمار عناصرها المواتية لصالح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لديها"(٢).

٤-يسعى التخطيط إلى تحقيق الاستثمار الأمثل في مجال التعليم . من المعروف أن التعليم استثمار طويل الأجل ولذلك يستلزم تخطيطاً يتوخى المستقبل واحتمالاته ومن ثم كان التحول من النظرة الضيقة المعتمدة على فرض واحد وأسلوب واحد إلى الرؤية الشاملة الواسعة والتي تحاول النظر إلى التعليم في إطار المجتمع ككل بكل ما فيه من قوى

---

(١) فاروق عبده فليه "تواصل البحث التربوي في مواجهة تحديات العصر" مجلة كلية التربية (بدمياط) ، جامعة المنصورة ، الجزء الأول : العدد السادس عشر يناير ١٩٩٢م ، ص ١٩١.

(٢) محمد حلمي الحديدي ، البحث العلمي وخطة الدولة ، مرجع سابق ، ص٨٣.

وعوامل ومتغيرات وقوام هذا الأسلوب الجديد بناء عدد من البدائل للنظام التربوي تمثل احتمالات نموه الكمي والكيفي في المستقبل مما يمهد السبيل لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية بشأن مستقبل التربية.(١)

ويتضح أن أهمية التخطيط ترجع إلى أنه وسيلة لدعم وتنمية البحث التربوي، فالاعتماد على التخطيط من (وضع الخطط وتنفيذها وتقويمها) يؤدي إلى تنمية وتحقيق البحث التربوي المتكامل وتتلاشى مشكلات البحث المتعلقة بافتقار البحوث التربوية إلى التخطيط ومنها التكرار وعدم ارتباطها بالواقع وتتحول بفضل التخطيط أهداف الدولة إلى أنشطة سلوكية يمكن تنفيذها.

أهداف التخطيط :

لا تتوقف الأهداف التربوية للتخطيط عند حد التخطيط ولكن تمتد إلى متابعة تنفيذ الخطة وتقويم مراحل التطبيق ويسعى التخطيط التربوي دائماً إلى إيجاد بحث تربوي متكامل يقوم فيه التخطيط بدور مستمر وثمة ترابط بين التخطيط التربوي والبحوث التربوية حيث يجمعها هدف مشترك وهو تحقيق أهداف المجتمع.

ويمكن تقسيم أهداف التخطيط إلى :

أولاً : الأهداف العامة للتخطيط :

١-العمل على التقدم بالمجتمع في شتى جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تسمح بضمان تحقيق الهدف وبسرعة مقبولة.

٢-الوصول للتوقيت المناسب في تنفيذ مشروعات تجلب الخير للجماعة وذلك بعد تصنيف هذه المشروعات ووضعها في أولويات حسب أهميتها.(٢)

---

(١) دلال يسن محمد ، التخطيط التربوي والدراسات المستقبلية في مجال التربية ، من بحوث مؤتمر البحث التربوي المجلد الثاني ، (القاهرة : رابطة التربية الحديثة ، ٢-٤ يوليه ١٩٨٨م) ، ص ٤٤٠.

(٢) محمد علي حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم ، (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٩٠م) ، ص ١٥.

٣-الاستثمار الأمثل للقوى والموارد سواء كانت هذه القوى والموارد في شكلها الملموس أم في صورتها المعنوية المجردة.

٤-الترتيب النوعي وفقاً للتطلعات الجماعية المجتمعية بما يتطلبه ذلك من تمييز بين الحاجات والرغبات.

٥-مسايرة العالم المتطور علمياً وأدبياً واجتماعياً مع العمل على تدعيم التعاون الثقافي عربياً ودولياً.(١)

ثانياً : الأهداف الخاصة :

(أ) الأهداف الاجتماعية للتخطيط التربوي :

١-منح جميع أفراد الشعب رجالاً ونساءً فرصاً متكافئة للتعليم.

٢-إعطاء كل فرد نوع التعليم الذي يتناسب مع قدراته وإمكاناته وميوله.

٣-توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

٤-المساهمة في تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث يتميز بالمرونة والحركة الاجتماعية.

٥-الحفاظ على الجيد من التقاليد الاجتماعية وتراثه ومثل أفراده.

(ب)الأهداف السياسية للتخطيط التربوي :

١ -المحافظة على الكيان السياسي والاجتماعي للدولة.

٢-تنمية روح القومية بين أفراد المجتمع.

٣-تطوير المجتمع بما يحقق مزيداً من الانسجام بين الفرد والمجتمع.

٤-تربية المواطن وإعطائه جميع الفرص التعليمية لتنمية إمكاناته وقدراته.

---

(١) فؤاد بسيوني متولي، التربية ومشكلة التخطيط (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠م) ، ص ص ٢٠ - ٢١.

٥-زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد والشعوب على المستوى العالمي .

(ج) الأهداف الثقافية للتخطيط التربوي :

١-المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها.

٢-تنمية الثقافة وتطويرها عن طريق البحث العلمي.

٣-رفع مستوى الثقافة بين أبناء الشعب عن طريق محاربة الأمية ورفع مستوى التعليم في جميع مراحله.

٤-حل مشكلات الثقافة وانتشار المعرفة ونموها والقضاء على امتياز نوع من الثقافة أو التعليم على نوع آخر.

(د) الأهداف الاقتصادية للتخطيط التربوي :

١-مقابلة احتياجات البلاد على المدى القصير أو البعيد من القوى العاملة كماً وكيفاً حالياً ومستقبلاً.

٢-زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد عن طريق إكسابه المهارة والخبرة وزيادة قدرته على التحرك الوظيفي بسهولة تبعاً لظروف الإنتاج أو التغييرات في الاقتصاد.

٣-مواجهة مشكلة البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين مما يحقق التشغيل الكامل لقوة العمل المتوافرة.

٤-المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي عن طريق تنشيط البحث العلمي والتكنولوجي وإعداد الأفراد القادرين على القيام به .

٥-تنسيق سياسة الصرف على أنواع التعليم.(١)

(١) أحمد علي الحاج محمد ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥.

أسس ومقومات التخطيط :

يجب عند التخطيط الوقوف على الأهداف العامة للدولة واتجاهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حيث إن التخطيط التربوي لابد أن يتم في إطار الأهداف الاجتماعية للدولة وكذلك السياسية والاقتصادية والتخطيط لابد أن تتوفر فيه بعض الأسس والمبادئ حتى يحقق الأهداف المرجوة منه.

ومن أهم أسس ومقومات التخطيط ما يلي (١) :

١ -الواقعية :

ويقصد بالواقعية تناسب الإمكانات المتاحة والممكنة مع الآمال التي تسعى لتحقيقها فتوضع أهداف التخطيط واستراتيجية التنفيذ في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية وفقاً لصورة هذا الواقع وخصائصه بحيث لا تتجاوز الخطة حدود الممكن وإلا أصبحت من قبيل الأمنيات البعيدة عن التحقيق.

٢ -الشمولية :

ويقصد بالشمولية أن تكون للخطة السيطرة والتوجيه على كافة الموارد لضمان تحقيق التناسق والتكامل بين القرارات والسياسات التخطيطية.

٣ -الاستمرارية :

يجب أن يساير التخطيط العصر وما يحدث فيه من تغير لذلك كانت ضرورة أن يكون التخطيط متصل الحلقات والمراحل مهما كان مدى التخطيط الزمني كي تتم عملية الإنجاز وتصبح عملية التخطيط بالتالي عملية لتحقيق هدف حيث إذا ما تحقق أصبح في حد ذاته دافعاً لتحقيق هدف آخر و تصبح عملية التخطيط مستمرة.

---

(١) زينب الجبر ، الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط بوزارة التربية بدولة الكويت ، مجلة كلية التربية بالمنصورة العدد (٢٥) ، مايو ١٩٩٤م، ص ٦٥٧.

٤ -المرونة :

يجب أن تكون الخطة مرنة بحيث تقبل التعديل والتصحيح فالمرونة تعني قابلية الخطة لمواجهة جميع الظروف الزمنية والمكانية وإمكانية التعديل أو الحذف أو الإضافة لما قد يطرأ من مفاجآت ويستجد من تغيرات.

٥ -المستقبلية :

التخطيط جهد مبذول من أجل التحكم في مستقبل نشاط أو مجموعة من الأنشطة ومحاولة توجيه حركة الأنشطة وإدراك القوى والعوامل المؤثرة فيها والإمكانات المتاحة والموارد المتوافرة وجوانب القوة والنقص فيها فالتخطيط ينطلق من الواقع رغبة في تطويره إلى الأفضل مما يدل على أنه معني بالدرجة الأولى بالمستقبل.

٦ -التنسيق :

ويقصد به أن تتكامل أجزاء الخطة وتعمل كوحدة متناسقة بين مفرداتها الداخلية كقطاعٍ واع والخارجية كخطة قومية ويتم ذلك بالتنسيق ما بين الأهداف التي ترمي الخطة إلى تحقيقها أو بين الوسائل والاستراتيجيات اللازمة للتنفيذ وكذلك بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها.(١)

٧ -مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ :

ويقصد بهذا المبدأ أن يتولى الجهاز المركزي التخطيط إقرار الصيغة النهائية للخطة واتخاذ القرارات الأساسية لوضعها موضع التنفيذ بينما لا مركزية التنفيذ تعني أن يترك جانب كبير من تنفيذ الخطة للجهة المنفذة.

---

(١) أحمد علي الحاج محمد ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٧ ـ ١٢٨

٨ -سهولة التنفيذ والمتابعة :

يقتضي تنفيذ الخطة أن تكون سهلة بمعنى أن تتضمن ترجمة الخطة إلى إجراءات وخطط أكثر تفصيلية إلى مستوياتها الدنيا ثم إسنادها إلى جهاز إداري كفء .

خصائص تخطيط البحوث التربوية :

التخطيط التربوي واجهة الإدارة التربوية وهو وسيلتها لتحديث فعاليتها بحيث تلبى بصورة أفضل متطلبات التغيير فهو عملية منظمة لتحقيق أهداف مستقبلية كما أنه عملية عقلية ولذلك يتسم التخطيط للبحوث العلمية والتربوية بعدة سمات من أهمها(١)

١ -تخطيط البحوث العلمية عملية إرادية :

ويقصد بالإرادية الوعي بالأهداف التي يتوخاها الباحث من وراء اختياره أو عمله بهذا البحث وكذلك الوعي بمختلف الخطوات التي يجب أن تتبع حتى يحقق البحث غايته والوعي بالمنهج الصحيح والأدوات وكفاءتها ويقصد به الوعي الكامل بما يحيط بالعملية البحثية منذ الاستقرار على الموضوع حتى استخلاص الحقائق المتصلة به.

٢ -تخطيط البحوث العلمية عملية هادفة

فالتخطيط المسبق للأبحاث يحقق الأهداف المرجوة منه فى ضوء الإمكانات المتاحة وطبيعة المجتمع الذى نعيش فيه . وبذلك يصبح التخطيط عملية هادفة تساعد فى تطوير الأبحاث التربوية بحيث يمكن الاستفادة منها فى ضوء متطلبات المجتمع . ويؤدى هذا بدوره إلى ربط الأبحاث بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(١)صلاح الدين مصطفى الفوال،مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية،(القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٢م) ، ص ص ٣٤٨-٣٤٩.

٣ -تخطيط البحوث العلمية عملية مبرمجة :

ويقصد بها وضع مختلف الإطارات التي ستتحرك خلالها عملية البحث العلمي وبحيث تتم خلال تلك البرمجة خطط البحث إلى برامج عمل تفصيلية تضمن تحقيق خطوات البحث خطوة خطوة في إطار من التكامل والتناسق.

٤ -تخطيط البحوث العلمية التربوية عملية ديناميكية :

بمعنى أن تخطيط البحث العلمي لا يتم بصورة جامدة أو ليس له إطار ثابت يمكن أن ينسحب على كل البحوث تحت كل الظروف وفي كل المجتمعات وحتى على مستوى البحث الواحد فإن التخطيط خلاله يتغير ثلاث مرات على الأقل وبحيث تقتضي الضرورة التكتيكية أو الاستراتيجية.

٥ -تخطيط البحوث العلمية عملية تقويمية تتبعية :

عملية تقويمية بمعنى أن التخطيط للبحوث العلمية لابد أن ينهض على دراسة تقويمية تستهدف أولاها قياس الأهمية الموضوعية للمشكلة المطروحة وللمنهج وللأدوات المقترحة ويمكن أن نطلق عليها المرحلة التقويمية القبلية . أما الثانية فنعني بها المرحلة التقويمية المتزامنة . بمعنى أن يكون هناك تقويم ملازم لمختلف المراحل التنفيذية للبحث أما الثالثة .. فنعني بها المرحلة التقويمية البعدية وهي تتم بعد الانتهاء من كل خطوات البحث لمعرفة مدى تحقيقها لغايات البحث وفقاً للتخطيط المقرر له.

أما عن اعتبار التخطيط عملية تتبعية فتعني التتبعية أن البحث عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد ظهور نتائج البحث من خلال تقريره النهائي وإنما يجب أن يظل البحث محل تقويم من بحوث أخرى تالية سواء من حيث ما استخدم خلاله من مناهج وفنون وأدوات أو ما توصل إليه من نتائج .

٦ -تخطيط البحوث العلمية عملية تكاملية التقائية :

التكاملية تعني أن تتكامل خطط البحوث العلمية في إطار أيديولوجية مجتمعية عامة تحقق خطط البحوث العلمية والتربوية بعض الأهداف التي تحددها الأيديولوجية.

تخطيط البحوث التربوية في مصر :

لقد سعت مصر إلى التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبرزت الحاجة إلى إيجاد علاقة قوية بين البحث العلمي والتنمية في مصر ولذلك برزت بعض المعوقات التي تحول دون وجود هذه العلاقة مثل غياب سياسة علمية بحثية حقيقية غير خاضعة للتغيرات السياسية وفي نفس الوقت غياب سياسة واضحة للدراسات العليا والبحوث داخل الجامعة الواحدة إلى غير ذلك من المعوقات.

وظهور مثل هذه المعوقات يدفع إلى الاهتمام بالتخطيط التربوي لتحقيق الأهداف المرجوة من البحوث العلمية والتربوية وذلك لأن افتقار الخطة العامة للبحث العلمي يدفع الباحث إلى اختيار بحثه على أساس فردي ولا توجد علاقة بين البحث وخطط التنمية وقد لا يخدم البحث العلمي ولا التطور في العالم الخارجي وما هو إلا إظهار لقدرات الباحث لينال به الدرجة العلمية التي يرجوها.

وقد توصلت دراسة عنتر لطفي [١] من بين نتائجها إلى أن عدم وجود خريطة بحثية قومية للبحث العلمي توجه البحث العلمي بالجامعة وتأتي في المرتبة الثانية من بين المعوقات التي تعترض البحث العلمي وذلك بعد التمويل وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود سياسة علمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف المجتمع وأيديولوجيته.

ويوضح ذلك أن البحوث العلمية والتربوية في مصر تفتقد التخطيط الذي يرسم لها الطريق الذي تسير فيه فيؤدي ذلك إلى الاعتماد على البحوث الأجنبية . وحيث لا توجد

(١) عنتر لطفي محمد،بعض المشكلات التي تواجه البحث التربوي في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

خريطة بحثية يلجأ كثير من الباحثين إلى تكرار ما يجدونه في الدوريات العلمية الأجنبية في أفضل الحالات على عينة بحثية مصرية .

ولا يعني ذلك حرمان مصر من محاولات التخطيط التربوي للتعليم والبحث العلمي فقد تعددت المراكز البحثية التي تهتم بالبحوث العلمية والتربوية وتخطط لها. فقد كانت لدينا في فترة ما أو فترات وزارات البحث العلمي ثم سرعان ما ألغيت ولم يكن هناك ترابط كافٍ بين البحث العلمي الذي يقوم به علماؤنا وبين احتياجات التنمية في مجتمعنا المتخلف ويقتضي الأمر أن يستقر الحال بوزارة البحث العلمي لكي تنسق الجهود وتمنع الازدواج وأن توفر للباحثين إلى جانب المعامل والمعدات والأجهزة العلمية الحديثة للمناخ العلمي والنفسي الذي يشدهم إلى متابعة البحث والمضي قدماً فيه. ونظراً لارتفاع تكلفة البحث العلمي وضخامة الأموال التي تنفق عليه على المستوى العالمي التي تبلغ الآن مئات الملايين من الجنيهات سنوياً فإن الأمر يستلزم منا على الأقل متابعة البحوث العلمية العالمية والتقدم التكنولوجي العالمي والأخذ منها بكل ما نستطيع الإفادة منه في احتياجاتنا وأوضاعنا[1] .

ولقد بات ميسوراً الاطلاع على مثل هذه البحوث العالمية بفضل التكنولوجيا المعاصرة ووسائل الاتصال الحديثة وتوفر شبكات الاتصال العالمية ، وقد حدد المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا التي ينبغي تدبير الاستثمارات الضرورية لمواجهتها ومنها :

---

(١) محمد أحمد ابراهيم علام ، محمود عطا محمد علي مسيل ، مكانة التعليم في برامج الأحزاب السياسية في مصر في الفترة من (١٩٢٣-١٩٥٣) والفترة من (١٩٧١-١٩٩٢) مجلة كلية التربية (الزقازيق) ، العدد (٢٠)، الجزء الأول يناير ١٩٩٣م،ص٣٦.

"مواجهة مطالب البحث العلمي في مراكز البحوث المختلفة أو في الجامعات وتزويدها بالإمكانات البشرية والمادية لتمكينها من معالجة مشكلات التنمية وحلها والارتفاع بالمستوى العلمي لمواكبة التقدم العالي المعاصر والمشاركة بإيجابية في البحوث المتقدمة"(١)

ولقد بدأ التخطيط التربوي في مصر منذ فترة تجاوزت الأربعين عاماً ، فمنذ عام ١٩٦٠ تأكد الاهتمام في التخطيط التربوي بالاستعانة برجال الاقتصاد ورجال الإحصاء وكان من الطبيعي أن يلعب رجال التربية وقادتها دوراً كبيراً في معاونة هؤلاء المتخصصين في الاقتصاد والإحصاء وإرشادهم إلى المشكلات التعليمية التربوية ذات الأهمية التي لا يلتفتون إليها باعتبارهم بعيدين عن الميدان. واقتضى ذلك ظهور مفهوم جديد في التربية وهو ما يعرف باقتصاديات التعليم وهو يتناول البحوث الخاصة والتخطيط للقوى البشرية العاملة في المجتمع والنظر إلى التعليم كعملية استثمارية وربط التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.(٢) ولقد سار التخطيط التربوي في مصر على النحو التالي:(٣)

تطور التخطيط التربوى فى الفترة من ١٩٣٨-١٩٥٤ :

كانت معظم الكليات تطبق في تلك المرحلة نظام التلمذة المهنية " Apprenticeship " في تأهيل طلاب الماجستير والدكتوراه حيث كان يقوم الأستاذ بتبني عدد من طلاب الماجستير والدكتوراه وتدريبهم على البحث العلمي، وكان حجم الدراسات العليا في

---

(١) المجالس القومية المتخصصة ، سياسات التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٠م)،ص١٢
(٢) محمد خليفة بركات ، مناهج البحث العلمي في التربية ، مرجع سابق ، ص ٤٤.
(٣) المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطوير التعليم الجامعي في مصر ، (القاهرة المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٠م)، ص ص ٢٤ - ٥٦.

الجامعات المصرية خلال تلك المرحلة محدوداً للغاية، إذ كان عدد طلاب هذه الدراسات بما فيهم طلاب الدبلومات العليا لا يتعدى في أحسن الحالات ١٠٪ من مجموع طلاب الجامعة. أما البحث العلمي فقد كانت البحوث العلمية تتم على أساس الجهود الشخصية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في الأقسام العلمية المختلفة خلال فترات زمنية محددة.

وقد تركزت أغلب البحوث العلمية في هذه الفترة على النواحي العلمية والأكاديمية أما البحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية فكانت محدودة. وكان التعاون في مجال البحوث العلمية بين الجامعات المصرية وبعضها وبينها وبين مراكز البحوث الأخرى والجامعات الأجنبية وخاصة في الدول المتقدمة محدوداً جداً في خلال تلك المرحلة.

تطور التخطيط التربوى فى الفترة من ١٩٥٤ : ١٩٥٨ :

استمرت الجامعات المصرية في هذه المرحلة في تطبيق نظام الإشراف المتعدد للدراسات العليا وقد بدأ في هذه المرحلة تطبيق أسلوب جديد في الدراسات العليا فقد وضعت لها تنظيمات وقواعد عامة كما أخذ حجم الدراسات العليا يزداد في هذه المرحلة بالتدريج ولكن بمعدلات بطيئة، كما تم التوسع في شعب الدراسات العليا وإدخال نوعيات جديدة منها، أما البحث العلمي فقد ظهر اتجاه للاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية ولتحقيق التعاون في هذا الشأن مع مراكز البحوث الأخرى ومواقع العمل والإنتاج كما بدأ توسيع نطاق التعاون مع الجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي في مجال البحوث العلمية.

تطور التخطيط التربوى فى الفترة من ١٩٥٨ : ١٩٧٢ :

تحقق في هذه الفترة تنشيط محسوس في حركة الدراسات العليا بالجامعات المصرية على أن حجم هذه الدراسات ظل دون المستوى المنشود بكثير كما تحقق في هذه المرحلة استكمال قواعد تنظيم معظم الدراسات العليا وتطبيقها بإحكام. ولقد كان لإنشاء وظيفة وكيل جامعة شئون الدراسات العليا دور بارز في تحقيق هذا التقدم النسبي في مجال الدراسات العليا أما البحث العلمي فقد زاد الاهتمام-في هذه المرحلة-بالبحوث العلمية والتطبيقية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومراكز البحوث العلمية الأخرى المحلية والأجنبية. على أنه لم يتحقق-في هذه المرحلة-التنظيم الفعال للبحوث العلمية الذي يحقق التقدم المنشود في هذا المجال أو يوفر المناخ المناسب للقيام بالبحوث العلمية على أساس نظام الفريق المتكامل كما لم توفر الإمكانات المناسبة للنهوض بالبحوث العلمية والتطبيقية وتنشيط حركتها بالقدر المطلوب.

تطور التخطيط التربوى فى الفترة الواقعة بعد ١٩٧٢/٩/٣٠ :

تقرر في هذه المرحلة منح مكافآت مالية لأعضاء هيئة التدريس المشرفين على الرسائل العلمية في الدراسات العليا في محاولة لجذب أعضاء هيئة التدريس لتنشيط حركة الدراسات العليا.

ولقد استقر في هذه الفترة تنظيم الدراسات العليا في معظم الكليات وتطبيق قواعدها بإحكام ولقد تم التوسع في هذه المرحلة في إرسال عدد كبير من المبعوثين للخارج لإعداد أعضاء هيئة التدريس اللازمين في مختلف التخصصات.

ولقد تقرر أخيراً تنظيم خطة داخلية للبعثات تم تمويلها بالعملات الأجنبية لتمكين الجامعات من استكمال أجهزة الدراسات العليا من حصيلة ذلك التمويل مما يساعد في تدعيم مدارس الدراسات العليا بالجامعات المصرية.

أما البحث العلمي فقد اتسع نطاق البحوث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم في الجامعات المصرية خلال تلك المرحلة ولقد زاد الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية.

كما اتسع نطاق التعاون في هذا الشأن مع مراكز البحث العلمي الداخلية والخارجية ومع مواقع العمل الإنتاجية. ولقد قامت أكاديمية البحث العلمي في هذه الفترة بدور نشط في مجال تنظيم التعاون بينها وبين الجامعات المصرية في مجال إجراء البحوث العلمية والتطبيقية والتي تخدم قضايا التنمية.

وقد أوصى المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بعد انتهاء دوراته الست من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩ أوصى "بتشكيل مجلس تخطيط وتنسيق ليقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات) ويضم رؤساء الجامعات والعاملين وبعضاً من رجال الجامعات السابقين وعدداً آخر من خارج الجامعات يمثل المؤسسات الكبرى في الدولة وبصفة خاصة قطاعات الإنتاج والخدمات والهيئات المسئولة عن تخطيط القوى البشرية اللازمة لخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد"(١) ، ومن توصيات اجتماع الخبراء الإقليمي لرؤساء مراكز البحوث التربوية في القاهرة في الفترة من ٧-١٠ مارس ١٩٩٩م.(٢)

---

(١) المجالس القومية المتخصصة ، سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

(٢) اجتماع الخبراء الإقليمي لرؤساء مراكز البحوث التربوية ، القاهرة من ٧-١٠ مارس ١٩٩٩م ، مجلة التربية والتعليم : القاهرة، المجلد الخامس العدد الخامس عشر، مارس ١٩٩٩ ، ص ص ١٢٦ - ١٣٠.

١-ضرورة الالتفات إلى المشاريع البحثية الكبرى التي تهم قطاعات عريضة من الممارسين والمستفيدين ومتخذي القرار على أن تكون مشروعات وطنية وقد تكون مشروعات قومية على مستوى الوطن العربي.

٢-الاهتمام بالبحوث التي تعد البرامج التعليمية والتربوية التي ستواجه بها هجمة العالمية والعولمة بحيث تستطيع الشخصية العربية أن تنتقي وتختار وتقبل وترفض وتقاوم في ظل هوية عربية إسلامية يتحتم علينا حمايتها وتقويتها .

٣-اعتبار البحث التربوي استثماراً يحتاج إلى تمويل وكوادر فنية وإدارية وإلى مؤسسات مستقلة أو تتبع السلطات العليا للدولة بحيث يكفل لها كل الإمكانات وحرية البحث والتجريب.

٤-أن تتبنى المنظمة الإسلامية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بناء استراتيجية عربية للبحث التربوي على غرار استراتيجية تطوير التربية العربية وغيرها من الاستراتيجيات التي أصدرتها كلتا المنظمتين.

٥-الحاجة إلى بحوث تجريبية طويلة الأمد. تلك يمكن أن تستغرق سنوات عدة وفي أثناء هذه السنوات تعدل التجربة طبقاً للتغيرات الداخلية على مسيرتها بحيث تأخذ التجربة مساحتها الزمنية لتنضج وتعطينا نتائج ثابتة منضبطة خاصة وأن البحث التربوي يتعامل مع البشر هؤلاء الذين يستغرق معهم التدريب وقتاً طويلاً.

٦-زيادة الاهتمام بالأبحاث الجماعية Team work التي تعتمد على فريق بحثي متكامل من حيث الخبرة والتخصص يشترك في التخطيط للبحث وتحديد أهدافه ورسم منهجه وتقسيم أدواره بين أعضاء الفريق فيما يتصل بجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وكتابة التقرير.

٧-ترجمة التوصيات والمقترحات في البحوث التربوية إلى مشروعات وخطط تنفيذية أكثر تهيؤاً للتطبيق في الواقع بدلاً مما ينبغي وما يجب .

٨-ضرورة إجراء دراسات وبحوث على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي العربي وتحدد لنا أولويات البحث التربوي في ضوء دراسة مشكلات الواقع وقضايا العصر وفي ضوء ما تم بالفعل من بحوث ودراسات.

٩-تبني المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم لفكرة التخطيط لعمل دراسة جدوى للبحث التربوي على مستوى كل قطر ثم على مستوى العالم العربي.

١٠ - وضع خطة بحثية تربوية عامة على مستوى القطر الواحد ليتم تبادلها مع الهيئات ومراكز البحوث في الأقطار العربية بغرض تأليف خطة عربية للبحث التربوي.

١١-عقد دورات تدريبية على مهارات التخطيط للبحث التربوي وعلى وجه التحديد في مجال المدخل والمقاربات والتقنيات الحديثة التي ظهرت على الساحة العالمية.

وثمة اقتراح لتنظيم البحوث التربوية في مصر يوضح الأسس التي يقوم عليها تنظيم البحوث التربوية في مصر وهي:[(١)]

أولاً : وضع استراتيجية للبحوث التربوية على المستوى القومي حيث تتبنى هذه الاستراتيجية مؤسسات البحوث التربوية من مراكز وكليات وإدارات تعليمية تحدد مراحل التنفيذ وتوزيع الأدوار على الجماعات وفرق البحث والأفراد وأن تتضح في هذه الاستراتيجية العناصر الآتية:-

---

(١) يوسف صلاح الدين قطب ، "حاجتنا إلى تنظيم البحوث التربوية" صحيفة التربية ، العدد الثاني ، يناير ١٩٨٤م،ص ص ٤-٦.

-تحديد الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من هذه البحوث تحديداً إجرائياً. وقد يشمل أهداف كل مرحلة من هذه الاستراتيجية.

-وضع خطة لكل مرحلة تحدد فيها أولويات المشكلات التي تبحث خلال كل فترة زمنية وتحدد فيها مصادر التمويل والإمكانات المادية المتاحة لنجاح الخطة.

-تحديد القوى البشرية المتاحة لتنفيذ هذه الخطة من الباحثين والإداريين والمساعدين وغيرهم وتوزع عليهم مهام التنفيذ.

ثانياً : وجود جهاز قومي للبحوث التربوية على المستوى القومي يتولى مسئولية التنسيق والتخطيط القومي سواء كان هذا الجهاز هو المركز القومي الحالي للبحوث التربوية الذي أنشئ عام ١٩٧٢ لهذا الغرض أم كان تحت اسم آخر مثل أكاديمية البحوث التربوية أم غير ذلك من الأسماء فإن المهم هو وجود جهاز تكون مسئوليته هي تجميع القوى البشرية المتاحة وتركيز جهودها لتوجيه البحث التربوي

تمويل البحوث التربوية :

أهمية التمويل :

للتمويل أهميته في البحوث التربوية وكل المشروعات التي تستهدف الاستثمار والبحث التربوي عملية استثمارية والمال عصب أي مشروع ولهذا تعد قلة المخصصات المالية أحد المعوقات للبحث التربوي حيث إن "توفر المال اللازم مقوم أساسي لنجاح البحث التربوي ولكن نظراً لفقد الحماس للبحث التربوي أحياناً وعدم الاعتراف بقيمته وأهميته أحياناً أخرى كثيراً ما ينعكس أثر ذلك على ما يخصص له من أموال.(١)

ويؤثر المال أيضاً في تدريب العاملين في مجال البحث فيؤدي نقصه إلى ضعف مستوى العاملين في مجال البحث التربوي وقد تنبهت الدول المتقدمة لأهمية التمويل في

---

(١) محمد منير المرسي ، البحث التربوي وكيف نفهمه؟ مرجع سابق ، ص ٧٣.

مجال البحوث العلمية وأصبحت الدولة هي السند الرئيسي للتمويل في مجتمعاتها "فلو نظرنا إلى دول العالم الرأسمالي الصناعية الرئيسية في فترة السبعينات من القرن العشرين نجد أن الدولة كانت توفر ما يقرب من نصف ميزانية البحث العلمي حيث جملة ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية ٥١.٦ بليون دولار وروسيا ٢٨.٠ بليون دولار واليابان ٢٢.٣ بليون دولار بينما في ألمانيا الغربية ١٢.٠ بليون دولار، أما فرنسا فقد بلغ ما وفرته الدولة للبحث العلمي في هذه الفترة ٦ بليون دولار"(١) .

ويتوقف اختيار مصادر تمويل أجهزة البحث التربوي على عوامل عدة، من هذه العوامل:-

(أ) أيديولوجية المجتمع :

ففي الدول الاشتراكية يتم التمويل عن طريق الدولة في حين تشترك الدولة مع المؤسسات الخاصة في الدول الرأسمالية في تمويل البحث التربوي أما في الدول النامية فهناك مجالات أخرى للتمويل استغلتها بعض هذه الدول كمساعدات بعض المنظمات الدولية والقروض التي يقدمها البنك الدولي بالإضافة إلى المساعدات الخارجية من دول ومنظمات أجنبية.

(ب) الإمكانات الاقتصادية المحلية :

إذ تلتقي معظم الدول مهما تباينت نظمها وفلسفتها في الاعتراف بأهمية تمويل الدولة للبحث التربوي لما في ذلك من تأثير توجيه نوعية البحوث وتخطيطها في ضوء متطلبات نموها وتقدمها وهذه الإمكانات المتاحة تقرر إلى مدى بعيد دور الاعتماد على مصادر أخرى خارجية.

---

(١) عنتر لطفي محمد ، معوقات البحث العلمي الجامعي ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

(ج) المشكلات التعليمية والتربوية المطلوب بحثها ودراستها:

إذ يتوقف حجم التمويل المطلوب على حجم المشروعات البحثية والمشكلات التي تتبادلها.[(١)]

تمويل البحوث العلمية والتربوية في مصر والدول النامية :

لقد اهتمت الدول المتقدمة بالإنفاق على البحوث العلمية وزادت نسبة الإنفاق من الدخل القومي وظل الإنفاق متواضعاً في الدول النامية ومن بينها مصر: فالدول المتقدمة في أوربا ترصد في المتوسط ١.٢٪ من دخلها من أجل البحوث العلمية وترصد اليابان ٢.١٨٪ من دخلها لهذا الغرض. كما ترصد الولايات المتحدة الأمريكية ٢.٤٨٪ من دخلها القومي لخدمة البحث العلمي وكوريا ترصد ٢.٢٪ وتايوان ١.٩٪ فضلاً عن إسرائيل التي ترصد حوالي ٣٪ من دخلها للبحوث العلمية وإن دلت هذه الأرقام على شيء فإنما يتضح أهمية البحث العلمي ودوره في خدمة قضايا المستقبل"[(٢)]

ويبدو من ذلك مدى اهتمام الدول المتقدمة بتمويل البحوث التربوية والإحساس بأهمية البحوث والعائد الذي يعود عليها من وراء البحوث العلمية والتربوية، فإن كانت تحتاج إلى نفقات كبيرة فالعائد أكبر ولو تتبعنا ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي لوجدنا الإنفاق يتنامى بشكل لم يسبقها فيه أحد فلقد "رصدت أمريكا لأغراض البحث العلمي مبلغاً وصل إلى ٢٤ بليون دولار خلال عام في الستينات وهو رقم يعادل أربع مرات ما رصدته دول أوربا الغربية مجتمعة في الفترة نفسها للغرض نفسه حيث أنفقت جميعها ٦ مليون دولار.[(٣)]

---

(١) أحمد إسماعيل حجي، دراسة مقارنة لبعض مشكلات أجهزة البحث التربوي في مصر وبعض الدول الأخرى رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤م ، ص ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، تمويل العلاقات الثقافية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨.

(٣) محمد عبد العليم مرسي ، التعليم العالي ومسئوليته في تنمية دول الخليج العربي (الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٥م) ، ص ص ٨٠ - ٨١.

و"لقد تنامي إنفاق الولايا المتحدة خلال العقود الأخيرة تنامياً واضحاً فمن ٦ مليار دولار عام ١٩٥٥ ارتفع إلى حوالي ٢٠ مليار دولار عام ١٩٦٥، إلى أكثر من ٣٤ مليار دولار خلال عام ١٩٧٥ وقد ساهمت الحكومة بنسبة ٥٧٪ ٦٥٪ ٧٣٪ من قيمة البحوث على التوالي وتركت الباقي للمؤسسات العملاقة والشركات الكبيرة.(١)

فالأرقام تثبت مدى اهتمام أمريكا بالإنفاق على البحث العلمي بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي الذي أظهرته المساهمة من الشركات الكبرى في الإنفاق على البحوث العلمية .

ولقد بلغ مجموع ما أنفق على البحث العلمي في عام ١٩٨٠ ٢٠٧.٨٠١ ألف دولار أمريكي بنسبة ٩٣.٨٪ للدول المتقدمة ٦.٢٪ للدول النامية وهو ما يمثل ٢.٢٣ من الدخل القومي الإجمالي للدول المتقدمة و ٠.٤٥٪ للدول النامية.(٢) فنسبة الإنفاق على البحث العلمي والتربوي في الدول النامية ضئيلة إذا ما قورنت بالإنفاق في الدول المتقدمة ولم تكن الدول العربية بأحسن حال من الدول النامية فالإنفاق على البحوث العلمية والتربوية في الدول العربية مجتمعة بلغ خلال عام ١٩٧٦ حوالي ٢٣٤ مليون دولار وهو رقم لا يصل إلى نصف ما تنفقه شركة يابانية واحدة في مجال البحث العلمي تقريباً".(٣)

وهذا يؤكد أن ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتربوي هو أهم وأثر المعوقات التي تعرقل نمو البحث العلمي والتربوي وقد قدر الإنفاق على البحوث في المنطقة العربية بحوالي ٣٥ دولارات للفرد سنوياً مقارنة بحوالي ١٦٠ دولار للفرد في الولايات المتحدة.(٤)

---

(١) سعيد حارب ، التعليم الإنفاق على البحث العلمي ، صحيفة الخليج (الإماراتية) ، العدد (٥٣٨٧) . فبراير ١٩٩٤م،ص٩.

(٢) محمد كامل محمود ، دور المؤسسات العلمية والتكنولوجية في المجتمع المعاصر (القاهرة : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م) ص ٤٣.

(٣) عنتر لطفي محمد ، معوقات البحث العلمي بالجامعة ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.

(٤) عبد الحكيم بدران ، تشجيع البحث العلمي ، (الرياض : مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٠م) ، ص ٨١.

وأهم ما صدر في مجال التنمية للدول النامية هو القرار قم ١٨٣/٤١ الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للبحث العلمي والتكنولوجيا من أجل التنمية اعتباراً من أول يناير ١٩٨٧ وقد اعتبر هذا الصندوق جزء من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن أهم أهداف الصندوق العمل على تحقيق ما يلي:

- تقديم المساعدات المالية والفنية من أجل تدعيم قدرات البحث والتكنولوجيا للدول النامية وتقوية التعاون الفني بين هذه الدول.
- التعاون مع البرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع التنظيمات الحكومية داخل الدول النامية من أجل تدعيم النشاطات القومية لهذه الدول في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا.
- المساعدة في جميع المساهمات المالية اللازمة لتدعيم برامج الدول النامية في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا وفي هذا الصدد ستكون من مهام الصندوق الدخول في ترتيبات مع هيئات التمويل الدولية والإقليمية والمنظمات التابعة للقطاعين الخاص والعام من أجل تجميع المساهمات المالية المطلوبة.

تعتبر نقطة الاتصال داخل برنامج الأمم المتحدة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا بحيث يكون مهام الصندوق تقديم المشورة الفنية للبرنامج في نشاطاته في هذا المجال"(١).

تمويل البحوث العلمية والتربوية في مصر :

لا شك أن قلة التمويل للبحوث العلمية والتربوية دفعت العديد من الباحثين إلى الهجرة وراء الكسب الوفير في الخارج أو البحث عن عمل بجوار البحث مما يؤثر على البحوث العلمية والتربوية بالإضافة إلى الآثار السلبية المنعكسة على الباحثين في أدائهم

---

(١) محمد حلمي الحديدي ، البحث العلمي وخطة الدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

للبحوث ولذلك أقر المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي مبدأ مهماً وهو "إن البحث العلمي نشاط أساسي من أنشطة الدولة ويلزم أن توفر له الدولة الموارد المالية والمادية المناسبة بصورة كافية في موازنتها وأن تهيئ السبل المناسبة التي تتفق مع طبيعة النشاط لاستخدام تلك الموارد".(١)

فالدولة في مصر هي المسئولة عن تمويل البحث العلمي ، فمراكز البحوث التابعة للجامعات والوزارات والمراكز والهيئات البحثية الأخرى حكومية وتتلقى التمويل من الحكومة وقد تمول بعض الهيئات الأجنبية والدولية بعض المشروعات البحثية إلا أن الدولة هي الممول الأول للبحوث في مصر.

"وقد بلغت مخصصات البحث العلمي في جمهورية مصر العربية في عام ١٩٦٩/٦٨ حوالي ٠.٥٪ من الميزانية العامة"(٢) . وفي عام ١٩٧٥/١٩٧٤ تراوحت الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة للجامعات بما فيها البحث العلمي ما بين ٥٤ مليون جنيه إلى ٦٠.٣١٧.٠٠٠ مليون جنيه . وفي عام ١٩٨٣/٨٢ بلغت ميزانية الجامعات والتعليم العالي حوالي ٢٧٠ مليون جنيه وفي عام ١٩٨٥/٨٤ تراوحت ميزانية التعليم العالي والجامعات ما بين ٤٦٦.٥-٥٣٠.٣٣٨ مليون جنيه وخلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٨ كانت الزيادة في ميزانية الجامعات زيادة طفيفة ففي عام ١٩٨٦/٨٥ بلغت ميزانية التعليم الجامعي (٧٢٦.٣) مليون جنيه وما يخصص من تلك الميزانية للإنفاق على البحث العلمي في مصر لا يتجاوز ١٪ على حين أن كثيراً من الدول قد تجاوزت ٤٪ من

---

(١) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس في دورته الثانية-أكتوبر ١٩٧٤-يوليو ١٩٧٥، ص ٦٦.

(٢) محمود السيد سلطان ، دراسات في التربية والمجتمع ، ط ٣ ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩م) ، ص ٩٧.

الناتج القومي[1] وهذا يدل على ضعف الإنفاق على البحوث العلمية في مصر ورغم قلة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي إلا أن معظمها ينفق على الأجور والمرتبات فقد وصلت جملة الإنفاق في مصر على البحث العلمي في عام (١٩٩٣/١٩٩٤) كانت ٠.٤٪ من جملة الناتج القومي وفي عام ١٩٩٦/٩٥ كانت النسبة ٠.٧٥٪ وفي نفس الوقت وصلت نسبة الأجور والمرتبات إلى (٧٦٪) من جملة النفقات المخصصة للبحث العلمي.[2]

ويتضح من ذلك أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي وإن كانت قليلة إلا أنها في زيادة مستمرة فقد "تضاعف الإنفاق على البحث العلمي في مصر خلال السنوات الست الماضية ٩٤-٢٠٠٠ من ٠.٣٪ من الدخل القومي إلى ٠.٦٪"[3]. ونسبة الإنفاق على البحث العلمي والتربوي قليلة جداً إذا قيست بنسبة الإنفاق في الدول المتقدمة ونصيب الفرد من نفقات البحوث العلمية قليل أيضاً و "تشير الإحصاءات إلى أن ما يخص الفرد الواحد من نفقات البحث العلمي في مصر يعادل نصف دولار بينما يعادل ٧٨.٤ دولاراً في أمريكا و ٣٦.٤ دولاراً في روسيا، و ٢٦ دولاراً في المملكة المتحدة، ٢٤.٣ في السويد، ٢١.٩ في كندا، ١٥.٢ في فرنسا"[4].

وإن كانت هذه الإحصائية تختلف مع ما ذكر في تمويل البحوث التربوية في الدول النامية فقد ذكر أن نصيب الفرد في المنطقة العربية ٣ دولارات في العام وفي أمريكا ١٦٠ دولاراً ورغم الاختلاف إلا أن الفجوة في نصيب الفرد من النفقات على البحث العلمي

---

(١) محمد طه ، بعض مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية ، دراسة مقارنة بين مصر والسودان والعراق ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١م ، ص ص ١٢٤-١٣٥.

(٢) محمود عطا محمد علي مسيل ، العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) مفيد شهاب ، نشرة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد السابع ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٣.

(٤) فاطمة محمد السيد ، معوقات البحث التربوي في مصر وطرق التغلب عليها في ضوء تجارب بعض الدول الأخرى ، رابطة التربية الحديثة ، بحوث مؤتمر البحث التربوي ، الواقع والمستقبل المجلد الثاني (القاهرة) ٢-٤ يوليو ١٩٨٨م ، ص ١٢٨.

كبيرة جداً بين مصر والدول المتقدمة فالنسبة في مصر لا تذكر عند المقارنة بغير مصر في الإنفاق على البحوث العلمية والتربوية مما يشير إلى أن التمويل يمثل عائقاً ضخماً في سبيل تقدم البحوث التربوية وربطها بخطط التنمية في مصر.

ولقد كان نصيب البحوث التربوية من التمويل ضئيل فقد قامت أكاديمية البحث العلمي بتمويل بعض البحوث التربوية وغير التربوية فقد ظهر ذلك في المشروعات التي مولتها وكان التخصيص الأقل في المشروعات الممولة لكليات التربية ففي المشروعات التي مولتها أكاديمية البحث العلمي حصلت كلية التربية جامعة عين شمس على (٥ مشروعات من (٢٣ مشروعاً للجامعة. وكلية التربية جامعة الأزهر حصلت على (٥ مشروعات) بحثية من (١٤) مشروعاً بحثياً للجامعة. ويتضح من ذلك كله قلة المشروعات البحثية المخصصة لكليات التربية من مشروعات الأكاديمية.(١)

وتعتمد وحدات البحوث في مصر على عدة مصادر للتمويل منها المحلي والأجنبي أما مصادر التمويل المحلية أو الوطنية فتنقسم إلى عدة بنود على رأسها الميزانية العامة المخصصة للهيئة التي تتبعها وحدة البحوث التي تكون-عادة-مدرجة في الميزانية العامة للهيئة كل سنة ويعتبر هذا المصدر أساساً لتمويل البحوث التي تقوم بها الوحدات. ثم تأتي بعد ذلك مصادر محلية ثانوية مثل المنح أو العقود المخصصة للوحدة سواء من قبل المؤسسات الوطنية للبحوث مثل الأكاديمية أو المجالس القومية المتخصصة أو منح أخرى من قبل الهيئات عامة أو خاصة داخل مصر."(٢)

---

(١) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، إنجازات الأكاديمية في عشرين عاماً من ١٩٧١-١٩٩١م، ص ص ٥٣ - ٦٠.
(٢) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، دراسة دولية مقارنة عن تنظيم وحدات البحوث، تقرير شامل عن الدراسة المصرية ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٦٥.

وقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ وبمقتضاه أنشئ في الهيئات العلمية التابعة حساب خاص لتمويل البحوث والخدمات التي تقوم بها شُعَب البحوث والمعاهد المتخصصة والتي تطلبها الوحدات الإنتاجية وغيرها بقصد إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الواقعية التي تواجهها. وفي ١٩٨٧/٧/١٩ أصدر مجلس الوزراء قراراً باعتبار الجامعات وأكاديمية البحث والتكنولوجيا والمراكز البحثية بيوت خبرة وطنية تلتزم مختلف الوزارات والهيئات وشركات القطاع العام باللجوء إليها لإجراء البحوث ودراسة المشروعات وإعداد دراسات الجدوى لها[١].

وقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في مصر ١٥٦.٣ مليون دولار وفي عام ١٩٩٢ ٢٧٧.٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة إنفاق على البحث العلمي والتطوير مقارنة بباقي الدول العربية كما يتضح في الجدول التالي :

(١) فرج حافظ الدري ، دراسة تحليلية لتشريعات البحث العلمي بمصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢١-٣٢٣.

جدول رقم (١)

يوضح إنفاق الدول العربية على البحث العلمي(١)

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير (مليون دولار أمريكي)		نسبة الزيادة
	١٩٩٢	١٩٩٦	
مصر	١٥٦.٣	٢٧٧.٥	٤٥.٦
السعودية	١٣١.١	١٩٦.١	٤٩.٦
الكويت	٤٧.٢	٦٧.١	٤٢.١
المغرب	٧٠.٦	٧٤.٩	٦.٠
تونس	١٦.٥	٢٨.٩	٧٥.٢
سوريا	١٤.٧	٢٤.٢	٦٤.٦
الأردن	١٥.١	٢٠.٦	٣٦.٤
إجمالي الدول السبعة	٥٧٩.٤	٧٨٢.٣	٣٥.٠
الدول العربية الأخرى	١٢٧.٩	١٤٣.٠	١١.٨
الإجمالي الكلي	٧٠٧.٣	٩٢٥.٣	٣١

يتضح من الجدول السابق مقدار ما تنفقه بعض الدول العربية من أموال مقدرة بالدولار على البحث العلمى . وسوف تلاحظ أن مقدار الإنفاق فى زيادة مستمرة كل عام عن الآخر وتأتى مصر فى مقدمة الدول العربية الأكثر إنفاقاً على البحث العلمى . وتتأتى الأردن فى مؤخرة الدول العربية من حيث الإنفاق على البحث العلمى ويتضح أيضاً أن

(١) سعد الدين أحمد عكاشة ، "تمويل البحث العلمى فى الوطن العربى" ، (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠م) ، ص ٥٤.

هناك وعى فى بعض الدول العربية بأهمية زيادة الإنفاق على البحث ومنها تونس حيث زادت نسبة الإنفاق من عام ١٩٩٢م إلى عام ١٩٩٦م بمقدار (٧٥.٢٪) وتأتى بعدها سوريا بنسبة (٦٤.٦٪) وهذا يدل إلى أن الدول العربية على دراية بأهمية الأبحاث العلمية لما تقوم به من دور فى تقدم شعوبها .

ورغم أن مصر أكثر الدول العربية إنفاقاً على البحث العلمى . ولكن هذه الميزانية قليلة لا تفى بالغرض المطلوب ولا توازى حجم وعراقة مصر بين دول العالم.لأن البحث العلمى كلما زادت نسبة الإنفاق عليه كلما تضاعف كمية الأبحاث ومدى ارتباطها بالواقع ويؤدى هذا بدوره إلى اكتشافات جديدة فى شتى المجالات المختلفة تضع مصر على خريطة الدول المتقدمة حتى تواكب التطورات التكنولوجية العالمية والثورة المعلوماتية التى تسود عالم اليوم .

التمويل الأجنبي للبحوث العلمية وأهدافه فى مصر :

لقد حدثت بعض التطورات في مجال البحث العلمي فيما يخص التمويل وبخاصة التمويل الأجنبي، ومن ملامح هذه التطورات:-

١-ازدياد مصادر التمويل الأجنبية وتعددها، واستعدادها لتمويل بحوث سواء للمؤسسات البحثية المصرية أو للأشخاص بشكل مباشر وفي غياب سياسة علمية للمجتمع وفي غياب أولويات واضحة للبحث العلمي وللحدود التي يجب أن يراعيها الباحث . وقد وقع عبء وضع الحدود على كل باحث على حدة.

٢-في إطار سياسة الانفتاح وانتشار المكاتب الاستشارية والفنية يقوم بعض الباحثين بعمل دراسات وأبحاث نظرية أو تطبيقية لصالح ممولين أجانب وبناء على تعاقدات يتم فيها تحديد النقطة المراد دراستها بواسطة الممول[١].

وبذلك تستطيع المؤسسات والهيئات الأجنبية الممولة للبحوث أن توجه البحوث الوجهة التي تريدها بهدف خدمة أهدافها ولهذا نجد أن "البحوث التربوية التي تنفذها هيئات أجنبية تمثل جانباً كبيراً من البحوث التربوية المتوافرة في المكتبات المصرية، سواء على مستوى الكليات الجامعية أو المراكز البحثية، ويبرز ذلك قصور نشر وتوزيع البحوث التربوية المصرية المنشورة ضمن الدوريات إلى جانب الاكتفاء بوجود الرسائل العلمية بمكتبة الكلية دون نشر ملخصات لها"[٢].

ويبرز هذا أثر التمويل الأجنبي على البحوث التربوية المصرية فالمساعدات الأجنبية الخاصة بالبحوث والتعليم لا تقدم خدمة لمصر أو لأي دولة نامية، ولكن تختفي وراءها أهداف ذات أثر على البحث العلمي، فعلى الرغم من "أن مساعدات البنك الدولي-المالية لقطاع التعليم كانت قليلة (ففي عام ١٩٧٥ كان المبلغ المخصص للقطاع يعادل ١٠٪ فقط) فإنها ما زالت تمارس تأثيراً كبيراً على السياسة التعليمية في كثير من البلاد النامية"[٣].

ويجبر البنك في تقديم المعونات والمساعدات للدول النامية وفق خطط واضحة فقد "أصبح البنك الدولي يخصص ربع قروضه تقريباً لأنشطة تصحيحية سواء على المستوى الاقتصادي الأشمل أو على مستوى قطاع بعينه، فبين عام ١٩٩٠،١٩٧٠ استثمر البنك ١١

---

(١) علي الدين هلال، "البحث العلمي بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية"، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، ٤-٦ يونيو ١٩٨٥م، تحرير ناهد صالح وآخرين، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٠م)، ص ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) محمد عبد الحميد إبراهيم، البحوث التربوية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣) ميلاد جروس فيرناندا، "البنك الدولي والعالم الثالث"، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، مستقبل التربية، العدد الثالث، ١٩٨١م، ص ٢٧.

مليار دولار في التربية. وأن نصف قروضه لصالح التربية تتضمن تدابير إصلاحية وتعتبر بالتالي قروضاً للتصحيح القطاعي"(١).

ولا تقف المساعدات عند البنك الدولي ولكن تمتد لتشمل مساعدات أجنبية من دول بشكل فردي، وقد تمتد إلى مؤسسات في داخل الدول المتقدمة، كما قدمت مؤسسات أمريكية ضخمة معونات للتعليم والبحث العلمي في الدول النامية. "كمؤسسة "اينجي" التي تهتم بتمويل المشروعات الكبرى. وبالذات في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط، كما أسهمت مؤسسة "فورد" في إقامة المعهد القومي للتنمية الإدارية في جمهورية مصر العربية، وتقوم بتمويله كذلك. وتسهم بتزويده بأعضاء هيئة التدريس وتقديم منح دراسية، وفرص تدريبية كما أقامت مؤسسة "فورد" كذلك جامعات ومعاهد عالية في كل من نيجيريا وإثيوبيا والكونغو وزائير، وفي جامعة "روكفر" فقد أقامت جامعة كبرى في كل من نيجيريا وزائير، وفي جامعة شرق إفريقيا هناك ٦٦٪ من أعضاء هيئة التدريس من مؤسسة "روكفر" كذلك قدمت مؤسسة كارينجي منحة مالية كبيرة لكلية المعلمين بجامعة كولومبيا إسهاماً منها في تمويل معلمي إفريقيا، وتحت تصرف مؤسسة "AiP" مبالغ قد تصل إلى مائة مليون دولار لتمويل الأبحاث في الجامعات المصرية، كما أن فرنسا قد أقامت مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية جامعة "سنجور" في الإسكندرية"(٢).

وقد يزداد هذا الاتجاه في عصرنا الحالي لزيادة القدرة على الاتصال وانتشار الشركات متعددة الجنسيات خدمة لأهداف هذه الشركات ولدراسة سيكولوجية الشعوب

---

(١) جاند هيالا ب.ج تيلاك، التربية والإصلاح البنيوي ، مجلة مستقبليات- اليونسكو ، العدد ٨٤ ، ١٩٩٢م ، ص ٤٨٣.

(٢) نوره خليفة تركي السبيعي ، تمويل التعليم الجامعي والعالي" ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، السنة الحادية عشر ، العدد الحادي عشر ، ١٩٩٤م ، ص ٨٦.

وإمكانية التعامل وتعديل اتجاهاتها وسلوكياتها بما يتوافق وأهداف هذه الشركات. وتمثل المساعدات قيداً يقيد الدول المتقدمة لها هذه المعونة. فالولايات المتحدة مثلاً "لا تطلق يد مصر في استخدام المعونة بما يتناسب مع المصلحة القومية واحتياجات المجتمع المصري وإنما تفرض مجموعة من الشروط المجحفة التي تكون لها آثارها السلبية العديدة على النسق التعليمي، فعلى سبيل المثال، تشترط الولايات المتحدة في المساعدات التي تقدمها أن تشرف بنفسها وتتابع عمليات التنفيذ للمشروعات والبرامج التي تمول من خلال هذه المساعدات، ويكون الإشراف والمتابعة عن طريق خبراء ومستشارين أمريكيين تشترط الولايات المتحدة وجودهم في تلك المشروعات. فقد خصصت المعونة الأمريكية على سبيل المثال-حوالي (٥٠) مليون دولار لتأسيس المركز القومي للبحوث التربوية. واشترطت الاستعانة بالخبراء الأمريكيين والذين يحصلون على ما يقدر بحوالي (٧٠٪) من المعونة في صورة مرتبات وإيجارات سكنية يقيمون بها وبدلات سفر وما إلى ذلك"[(١)].

وتظهر الأرقام تفاهة المعونات وعدم جدواها في تحقيق تقدم فعلي في مجال التعليم والبحوث التربوية فقد استطاعت أن تخترق المجال التعليمي بسبب هذه المعونات ولهذا تمثل المعونات عبئاً لا طائل من ورائه غير أنه يؤدي إلى تراجع العملية التعليمية والبحوث التربوية على المستوى القومي، ويخلق تبعية أعمق للنظم الغربية المتاحة للمساعدات والقروض.

وليس أدل على استثمار واستغلال الدول المتقدمة لإمكاناتها المالية والبحثية في توجيه البحث العلمي الاجتماعي في الدول النامية، بهدف إحكام سيطرتها سياسياً واقتصادياً على تلك الدول وتكرس تبعيتها ، ليس أدل على ذلك من "مشروع كاملوت

(١) نجلاء عبد الحميد راتب ، أزمة التعليم في مصر (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ١٩٩٨م) ، ص ٤٥٠.

The Camelet prject Acondal في منتصف الستينات وهو مشروع بحوث يتبع الجيش الأمريكي، اتفق على أن تجريه لحساب هيئة بحوث العمليات *soro* وهي هيئة تعمل اسمياً تحت رعاية الجامعة الأمريكية بواشنطن. وقد درجت هذه الهيئة على إجراء العديد من البحوث في الدول الأجنبية لحساب الجيش الأمريكي . منها مسوح تحليلية عن دول أجنبية، كما تحتفظ بمعلومات حديثة للغاية عن الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول وتحرص دائماً على أن تكون لديها المعلومات الجاهزة التي يمكن أن تزود بها الجيش عند أي موقف له أهمية عسكرية، فور طلبه لها مباشرة. .. وقد رصدت ميزانية للمشروع تبلغ ستة ملايين دولار للسنوات الأربع الأولى لتنفيذ هذا المشروع الذي تستغرقها الدراسة الاستطلاعية، أما المشروع بكامله فقد كان مقدراً له ميزانية تبلغ خمسين مليوناً من الدولارات"[١] .

فالمساعدون يقدمون المساعدات لخدمة أغراض اقتصادية وسياسية وذلك طبقاً لما ورد في تقرير (البنك الدولي) عن التنمية في العالم حيث بين أن المانحين يقدمون المعونة الرسمية "لأسباب مختلفة لمساعدة التنمية الاقتصادية للمتلقي، وتعزيز المصالح التجارية والسياسية ، والاستراتيجية الخاصة بهم، والحفاظ على الروابط التاريخية الثقافية[٢] .

ولكن المانحين لا يقصدون من وراء منحهم دعم التنمية قدر ما يكون الهدف هو الحفاظ على مصالحهم وتعزيز المصالح التجارية الخاصة بهم في الدول النامية. ففي إطار البحوث التي تمول من جهات أجنبية فغالباً ما تفرض موضوعات معينة على الباحثين تتناسب مع استراتيجية وأهداف هذه الجهات الممولة وكثيراً ما يتشابه الممولون في

---

(١) ناهد صالح ، التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية ، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ٤ : ٦ يونية ١٩٨٥م (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠م) ، ص ١٦٩.

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٥م ، ص ١١٩.

استراتيجيتهم البحثية، فهم يجتمعون بصفة دورية ويتداولون فيما بينهم ولا يأخذون بأولويات المجتمع المصري، ولكن بتصوراتهم وأهدافهم ومصالحهم وبذلك تكون المعونات والمساعدات الأجنبية التي تقدم لمصر والدول النامية محنة على الدول النامية، لأنها تعمق التبعية للغرب وتستثمر المعلومات وتحرص على تحقيق الأهداف.

التعقيب :

ونخلص من العرض السابق لتخطيط البحث التربوي وتمويله إلى أن التخطيط أمر ضروري للبحوث العلمية والتربوية حيث إنه يوفر الوقت والجهد وينسق الجهود ويدفع إلى التقدم في البحوث التربوية ويمنع التكرار.

وتزداد أهمية التخطيط في ظل ما نعيشه من تدفق معرفي فارتبط التخطيط بالتنمية، فهو يحدد الأهداف والأولويات وبذلك يصبح التخطيط هو الوسيلة الفضلى للدول النامية كي تواجه تحديات العصر، ويستطيع التخطيط أن يحقق للدول النامية ما تطمح إليه من الاحتفاظ بقيمها ونشر التعليم على مستوى الأفراد فيتحقق التقدم للمجتمع في شتى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي مصر بدأت محاولات لتخطيط البحوث العلمية والتربوية منذ ١٩٦٠ وبدأت التخطيط بالاستعانة برجال الاقتصاد ثم توالت الجهود في مجال التخطيط حتى أنشئ مجلس التخطيط، غير أن هذه المحاولات لم تظهر آثارها في البحوث التربوية قد توصلت الدراسات التي أجريت لتقييم البحوث التربوية في مصر إلى أن البحوث التربوية تفتقد الخريطة البحثية التي تحدد اتجاهات البحوث.

أما عن التمويل فقد بات واضحاً أن التمويل عصب المشروعات البحثية وغيرها ولقد ازدادت أهمية التمويل في ظل التغيرات المعاصرة والمحاولات الشرسة من قبل الدول المتقدمة الساعية إلى تذويب الهوية الثقافية للمجتمعات النامية وتهتم الدول المتقدمة

بالإنفاق على البحوث وتزداد نسبة الإنفاق بشكل مطرد وربما تتضاعف هذه النسبة في ظل إحساس هذه الدول بأهمية البحث العلمي والبحث التربوي، وقد اعتبرت الدول المتقدمة البحث التربوي استثماراً.

ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لزيادة التمويل الخاص بالبحوث العلمية والتربوية ومحاولة تنويع مصادر الإنفاق عليها مع تحديد جوانب الإنفاق مسبقاً حتى لا تتأثر النسبة التي يحتاجها البحث بما ينفق في أجور ومكافآت.

الفصل الثاني
البحث التربوي والتنمية

المقدمـــة

التنميـة مجـال واسـع ومتشـعب فهـي عنصـر الحيـاة والتقـدم للأمـة اجتماعيـاً وسياسياً واقتصادياً، وإذا نظرنا إلى احتياجات مصر في هذه الآونة يجب ألا نغفل وسيلة النهوض بالتنمية ألا وهي الإنسان المصري.

"ويؤثر النظام العالمي الجديد وبشكل جذري في تغيير أسلوب التنمية وأبعادها في كل البلاد سواء أكانت نامية أم متقدمة ويشكل هذا فرصاً للنمو الاقتصادي من ناحية أخرى تحديات وشكوك في مستقبل التنمية يتحتم على الدول النامية مراعاته"(١).

وتهدف التنميـة إلى رفـع معيشـة المجتمـع والأفـراد ولـذلك تسـتثمر كـل مـوارد وإمكانات المجتمع مادية وبشرية وتعليمية وثقافية وهي بذلك عملية مستمرة تعمل على تغيير البناية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية للمجتمع وثمة ملامح آلت إليها التنمية ومن أبرز هذه الملامح(٢):

١-محدودية الموارد الطبيعية التي اعتمد عليها الإنسان وكانت مناسبة ولكنها لم تعد تكفيه فتناقضت مع زيادة حاجة الإنسان إليها.

٢-أن التقدم العلمي للإنسان كانت له ضريبته التي تمثلت في التلوث الذي أحدثه الإنسان في البيئة.

٣-أصبحت المشكلات التي تعاني منها البشرية عامة لا تقتصر على شعب دون شعب.

٤-أن الاعتماد المتبادل يعد أبرز سمات عصرنا.

---

(١) بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر، مرجع سابق، ص٨٧.
(٢) سعيد حارب، التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص ١١.

"وتستهدف خطط التنمية العربية التي تطبقها الأقطار العربية في الوقت الحاضر وعلى المستوى القطري وتحقيق مستويات أفضل من الرفاهية الاجتماعية . التطور غايتها الأساسية تحقيق الحاجات الأساسية للمواطن وإشباعها، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة داخل هذا القطر"(١) .

ولا تقوم التنمية إلا على أساس تكامل المشروعات والخطط ولذلك لا يمكن النظر إلى المشروعات الاقتصادية في ضوء مضمونها الاقتصادي فحسب، وإنما النظر إليها أيضاً من خلال مضمونها الاجتماعي نظرياً وتطبيقياً، فلابد أن تكون التنمية شاملة لكل الجوانب المادية وغير المادية.

و"إذا كانت التنمية لا تتحقق إلا بالإنسان فليس وحده إنما هو أحد طرفي معادلة تحقيق التنمية، والطرف الآخر هو البحث العلمي، والبحث العلمي هو الذي يزيد معرفة الإنسان ويفتح أمامه آفاقاً جديدة من العلم، ويطور ما كان متداولاً شائعاً من المعرفة، وبغيره تظل المعرفة راكدة، ويستمر الإنسان في اجترار ما كان وصل إليه من العلم"(٢) .

وإذا كان البحث العلمي أحد طرفي معادلة تحقيق التنمية في الماضي، فإن أهمية البحث العلمي تزداد في العصر الحالي حيث يشهد عصرنا تطوراً هائلاً وسريعاً في جميع المجالات. وأصبح العنصر الغالب التقدم العلمي والتكنولوجي ولا سبيل إلى اقتحام مجال المنافسة وغزو الأسواق والتباري في مجال الاتصال غير الإبداع والابتكار، ولا يتم الإبداع إلا من خلال البحث العلمي والتربوي.

---

(١) عبد الله رمضان بو بطانة ، دور التعليم العالي الجامعي في التنمية العربية ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٤٦.

(٢) ناصر الدين الأسد ، التعليم الجامعي والبحث العلمي ن (عمان ، الأردن : روائع مجدلاوي ، ١٩٩٦) ص ١١٠.

"فمسيرة التغير وحركته في مجتمع ما، موجهة ومشروطة بما يمتلكه هذا المجتمع من أفكار وتصورات عن طبيعة بنائه وتكوينه، وبالسبل والإمكانات اللازمة لتحقيقها وبمدى صدق هذا الوعي ونجاحه في الإفلات من عوامل التسطيح والتشويه ومحاولات التزييف والتمويه"(١) فيصبح الإنسان في عالم المبتكرات والتقدم التكنولوجي أهم مصادر الثروة ويصبح البحث العلمي-الطرف الثاني في التنمية-ذا أهمية عالية والعلاقة بين التربية والتنمية وثيقة وتزداد وثوقاً بعد التطور والتقدم الاجتماعي.

فالتنمية وليدة الإبداع والتربية هي صانعة الإبداع ووسيلتها في ذلك البحث التربوي وبذلك يصبح البحث التربوي ذا صلة قوية بالتنمية حيث إنه المسئول عن عملية الإبداع التربوي المؤدي إلى النهضة والتنمية.

مقومات التنمية ومعوقاتها :

تتكون التنمية من عنصرين رئيسين هما : العنصر البشري والعنصر المادي ويمتزج هذان العنصران امتزاجاً كاملاً ولا تتم التنمية بدون تقدير لهذين العنصرين إذ تتسم التنمية بعدة سمات هي(٢) :

ظاهرة إنسانية ، ظاهرة دينية ، ظاهرة تاريخية ، ظاهرة اجتماعية ، ظاهرة اقتصادية، ظاهرة كلية-فهي تلحظ من كل الجوانب.

فكون التنمية ظاهرة تاريخية واجتماعية واقتصادية يجعلها تتأثر بالظروف البيئية والزمنية وتؤثر في عمليات التغير الاجتماعي وكذلك تعتبر التنمية الاقتصادية أوضح صور التنمية ولذلك نجد أن الاقتصاد له أكبر الأثر في خطط التنمية والتي يؤثر فيها البحث التربوي من خلال وضع الخطط الملائمة للتنمية البشرية المسئولية عن التنمية بشكل كلي.

---

(١) محمد عبد الخالق مدبولي ، الشرعية العقلانية في التربية (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٩م) ص ٢٩.
(٢) سعيد حارب ، التعليم والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١١.

ويتضح من ذلك أهمية الإنسان في التنمية حيث إن رأس المال الحقيقي والمتوفر لدى الدول النامية والذي يحتاج إلى اهتمام وتنمية حقيقية تدفع به إلى تحقيق تنمية متنوعة المجالات يكون هو المحرك لها.

و"حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية الإنسانية لأبعاد ثلاثة: الأول تكوين القدرات البشرية ، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، والثاني استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع أو الإنتاج سلعاً وخدمات، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسة ، الثالث مستوى الرفاهية البشرية المحقق."(١)

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مقومات التنمية والتي تتمثل في(٢) :

١ -التكامل :

إن عملية التنمية عملية متكاملة تتضمن جميع جوانب المجتمع وجميع إمكانياته وعلى هذا الأساس ترتبط الوسائل بالأهداف في عملية التنمية .

٢ -رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي :

وتهدف تنمية المجتمع أيضاً إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لجميع أفراد المجتمع.

٣ -الأساس الفلسفي للتنمية :

وتنمية المجتمع تقوم على فلسفة فكل مجتمع يؤمن بفلسفة معينة يعتنقها ويعمل على تطبيقها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

---

(١) نادر فرجاني ، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٢ .
(٢) الحسانين إسماعيل طمان ، التربية ودورها في حل مشكلات المجتمع المصري (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣م) ص ص ١١٠ ، ١١١ .

٤ -التغير الثقافي أو تعديل السلوك :

وتكون التنمية ناجحة عندما تتحول هذه التنمية إلى عادات سلوكية فعالة في حياة الفرد. وهنا تتدخل التربية ثم تتدخل الثورة الثقافية لإحداث التغيير، ولعل من أهم هذه المقومات البناء الأساسي الاقتصادي والاجتماعي ويتمثل ذلك في المؤسسات التي تخدم التنمية الاقتصادية والأوضاع والعلاقات الاجتماعية وكذلك البناء الثقافي، فالثقافة بمعناها الواسع ترتبط بشكل وثيق بهوية وتاريخ وتراث وتقاليد وآداب المجتمع ومن هنا تكون الثقافة هي العنصر المهم والمؤكد لتكاملية التنمية والمكون لفلسفة المجتمع التي ينطلق منها محققاً للتنمية.

وفي ضوء مقومات التنمية تتحدد الأسس العامة التي يمكن أن تتضمنها أية استراتيجية مقبلة للتنمية في مجتمع ما من المجتمعات النامية والتي تسعى للخروج من الدائرة المغلقة التي فرضها عليها صراع التقدم والرقي بين الدول المتقدمة بل والمنافسة الشرسة التي تعرقل تحقيق التنمية في تلك البلدان النامية ويمكننا إيجاز الأسس العامة للتنمية فيما يلي:(١)

١-دراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع.

٢-دراسة الأنساق الأساسية للبناء الاجتماعي.

٣-دراسة دور المؤسسات والأجهزة الوطنية.

٤-ضرورة أن تتوافق الاستراتيجية الإنمائية مع البيئة التي تطبق منها .

٥-تحقيق التوازن بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

٦-تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

(١) سلوى عبد الحميد الطويل ، قضايا التنمية والتحديث في الدول النامية مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٩٥م ، ص ص ٢٣٥ : ٢٣٧.

٧-الربط بين العملية التربوية وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٨-القضاء على القيم الاجتماعية المعوقة لطاقات الإنتاج والإبداع.

مثل هذه الأسس تساعد المخطط للتنمية في وضع الخطط الملائمة والتي تحقق أكبر عائد ممكن من خلال مراحل مخطط لها، حيث إن معرفة التركيب الاجتماعي للمجتمع يساعد المخطط في معرفة حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم في المجتمع وأنشطتهم حتى يمكن من استثمار طاقات المجتمع بما يتلاءم مع وضعهم الاجتماعي ويساعده في ذلك أيضاً دراسة الأنساق الاجتماعية مثل النسق الديني والاجتماعي والطبقي والتربوي، وكذلك يساعد المخطط التنموي معرفته لدور المؤسسات والجمعيات الأهلية حتى يستطيع تحقيق التكامل بين هذه المؤسسات وتنسيق مجهوداتها دفعاً لحركة التنمية الشاملة وليستثمر طاقات أفراد المجتمع والهيئات والجمعيات الأهلية.

كما أن الخطط المستوردة لا تجدي إلا إذا عدلت بما يتلاءم مع المجتمع الذي ستطبق فيه، فعلى المخطط في مجال التنمية مراعاة الظروف الاجتماعية والبيئية والثقافية للمجتمع الذي ستطبق فيه خطط التنمية . مع محاولة تحقيق العدالة في توزيع الدخل حتى تتحقق التنمية الصحيحة النابعة من الرضا الاجتماعي ونتيجة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل . مع التركيز على ما هو مهم وهو الربط بين العملية التربوية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يعطل خطط التنمية في بعض الدول النامية هو استيراد الخطط من دول متقدمة لا تتلاءم مع المجتمع الذي ستطبق فيه وذلك لأنها موضوعة لمجتمع له سماته الخاصة وأوضاعه الطبقية التي تختلف عن الأوضاع الطبقية للمجتمع المستورد لها. بالإضافة إلى تجاهل تحقيق الحد الأدنى من العدالة في التوزيع بالإضافة إلى النمو المتزايد في شراء السلع الاستهلاكية وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة

هو أخطر المعوقات التي تعترض التنمية لأن من صالح الدول المتقدمة استمرار الدول النامية في تخلفها لتظل على تبعيتها لها.

وقد اتضح من خلال عرض الأسس والمقومات التي تقوم عليها التنمية أنه يجب أن تكون مناسبة للمجتمع الذي ستطبق فيه غير أن الشعب العربي في شتى البلدان العربية يواجه تحديات مصيرية داخلية وخارجية على جميع المستويات الاقتصادية والغذائية والاجتماعية والثقافية. فمن التحديات الداخلية زيادة عدد السكان ، واحتمال نضوب النفط، والعجز الغذائي، والتصحر وعجز التربية الإعلامية.

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه السياسة العالمية من تحديات لقدرات البلدان النامية بشكل عام والشعوب العربية بشكل خاص، ومما يؤثر على التنمية العربية استيراد بعض برامج التنمية أحياناً فيمثل ذلك عائقاً للتنمية في البلاد العربية لأنه لا يمكننا أن نحقق تنمية فعالة وملموسة "إلا إذا انطلقت من الإمكانات المتوافرة محلياً وقطرياً وقومياً وتفاعلت فيما بينها وتكاملت حلقاتها وليس من وحدة لهذه الإمكانات أو جامع ما لم تتحقق ضمن إطار مشروع حضاري مجتمعي، ودون تبني نظرة للإنسان ولتطوره التاريخي ودون رسم استراتيجية علمية تؤمن هذا المشروع"[(١)] .

وتضمن له الاستمرارية وترصد له الميزانيات الخاصة به وبتطبيق ذلك على مصر نجد أن مصر إقليم زراعي فلا تصلح فيه التنمية الصناعية وحدها لأن نتائج التنمية الزراعية تكون أسرع ولذا فمصر في حاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار التنمية الزراعية بجوار التنمية الصناعية وذلك لأن "الإطار الاقتصادي والاجتماعي المصري بصورته العامة التاريخية السابقة والراهنة والمستقبلة ليس مناخاً صالحاً للتنمية الاقتصادية بالتصنيع

---

(١) زهير حطب ، معهد الإنماء العربي ومسيرة إنماء القدرات البحثية العربية ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٩٧ ١٩٩٩م ص ٣.

فقط بمفهومه العام لأن مصر إقليم زراعي أيضاً بكل خصائص المجتمع الزراعي. وينعكس ذلك على السياق الاجتماعي والفيزيقي للبناء المصري"[(١)].

وهذا ما يؤكده تاريخ مصر الزراعي حيث يتأكد وضع مصر كدولة زراعية وقد اتجهت مصر إلى الصناعة غير أن التنمية في مصر لا تتحقق بالصناعة فقط بل لابد لمصر أن تحقق التنمية من خلال الزراعة والصناعة وكذلك المجتمع وكذلك الحفاظ على البيئة التي هي أهم عنصر من عناصر التنمية.

ويمكن في ضوء ما سبق تحديد أهم معوقات التنمية في مصر والبلدان النامية:-

١ -التضخم السكاني :

تهدف التنمية إلى إشباع حاجات السكان ولذلك يقضي التضخم السكاني على كل محاولة للتنمية.

٢ -التبعية السياسية :

حيث تؤدي التبعية السياسية إلى عرقلة جهود التنمية سواء أكانت تنمية اقتصادية أو اجتماعية وتؤدي إلى اضطراب الخطط التنموية وعدم التركيز على الإنتاج السلعي وتدهور الإنتاجية وضعف القدرة على التصدير خاصة المنتجات الزراعية والصناعية[(٢)] . وذلك لما للسياسة من أثر قوي وفعال في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فالتبعية السياسية من أقوى المعوقات التي تعرقل جهود التنمية . وفي ظل شهادات الجودة العالمية والمنافسة الشرسة مع الدول المتقدمة تتضخم هذه المشكلة وتحتاج إلى مزيد من التخطيط .

(١) على الكاشف ، التنمية الاجتماعية (القاهرة : عالم الكتب ، د.ت) ص ١٦١.
(٢) فؤاد البسيوني متولي ، التربية والمشكلة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

٣ -انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية :

التعليم هدف أساسي للتنمية والتحديث . ولذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة. ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليماً. وخاصة في المراحل العليا-كان ذلك دليلاً على ارتفاع مستويات الدخل في المجتمع ودليلاً على العدالة في التوزيع وعلى ارتفاع مستوى الخدمات العامة.

٤ -التنوع اللغوي :

وهو يعد أحد معوقات التنمية التي تجابه مشروعات التنمية التي يصعب التغلب عليها، وذلك بسبب افتقاد الأرضية اللغوية المشتركة، مما يقف حائلاً أمام تحقيق التعاون والتنسيق والتفاهم وتوزيع العمل[(١)] ، ومثل هذا العامل قد لا يكون ذا أثر في التنمية المصرية أو العربية وذلك لتوحد اللغة في العالم العربي وهي أهم مقومات وحدته فعامل التنوع اللغوي المعوق للتنمية غير موجود ويعد هذا عاملاً قوياً في تحقيق التنمية إن استطعنا التغلب على بقية المعوقات.

٥ -سوء استغلال وقت الفراغ :

حيث ترتبط كثير من العادات في الدول النامية بسلوك معوق للتنمية كقضاء وقت الفراغ فيما يمكن أ. يضر الشخص والمجتمع ويؤثر على التنمية مثل مجالسة رفقاء السوء والذي ينجم عن انحراف وميل للرذيلة، والاكتفاء بالجلوس على المقاهي وترديد الشائعات والشكوى من سوء الأحوال . بلا مساهمة في الإنتاج[(٢)] .

---

(١) محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، د.ت) ص ٥٠٥.
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠.

ويقع عبء صرف الشباب عن التلهي والتشاغل بغير ما يفيد على عاتق الدولة حيث يجب عليها أن تسعى لإيجاد ما يقضي فيه الشباب أوقاتهم بل ويجب على التربية محاولة غرس قيم حب العمل والبعد عن رفقاء السوء. وذلك سوف يؤدي إلى تحقيق الرضا عما يعمله الشباب في المستقبل.

٦ -نقص رؤوس الأموال :

يؤدي نقص رؤوس الأموال إلى تعطيل خطط التنمية واللجوء إلى الاقتراض الخارجي فيفتح الباب للهيئات الممولة بالتدخل في خطط التنمية وتوجيهها الوجهة التي قد تضر بالمجتمع والدولة وقد تجبر الدولة على اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية إرضاء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومثل هذه الهيئات تملي شروطها على الدولة المدينة وتحت مسميات الإصلاح الاقتصادي والذي يعد معرقلاً لجهود التنمية في البلدان النامية.

٧ -عدم وجود سياسة فعالة وتوزيع القوى البشرية طبقاً لاحتياجات التنمية الفعلية في المجتمع، مع الافتقار إلى أسلوب تدريب سلمي يهدف إلى زيادة مهارات الأفراد(١).

ومثل هذا المعوق سوف يؤدي إلى عرقلة جهود التنمية لأن الاضطراب في السياسة وعدم التوزيع الصائب للقوى البشرية سيكون من عوامل تضخم القوى البشرية في مناطق دون أخرى.

٨ -معوقات ثقافية :

لما كانت عملية التنمية تصاحبها عادة مجموعة من الظواهر المتغيرة التي تعتبر وحدات وعناصر البدء الثقافي للجماعات التي تجري عليها التجارة الإنمائية فإنه يبدو من

---

(١) محمد شفيق ، مرجع سابق ص ٧٧.

خلال عملية التغير الثقافي المقاومة للتنمية الاجتماعية ، ظواهر التراكم والتجمع والذيوع والانتشار والاستعداد والتوافق والتكيف والملاءمة والصراع والتوتر، والتخلف والتقدم والالتئام ، وهذا المركب الثقافي المتشابك قد يصاب بظاهرة، عدم الاتزان ، بين العناصر المكونة له، مما قد ينتهي بمعاناة المجتمع من هوة ثقافية[١] .

وتبدو هذه المشكلة في عصرنا جلية حيث يشهد العصر اضطرابات ثقافية ومنافسة شرسة من قبل الدول الكبرى وذلك لنشر ثقافاتها وتحقيق انتماءات لها مما يواقع الثقافات المحلية في حيرة واضطراب وتردد فيصبح أفراد المجتمع مهيأين لتلقي أي فكر أو ثقافة قد تجذبهم بعيداً عن بلادهم فلا يستطيعون تحقيق التنمية.

البحث التربوي والتنمية :

تهدف التنمية إلى إشباع الحدود الدنيا للحاجات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد الشعب، من غذاء وصحة وتعليم ومسكن وملبس ووضع البحث التربوي يختلف باختلاف البيئات، فسواء كان على المستويات القومية أو الدولية أو المحلية ، فإنه يتأثر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية والتربوية واللغوية السائدة"[٢] ، ويبدو من ذلك أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين البحث التربوي والتنمية بمختلف أشكالها ويرجع ذلك إلى الدور البارز للبحث التربوي في التنمية.

فالبحث التربوي جزء من عملية التنمية الشاملة والتي تعتبر عملية واعية وموجهة "تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب عن

---

(١) علي الكاشف ، مرجع سابق ص ١٨٠.
(٢) سوليذاد بيريز وبيرد واين ، "البحث التربوي" ، ترجمة محمد كامل لطفي مجلة مستقبليات ، المجلد ٢٩، العدد ٣ جنيف ، مكتبة التربية الدولي سبتمبر ١٩٩٩م ، ص٣٥٠.

وجود عملية تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور"(١).

وثمة ارتباط وثيق بين التنمية وما يسود من أفكار ونظريات ولذلك تغير مفهوم التنمية من مرحلة إلى الأخرى تبعاً للنظريات الفكرية السائدة وقد مر مفهوم التنمية تبعاً لذلك بعدة مراحل.

١ -المرحلة الأولى : التنمية نمو اقتصادي :

وقد ساد هذا المفهوم في الستينات وخلال تلك الفترة ساد مفهوم التنمية على أنها مستويات من النمو الاقتصادي تتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات التي تصف وتقيس حالة النمو.

٢ -المرحلة الثانية : التنمية عملية مجمعية محورها الإنسان ويطلق على هذه المرحلة العقد الثاني "من التنمية وسادت خلال السبعينات وأصبح ينظر إلى التنمية على أنها لا يمكن أن تكون حالة استاتيكية يتم التعامل معها من خلال مؤشرات كمية اقتصادية فالمؤشرات جميعها لا تشير إلى التنمية ، وإنما تشير إلى مظاهر التنمية.

٣ -المرحلة الثالثة : التنمية تخلص من التبعية :

وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات وظهور مجموعة من المفكرين حاولوا تفسير فشل بعض المحاولات التنموية التي تبنتها دول العالم الثالث وأرجعوا ذلك إلى التقسيم الحالي للعمل في النظام العالمي؛ فالعالم ينقسم إلى دول هامشية "دول العالم الثالث" ودول متقدمة تحتل المركز، وترتب على ذلك أن عائد كل تنمية في دول العالم الثالث يذهب إلى

---

(١) قاسم حبيب جابر ، الجامعة والتنمية : خدمات متبادلة ، مجلة الفكر العربي اللبنانية العدد الثامن والتسعون ١٩٩٩م ، ص١٣١.

الدول المتقدمة ولذلك كانت التنمية في التخلص من التبعية"[١]. ولهذا تسعى الدول النامية جاهدة للتخلص من تبعيتها للغرب الذي استعمر هذه الدول واستطاع أن يربط اقتصادها به.

ولقد عالجت الأبحاث قضايا التنمية من عدة اتجاهات بعضها عالج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل جانب على حدة وقد تطور مفهوم التنمية حيث أصبحت تنمية مستدامة ينظر إلى العوامل السابقة مجتمعة لتحقيق التنمية وسوف نتناول التنمية المستدامة وعلاقة البحث التربوي بها وكذلك المدخل الإنساني في التنمية ثم علاقة البحث بالتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية .

أولاً : التنمية المستدامة والبحث التربوي :

التنمية المستدامة هو الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر-البيئة، الحياة الاجتماعية، والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل، ولقد "برز مفهوم التنمية المستدامة نتيجة للاهتمام العالمي الكبير بقضايا البيئة، ويشمل المصطلح كل ما يختص بالبيئة والسكان والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وقد واكب ذلك تطور كبير في مجالات البحث والتطوير الصناعي والتقني وصولاً إلى الموازنة بين اندفاع النمو الاقتصادي واستنزاف البيئة"[٢].

ويرجع ذلك الاهتمام بالبيئة إلى ظهور اقتصاديات السوق التي تقيس قيمة المنتج بكل العوامل التي دخلت في تكوينه وهذا التعريف للتنمية المستدامة يربط بين الاقتصاد

---

(١) عبد المحسن سعد العتيبي ، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية مجلة التربية المعاصرة العدد ١٢٦ ابريل ١٩٩٥م ، ص ص ٦٦ : ٦٩.

(٢) نشرة الخليج الصناعية ، السنة الثانية ، العدد الثالث عشر ، إبريل ٢٠٠١م ، شبكة الإنترنت في ١٤/٨/٢٠٠٢م ص١.

(online) www.goic:org.qa

والحياة الاجتماعية والبيئة بخلاف ما كان سائداً حيث كانت الدراسات تظهر تغيراً في اتجاه واحد فقط بدون إظهار النقاط المتصلة ما بين اقتصاد المجتمع والبيئة.

وتهتم التنمية المستدامة بإدارة المصادر الطبيعية ويعتبر ذلك الاهتمام العمود الفقري للتنمية المستدامة والتركيز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية كذلك يعتبر عامل الاستنزاف البيئي أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.

ولذلك يجب أن يكونه موضوع الساعة التنمية المستدامة عامل مهم ومشجع لرفع مستوى الإنتاج على جميع الأصعدة.. ومن هنا يجب التوجه نحو سياسة التعليم المستمر لأعلى فئات القائمين على إدارة المؤسسات للوصول إلى نسبة متكاملة ومتصلة وفعالة ما بين الالتزام والتوقعات الممكنة لتطوير تفهم استراتيجية التنمية المستدامة من الأهداف المادية وغير المادية.[1] التي تهتم بالجوانب الثلاثة (الاقتصاد-المجتمع-البيئة) ولقد ازداد الضغط على البيئة التي تسعى التنمية المستدامة إلى استغلالها واستثمارها وذلك نتيجة لعدة عوامل :

١-ازدياد حجم السكان.

٢-استنزاف المصادر الطبيعية.

٣-التطور التكنولوجي.

٤-التطور الاقتصادي.

ومن هنا تبرز أهمية التربية والبحوث التربوية في تحقيق التنمية المستدامة حيث لا يمكن أن تحقق تلك التنمية دون الاهتمام بالبحوث التربوية والربط بين التربية التكنولوجية والتربية العلمية حيث يوجد تكامل بينهما

(١) ليلى أبو الهيجاء ، التنمية المستدامة ونظام البيئة ، مركز المعلومات الوطني، الأردن، شبكة الإنترنت www.goic:org.qa (online) ٢٠٠٢/٨/١٤م ص٣.

إذ إن العلم تاريخياً ووجوداً أسبق من التكنولوجيا والدليل على ذلك أن التكنولوجيا تطبق العلم وتعتبر النظريات العلمية هي قاعدة انطلاق التكنولوجيا . والتكنولوجيا تاريخياً ووجوداً أسبق من العلوم والدليل على ذلك أن الصلب صنع قبل وجود العملية الكيميائية وأن النظارات الطبية استخدمت قبل نظرية جالين Galen في البصريات. فالتكنولوجيا كانت ولا تزال ضرورية لتطوير الأفكار العلمية، ومن هنا يصعب القطع بما هو الأسبق أو هو الأهم إنما هما متكاملان معاً. (١)

وهذا الارتباط الوثيق بين التربية التكنولوجية والتربية العلمية يجعل التنمية المستدامة في مقدمة اهتمامات البحوث التربوية والذي يمكن لها أن تطور التعليم وذلك باستغلال تكنولوجيا التعليم في تطوير التعليم، ولذلك فمن الممكن أن تسهم تكنولوجيا التعليم في تطوير التعليم ومن خلال تنمية البحث العلمي بما يلي: (٢)

١-زيادة مجالات البحث .

٢-تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الدارسين.

٣-تيسير حصول الباحثين على المعلومات ونتائج البحوث السابقة عن طريق ضغطها وتقديمها في أقل وقت ممكن.

٤-تقليل الأعباء الملقاة على كاهل عضو هيئة التدريس بالجامعة في تمكينه من إجراء البحوث العلمية والتفرغ لها. وكذلك الإشراف الكامل على البحوث التي يجريها طلاب الدراسات العليا.

ومثل هذه الإجراءات الداعمة للبحث التربوي الدافعة تستطيع أن تنمي البحث وتهيؤه لأن يكون ذا أثر فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

---

(١)عبد العظيم عبد السلام الفرجاني، التربية التكنولوجية وتكنولوجيا التربية (القاهرة: دار غريب ، ١٩٩٧م) ص٢٥.
(٢)كمال عبد الحميد زيتون،تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال،(القاهرة:عالم الكتب،٢٠٠٢م)ص ١٤٢.

ثانياً : المدخل الإنساني في التنمية :

إن البلدان النامية لن تستطيع أن ترتقي أو تنمو إلا من خلال ترقية الإنسان الذي هو جوهر عملية التنمية، فبدونه لا تتحقق التنمية "وقد اكتسب مفهوم "التنمية الإنسانية" ذيوعاً منذ عام ١٩٩٠ بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، بمضمون محدد، وتركيب مقياس مبسط بل قل مُخل، للتنمية الإنسانية، ونشر تقرير سنوي حول الموضوع، وينبني المفهوم على الذات الفكري الخاص بدور البشر في التنمية الذي مر بتطورات متتالية توصلت إلى جل العناصر التي تبناها تقرير الإنسانية الأول"(١)

ويقوم هذا التقرير على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر و"أحقيات البشر من حيث المبدأ، غير محدودة، وتتنامى باطراد مع رقي الإنسانية، ولكن عند أي من مستويات التنمية، فإن الأحقيات الثلاث الأساسية في نظر تقرير التنمية الإنسانية، هي العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى أحقيات إضافية أخرى، تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان"(٢).

وتسعى الدول النامية لتحقيق التنمية الإنسانية تلك التنمية التي ستصل بأفراد مجتمعه إلى تحقيق بعض مبادئ هذه التنمية والتي تسعى إلى أن يتمتع المواطن بصحة جيدة ويحصل على المعلومات وإن كان جانب المعلومات بالنسبة للدول النامية لا تستطيع

---

(١) نادر فرجاني ، مرجع سابق ص ٢ .
(٢) نادر فرجاني ، مرجع سابق ص ٢ .

أن توفره لأفرادها كما توفره الدول المتقدمة بفضل ما وصلت إليه من مستوى عالٍ في مجال التنمية الإنسانية.

والهدف الأساسي لكل المجتمعات هو تحقيق درجة عالية من النمو السريع لذلك فإن هذه المجتمعات تقوم بتوفير الخبرات والمهارات اللازمة للاقتصاد الإنتاجي وعلى أساس هذه النظرة فإنه يمكن القول بأن إغفال الاستثمارات الإنتاجية في التعليم سوف يؤثر بالضرورة على هدف هذه المجتمعات في الوصول إلى النمو السريع"[١] وتحقيق التنمية التي يعتبر الإنسان هو محورها الرئيسي، وذلك لأن الإنسان أساس التنمية وهو الذي يستطيع أن يحقق التنمية وتستطيع التربية أن تنمي جوانب شخصية المواطن في الاتجاه المرغوب، وتنمي معارفه وتحاول تعريفه بالحقوق والواجبات، حتى يتمكن من الانطلاق في عمله في إطار مجموعة قيمية تجاه العمل والحقوق التي سينالها في مقابل الواجبات التي سيؤديها.

"وبما أن البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية للمؤسسات التربوية والتعليمية : سيما القسم العالي منها ، فإن هذا البحث من شأنه أن يزيد من رصيد الأمة المعرفي، وإذا ما وجه هذا الرصيد في خدمة الاقتصاد وفي تحسين وسائل الإنتاج المختلفة. فإنه سيؤدي قطعاً إلى زيادة الإنتاج وبالتالي إلى زيادة التقدم الاقتصادي"[٢] ، وزيادة التقدم الاقتصادي سوف ينعكس بدوره على التقدم الاجتماعي والذي كان أساسه التقدم الثقافي الذي نمى معارفه البحث التربوي من خلال ما قدمه من معارف وتوجيهات سديدة للتعليم.

---

(١) محمد متولي غنيمة ، التربية والعمل ، ط ٢ (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨م) ص ٥٥.
(٢) عمر محمد التوني الشيباني ، مقدمة في الفكر التربوي الحديث (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٥م) ص ٢٥.

فالبحث العلمي "أداة لرفع التحديات الحضرية ومواجهة الضغوط الاقتصادية والسياسية والخارجية . وفشل مجهودات البحث نتائجها حتمية على المستقبل الحضاري والتنموي للأمة العربية"(١)

والأمة العربية تسعى إلى تحقيق التنمية البشرية ولذلك أصبح من الضروري الاهتمام بالبحث التربوي الذي يوجه التعليم الوجهة الصحيحة وحتى ينهض التعليم بأفراد المجتمع الذين ينهضون به ويحقق له ما يرجو.

ثالثاً : البحث التربوي والتنمية السياسية :

ترتبط السياسة بغيرها من النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولذلك فالتنمية السياسية "عملية تهدف لتطبيق مداخل. ومنظورات التنمية الاجتماعية على الجانب السياسي. باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية. وعلى هذا الأساس فإن كل عمل تنموي في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التغيير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع(٢) .

وثمة علاقة بين البحث التربوي والسلطة لا في مصر وحدها بل في العالم أجمع حيث تؤثر السلطة على البحث التربوي واتجاهات الباحثين . تخضعه لخدمة أهدافها. ويبدو ذلك واضحاً في البلاد النامية ومن بينها مصر. حيث "يرى بعض المنظرين أن الجهود البحثية في التربية في البلاد النامية تتصف بخمس خصائص : غلبة الطابع السياسي عليها، وغياب التاريخ الاجتماعي والثقافي الخاص في التنظير، والمبالغة في الإمبريقيا

---

(١) مصطفى رجب ، فكرنا التربوي : كيف يتصدى للعدو الصهيوني؟ جريدة البيان ، الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م شبكة الإنترنت ٢٠٠٢/٨/١١م ص٥

(online)www.albyan.co.ar

(٢) عبد الرحيم الرفاعي بكره ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الشاملة ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد الرابع عشر، السنة السادسة، يناير ١٩٩١ ص ٣١٨.

المجردة، والسطحية في اختيار الموضوعات، وإغفال الأسس الأيديولوجية التي تقوم عليها النماذج والنظريات التي توجه البحث ومحاولات الإصلاح[(١)] .

فالبحوث التربوية توجهها السياسة وتسير في فلكها فأثر السياسة على البحوث التربوية أقوى من أثر البحوث التربوية على السياسة وبذلك تسعى التربية لخدمة السياسة وإرساء دعائمها وتأكيد هيمنتها، لأن غالبية البلدان العربية لا تتمتع بثقافة سياسية ديمقراطية ثابتة فهي لا تتمتع بتقاليد أكاديمية قائمة على الحرية الأكاديمية، ذلك لأن الحرية الأكاديمية تقوم على سلطان ينبني على العلم بحيث أن كل تحول في طبيعة هذا السلطان يؤول إلى زيغ الحرية الأكاديمية، وانقلاب عليها فينزلق بها إلى مستوى المتغيرات التي تجعلها تسخر لخدمة التصورات الأيدلوجية .. ويحول سلطان القلم والمعرفة إلى سلطان سياسي أو إداري أو حزبي، يجعل من الجامعة طرف صراع، خطابه رهين موازين القوى، تتصارع فيه الأطراف لا بقوة الحجة فقط بل وعند الاقتضاء بحجة القوة"[(٢)] .

وترتبط المراكز البحثية في العالم العربي بالدولة، بذلك تقل الحريات الأكاديمية وقد تكون أحد العوامل التي دفعت إلى تهميش دور البحث التربوي في العالم العربي حيث إن "ممارسة السلطة وصناعة القرار ترتكز في المجتمعات العربية إلى الخبرة الفردية فلا يحتاج القرار السياسي إلى عالم نفسي أو مؤرخ"[(٣)] .

وبمقدار ما ينتج نظام تعليمي مواطنين واعين سياسياً، متحلين بشعور قوي بذاتيتهم القومية، يهتمون بحياة بلدهم السياسية ويشاركون فيها بهذا المقدار يمكننا

---

(١) عبد السميع سيد أحمد ، "الأيديولوجية والتربية" ، مجلة دراسات تربوية (المصرية) الجزء الثاني ، مارس ١٩٨٦م ، ص١١٧.

(٢) زكي حنوش ، الجوامع المشتركة لإشكاليات إدارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات العربية، مجلة الفكر العربي ، (العدد ٩٧) (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ، ١٩٩٩ م) ، ص٦٢.

(٣) وجيه كوثراني ، البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية، مجلة الفكر العربي (العدد ٩٧) (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٩٩م) ، ص٣٥.

التأكيد أن التعليم يسهم في تنمية البلد سياسياً فيؤدي ذلك إلى انفصال البحوث التربوية عن الواقع السياسي وذلك لأن السياسة تريد ذلك الانفصال ولا ترغب إلا فيما يخدم أهدافها فقط ولا توجد علاقة بين الباحثين والسياسة، وتهتم البحوث التربوية بالبحوث على مستوى البحث والدراية فقط.

رابعاً : البحث التربوي والتنمية الاقتصادية :

تهتم التنمية الاقتصادية بزيادة الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو التجاري، ويقصد بالتربية الاقتصادية "مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الفرد من الناتج القومي والإجمالي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"(١) .

وقد عرف البعض التنمية الاقتصادية بأنها التعديل في الأنماط السلوكية للأفراد فهي "الانتقال بأفراد المجتمع من أنماط سلوكية معينة قد مارسها الأفراد حتى أصبحت في نظرهم مقدمة إلى أنماط سلوكية أخرى جديدة متحررة تتلاءم مع أهداف المجتمع وفلسفاته"(٢) .

ولذلك تحتاج المشروعات الجديدة إلى دراسة واعية لما سيترتب على وجودها من أنماط سلوكية للمجتمع وثمة ارتباط بين التنمية الاقتصادية والتربية والبحث التربوي ومرجع ذلك إلى أنها تعديل في أنماط سلوكية والجانب السلوكي هو من أخص اهتمامات التربية والبحوث التربوية مما يجعل للبحوث التربوية دورها تستغل من قبل الدولة المتقدمة لتحقيق التنمية المستمرة في تلك الدول المتقدمة مما يجعل الهوة تزداد بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تزداد فقراً و ذلك لأن جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية

---

(١) السيد عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، (سوهاج: كلية التجارة ، ٢٠٠٠ م) ، ص ٣٨.
(٢) الحسانين إسماعيل طمان ، مرجع سابق، ص ١٠٩.

والعلمية-بما فيها النشاط البحثي-الموجهة للدول النامية، تعمل على تدعيم الوضع السيادي والمسيطر للدول المتقدمة، وأيضاً على تدعيم الوضع السيادي المسيطر لطبقة صغيرة من ذوي الامتيازات في الدول النامية التي تخدم مصالح هذه الدول المتقدمة بصورة صريحة أو ضمنية. كما تبرر وتكرس استمرار الاستغلال لهذه الدول واستمرار التخلف لغالبية الشعوب فيها"[١].

وقد انعكست هذه المحاولات الرامية إلى السيطرة وتعميق التبعية للغرب-على الاقتصاد في الدول النامية مما جعلها تتسم بعدة سمات وهي كالتالي:

١-انخفاض معدلات الدخل للفرد والذي ينعكس أثره على كل مظاهر الحياة للفرد وبالتالي المجتمع.

٢-انتشار الأمية والجهل وانخفاض مستوى التعليم وتشغيل الأطفال مبكراً لعدم الوعي لتعليمهم وخصوصاً البنات.

٣-عدم استغلالها لثرواتها الطبيعية وانحصار دخلها القومي على نوعية واحدة كالزراعة مثلاً وبالتالي انتشار البطالة فيها.

٤-ضعف الموقف الاجتماعي للمرأة سواء كان من حيث عدم تمتعها بالحقوق الأدبية أو الاجتماعية.

٥-انتشار الطبقية بين أفراد المجتمع وضعف الطبقة المتوسطة بصفة عامة وهي الطبقة المحصورة بين قلة ثرية وأغلبية فقيرة.

٦-ارتفاع معدلات التزايد في السكان نتيجة ضعف الوعي وسوء التخطيط[٢].

---

(١) ناهد صالح، التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) نازلي صالح أحمد، التربية والمجتمع (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١ م) ص ص ٧٢، ٧٣.

ومثل هذه السمات تجعل من تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية أمراً ذا خطورة وأهمية بالغة لما يعترض هذه الدول من معوقات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية وثمة علاقة وطيدة بين التربية والتنمية بشتى أنواعها حيث وهم البشر ويحتاج الخريج إلى ثلاث قدرات لمواجهة العصر "أولها التفكير المستقل، وهذا يعني أن التعليم التلقيني والكتب المقررة والمذكرات والامتحانات من الأمور التي تكرس دخولنا في دائرة التبعية.. إن العالم في تغير مستمر ولكي يكون الإنسان إنساناً لابد أن يسهم في إحداث التغير ولا يستطيع الإنسان ذلك ما لم تكن لديه قدرتان واضحتان، القدرة على التصوير المستقبلي والقدرة على الابتكار"(١) وهاتان القدرتان لا يمكن للإنسان أن يمتلكهما ويطورهما ما لم تؤثر فيه التربية من خلال مراحل التعليم المختلفة ومن هنا تبرز أهمية التعليم في التنمية والتي يمكن إيجازها فيما يأتي :-

١ -الإسهام في بناء المجتمع Contribute to society

وذلك يحتاج إلى مجموعة جديدة من المهارات المتعلقة بالمعرفة والمعلومات وكيفية التعامل معها حتى نستطيع التوافق مع متطلبات العصر الجديد، والتأقلم مع العلاقات المتداخلة بين المجالات المختلفة اقتصادياً ومعلوماتياً وتكنولوجياً وسياسياً واجتماعياً.

٢ -تنمية القدرات والمواهب العقلية : Fultile personal talants

يستمتع العديد والعديد من الأفراد في عصرنا الحالي بمزايا الأدوات المعرفية المتطورة (كمبيوتر-وسائل اتصال) مما يزيد من فرص حصولهم على العلم والعمل، ولقد أصبحت هذه الأدوات المعرفية وسائل كبيرة لأهمية في تطوير الأشخاص.

---

(١) عبد الرازق عبد الفتاح ، "رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي"، دراسات تربوية ، المجلد الثاني، الجزء السادس مارس ١٩٨٧م ، ص٢٠.

٣ -إنجاز المهام المدنية : Fulfill civic Aesponsilrilities

ومع اتساع ما نحصل عليه من حقائق وقضايا وآراء ومحادثات من خلال الوسائط الإلكترونية والإنترنت سنجد أن مشاركتنا في العملية التعليمية لن تكون بقدر كبير وكذلك سوف تؤثر وسائل الإعلام التجاري على مصادرنا المعلوماتية . لذا يجب علينا أن نعمل بجد أكثر وأكثر حتى نستطيع تدقيق الاختيار من قائمة الوسائط الإلكترونية اليومية .

٤ -الحفاظ على العادات والتقاليد : Corry tradition foruord

لقد أدت حركات الهجرة والتزاوج إلى انتشار العديد من الثقافات المختلفة في المجتمع الواحد، والتحدي الذي يواجهنا بالفصل بين العادات والقيم الخاصة عما يعتريها من عادات دخيلة.(١)

فالتربية والنشاط الاقتصادي بينهما علاقة وثيقة فهي علاقة طردية فكلما ازداد النشاط الاقتصادي تطلب ذلك من التربية ازدياد في نشاطها التربوي باعتبار أنها أداة التنمية البشرية والتي يمكن قياس عائداتها من خلال الاقتصاد.

وقد أدرج جون ستيوارت ميل التقدم العلمي التكنولوجي بين العوامل الأكثر فاعلية في زيادة الإنتاج مثله في ذلك مثل التعليم والتكوين الرأسمالي وزيادة عدد السكان وتقسيم العمل وزيادة العاملين . بل إن ميل أعطى ميزة للتعليم في النمو الاقتصادي لما له من آثار اقتصادية واجتماعية ولدوره في نشر المعارف العلمية والتكنولوجية"(٢) .

---

(١) كمال عبد الحميد زيتون ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٣،١٤٤.

(٢) إسماعيل عبد الرحمن ، "الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي"، مجلة العلوم الاجتماعية الكويتية ، السنة العاشرة العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٢م ص ٥١.

فتقع مسئولية التوعية بالتنمية الاقتصادية على عاتق التربية وقد تأكد أن تنمية المجتمعات الحديثة لن يتم إلا بتأهيل الكوادر البشرية الوطنية على كافة (المستويات) وفي مختلف التخصصات ، وتنمية المواهب المختلفة والقدرات المتعددة لدى أفراد المجتمع ويؤكد ذلك العوامل والأسباب التي سيقت لاعتبار أن التربية مسئولية عن التنمية الاقتصادية وهي استثمار لرؤوس الأموال وهذه الأسباب هي:-

١-أن التربية تزيد من أرباح الأفراد وتيسر لهم كسب عيشهم.

٢-أن التربية والتعليم بصفة عامة والبحث العلمي-والتربوي-بصفة خاصة يعملان على زيادة معدلات النمو، فقد بين دينسون (Denison) أن حوالي ١٨٪ من معدلات زيادة النمو في اقتصاديات الولايات المتحدة بين عام ١٩٢٩، وعام ١٩٥٧ يعود إلى تقدم المعرفة والبحث العلمي.

٣-تفسح التربية المجال للكشف عن ميول الأفراد واتجاهاتهم ومهاراتهم وقدراتهم، مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية وثقافية كبرى.

٤-تزيد التربية من قدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل[١] فالدخل المادي الذي يحصله الفرد من التعليم يمثل عائداً على المتعلم من وراء التعليم وذلك في المجتمع الذي تتحقق فيه العدالة الاجتماعية أما في المجتمعات التي لا تتحقق فيها العدالة الاجتماعية فتضطرب الموازين وقد تتناسب الدخول مع التعليم تناسباً عكسياً.

ونتيجة لذلك اتجهت الأبحاث في العلاقة بين التربية والنمو والتنمية الاقتصادية نحو قياس عائدات التعليم الاقتصادية في الإنتاج والإنتاجية وفي الدخل القومي والدخل الفردي والكفاية الداخلية والخارجية للتعليم، والتربية الصالحة من الناحية الاقتصادية

(١) محمود عبد الرازق شفشق وآخرون ، مرجع سابق، ص ص ١١٩ ، ١٢٠ .

تعتبر بحق الوسيلة الناجحة التي يعتمد عليها المجتمع في إعداد أفراده بدنياً ونفسياً واجتماعياً وعلمياً وفقاً للحياة الفعلية.

وتسهم التربية في التنمية "بدفع الطاقة الإنتاجية لعنصر العمل، وقد تعمق هذا المفهوم تحت نظرية رأس المال البشري وتؤكد الدراسات التنموية على أن نقص قوة العمل المنظمة يمثل إحدى المعوقات الرئيسية للتنمية وبناء على ذلك فقد انتهى الاقتصاديون إلى أن الدول النامية تعاني من استثمار أقل من اللازم في التعليم، وأن عليها أن تتوسع في التعليم عامة وفي المستويات العليا منه خاصة لتحقيق التنمية بكفاءة وبمعدلات عالية وسريعة[(١)] .حتى تتمكن التربية من إيجاد الحلول لبعض المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، وتسهم في هذه التنمية بشكل فعال وبأسلوب مخطط له منذ الطفولة.

وتزداد أهمية التربية والبحوث التربوية في عصرنا ففي ظل التغيرات المعاصرة وظهور المقاييس العالمية للإنتاج والمنافسة الشديدة في سوق المعلومات والتكنولوجيا أصبحت الدولة في أشد الحاجة إلى البحث العلمي والتربوي للصمود أمام هذه المنافسة التي ظهرت منها سوق دولية للكفاءات في شتى المجالات بل أصبحت المنافسة شديدة بين جامعات العالم في تخريج الباحثين ففي ميدان التنافس تشتد الحاجة إلى البحث العلمي وكذلك التربوي فإذا كانت فلسفة التربية هي المحور الأول الذي ينطلق منه التعليم نحو التنمية فإن البحث العلمي هو المحور الثاني لهذا الأمر، إذ لا يمكن تحقيق تنمية في ظل تخلف علمي ، فلم يعد البحث ترفاً تمارسه بعض الدول والشعوب بل أصبح ضرورة تفرضها الحياة من أجل التقدم والرقي"[(٢)] .

---

(١) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة الثالثة والعشرون ١٩٩٥-١٩٩٦م ، ص ١٣٢.

(٢) سعيد حارب ، التعليم والتنمية والإنفاق على البحث العلمي، مرجع سابق ، ص٩.

وتعتبر الإنجازات البحثية سمة من سمات التقدم العلمي، وما استطاعت الدول المتقدمة أن تنهض إلا بفضل ما وصلت إليه من تقدم علمي وإنجازات بحثية ضخمة، وقد أصبحت من الأهداف العامة لفلسفة التعليم الجامعي "رعاية البحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني وتشجيعها بغية خدمة المجتمع وتحقيق التطور العلمي وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي"(١).

ويعد البحث العلمي مورداً لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى التي تشكل أساس بناء اقتصاديات البلاد كالطاقة والموارد البشرية وغيرها ويذهب البعض أبعد من ذلك حيث يجعل البحث العلمي بما في ذلك بحوث المعلومات أكثر أهمية من الموارد الطبيعية أو أنها تصنف جنباً إلى جنب معها، مع فارق هام جداً، وهو أن البحث العلمي يتميز عن باقي الموارد في كونه لا ينتهي"(٢).

ومن منطلق الاهتمام بالبحوث العلمية أصبحت رعاية البحوث العلمية في مقدمة الأدوار والأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها، ولقد حدد قانون ١٩٧٢ وظيفة الجامعات المصرية على أساس أنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً والمساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم.

---

(١) جمال محمد أبو الوفا ، نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمي في الجامعة المصرية في ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية مرجع سابق ، ص ٤٦٩.

(٢) طه تايه النعيمي ونعمان سعد الدين النعيمي، "آليات نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع مرجع سابق ص ١٥٦.

خامساً : البحث التربوي والتنمية الاجتماعية :

لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية عن التنمية الاجتماعية . فلا تتحقق التنمية الاقتصادية إلا في إطار البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يخضع لعملية تنمية، وتؤثر عوامل البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والقانون السائد والاتجاهات السائدة ووسائل التعليم في تحقيق التنمية، "وتحتاج المجتمعات العربية إلى مختلف برامج التغيير والتطوير إلا أن عملية التحديث في ذاتها لا تتم إلا بفضل المشروعات الاقتصادية التي تساعدنا على تحويل كل ما هو ثابت وتقليدي إلى المجتمع إلى ما هو تقدمي دينمي واستبعاد العمليات الفكرية الجامدة، ومن ثم يجعل العقيدة والقانون محل العرف، ويترقى من مستوى العصبية إلى دراسة المجتمع، ويرتفع مستوى الطموح العائلي ويتسامى من مفهوم القبلية إلى المجتمع والإنسانية كلها.[(١)]

فالتنمية الاقتصادية لا تستقيم بغير تنمية اجتماعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تصلح بغير تنمية بشرية، والتربية تعتد في المقام الأول بالتنمية البشرية وينعكس ذلك على التنمية الاجتماعية وبذلك تعد التنمية الاجتماعية هدفاً معنوياً لعملية ديناميكية "تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية . والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات..إلخ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة".[(٢)]

ويبدو من ذلك أهمية العنصر البشري في استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإيجاد الأسواق وإقامة المصانع وتطور أساليب الإنتاج

---

(١) قباري محمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٥٠.
(٢) عبد الرحيم الرفاعي بكرة ، مرجع سابق ، ص ٣١٩.

ولذلك هدفت التنمية الاجتماعية إلى تحسين ظروف الإنسان وأوضاع أفراد المجتمع وتحقيق رفاهيتهم ويتم ذلك عن طريق إحلال أشكال جديدة في مختلف جوانب الحياة محل الأشكال التقليدية الموجودة في الدول النامية . فهي عملية تغيير متعمدة صانعها الإنسان وهدفها مصلحة الإنسان "أي أنها عملية مقصودة لأجل الإنسان وأداتها الإنسان تسعى إلى تعبئة كافة الموارد البشرية والمادية وتوظيفها توظيفاً واعياً بقصد تحقيق أقصى فائدة من التوظيف"(١) .

وتنمية الموارد البشرية "تعني عملية زيادة المعارف والمهارية والقدرات لدى جميع الأفراد في المجتمع وتوجيهها بحيث تحقق الصالح العام للفرد والمجتمع ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي.(٢)

ولقد اهتمت مصر بالتنمية الاجتماعية ورصدت لها الميزانية الكفيلة بدفعها فقد خصص لقطاع التنمية الاجتماعية طبقاً للخطة القومية لعام ١٩٨٢ "٣٥٨ مليون جنيه يمثل ٩.٧٪ لاستكمال التعليم الأساسي والعام والفني والجامعي وتدعيم مراكز البحوث والتدريب فضلاً عن مشروعات الخدمة الصحية"(٣) .

ولقد ازدادت هذه الميزانية لتتلاءم مع زيادة الأسعار وإن كانت الزيادة السكانية تلتهم هذه الزيادات في الميزانية فقد بلغ تعداد السكان في ١٩٩٩"حوالي ٦٣ مليون نسمة تمثل الشريحة العمرية فيما بين (٥-أقل من ٢٥سنة) حوالي ٤٤٪ من إجمالي السكان"(٤) .

---

(١) سلوى عبد الحميد الطويل ، مرجع سابق ، ص ٢١١.
(٢) سيد ابراهيم الجيار ، دراسات في التحديد التربوي (القاهرة : دار غريب ، ١٩٨٧) ص ٧١ ، ٧٢.
(٣) نايل بركات ، نحو دعم المدرسة الوطنية للبحوث (القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات، د.ت) ص ٤٥.
(٤) حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ١٠٥.

وسعت مصر لمواجهة هذه الزيادة السكانية وذلك عن طريق وضع البرامج التي تعمل على بناء ووضع برامج القوة المصرية والقادرة على النهوض بالتنمية ومن هذه البرامج:

أ- برامج لوضع خريطة سكانية جديدة لمصر عن طريق إنشاء عدد من المجتمعات الجديدة في الصحراء وبصفة خاصة في الصحراء الغربية والمناطق الساحلية، وفي سيناء، وترتبط بهذه الخريطة السكانية خريطة التنمية الاجتماعية والخدمات.

ب- برامج لتخطيط القوى العاملة يتضمن ربط التعليم والتدريب باحتياجات الإنتاج والخدمات"[1].

ومن ملامح التنمية الاجتماعية في مصر[2]

١-مواجهة مشكلة السكان.

٢-إقامة المرافق الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق إقامة شبكة للمواصلات البرية والنهرية والبحرية والجوية والسلكية واللاسلكية والمواني والمطارات وهذه الشبكة تخدم النشاط الاقتصادي والمجتمعات الجديدة في الصحراء والمناطق الساحلية والمراكز الصناعية.

٣-التوسع الكمي والكيفي في الخدمات اللازمة للمواطنين في حياتهم اليومية وفي نشاطهم الإنتاجي كالتعليم، والثقافة، والصحة وذلك عن طريق البرامج والمشروعات ومن أهمها:-

---

(١) فؤاد بسيوني متولي ، مرجع سابق ، ص ٣٤.
(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٥ : ٣٧.

-برنامج لدعم البحث العلمي يتضمن نظاماً لتوثيق ونشر نتائج البحوث العلمية وخطة للبحوث العلمية التي تتطلبها احتياجات التنمية تتعاون في تنفيذها أكاديمية البحث العلمي ومراكز البحوث والجامعات.

٤-ترشيد المجتمع وتطوير ظروف الحياة فيه.

وذلك عن طريق تنمية العادات والتقاليد والقيم وتوطيد العدل الاجتماعي والسلوك الرشيد القائم على العلم والإيمان.

خطوات التنمية البشرية :

الاهتمام بالتنمية البشرية كأحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد أهمية في العصر الحالي ويقتضي اتباع الخطوات التالية:(١)

١-إعادة بناء هيكل التعليم الجامعي في مصر على نحو يؤدي إلى إنشاء نوعيات وشعب الدراسة الجديدة التي تفتقر إليها البلاد وتوجيه الطلاب للدراسة في التخصصات التي تتطلبها التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية .

٢-دعم الجامعات بالإمكانيات اللازمة التي تتناسب مع الطلاب المقيدين فيها.

٣-زيادة مواقع العمل ومراكز الإنتاج على نحو تسمح بإيجاد فرص جديدة وحقيقية في مختلف التخصصات.

٤-زيادة العناية بالتدريبات العملية والميدانية وتوسيع نطاقها وتحديد التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومواقع العمل والإنتاج.

٥-زيادة الاهتمام بالتعليم الفني، وخاصة في المجالات المطلوبة، وإعادة بناء هيكل التعليم على نحو يؤدي إلى إعداد الطالب علمياً وتنمية قدراته العملية.

---

(١) المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطوير التعليم الجامعي في مصر، ١٩٨٠.

٦-توفير مقومات التعليم المستمر لملاحقة التطور، وتنمية القدرات العلمية للقوى العاملة.

٧-ترشيد عملية التخطيط للتنمية الشاملة على نحو يؤدي إلى تناسق معدلات التنمية في كل القطاعات.

وثمة علاقة بين التربية والتنمية البشرية، حيث يتسع مفهوم التنمية ليشمل التنمية الثقافية بمعنى أن تزداد فرص الاختيار أمام المواطنين في التعليم والعمل والتثقيف والترويح والترفيه وسائر الخدمات التي تكفل صيانة البشر وتنمية قدراتهم العقلية والوجدانية والاجتماعية والسلوكية بصورة متكاملة.

والتربية الجيدة "هي التي تقف مع العوامل الاجتماعية في جانبها الإيجابي فتزيد من الوعي بخطورة التكاثر اللا منضبط في النسل، وتمد الآباء بثقافة أساسية خاصة تربية الصغار، وتزود كل عضو في الأسرة بمفاهيم ومهارات الدور الخاص الذي يقوم به، وتقدم للمسنين فرصاً مناسبة لإعادة تأهيلهم وتكييفهم لممارسة واجبات وظيفية في الحياة، وتكسب الجميع قيماً خلاقة تعمل للتكامل الروحي والأخلاقي والاجتماعي والإنتاجي في إطار إنساني متماسك يستهدف في حياته التقدم والتجدد"(١) .

ولذلك فالتربية التي تسعى إلى التغيير والتطوير تكون تربية لتنمية المجتمع.

البحوث التربوية والتنمية الاجتماعية :

إن تحليل العلاقات المتبادلة بين التربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هو الذي أدى بالباحثين لدراسة عائدات التعليم الاقتصادية والاجتماعية . وهو الذي دفع المسئولين إلى تحقيق التوازن في الخدمات التعليمية بين المجتمعات "فإنشاء الجامعات في

(١) محمود قمبر ، التربية وتنمية المجتمع (الكويت : دار سعاد الصباح ، ١٩٩٢) ص ص ٣٩ : ٤٠.

مختلف الأقاليم يعني توازناً في الخدمات التعليمية بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص.(١)

والتربية تعد أداة التغيير الاجتماعي، فهي إحدى القوى الحاملة للأفكار، والمحركة للممارسات، فتنشر الأفكار والمفاهيم وتغرس القيم والمبادئ في النشء، وتعلم الأفراد بعض المهارات التي تمكنهم من التفاعل والتكيف مع مجتمعاتهم ويزداد دور التربية في التنمية الاجتماعية مع تسارع العصر وازدياد التحديات وبخاصة في المجتمعات العربية ومن بينها مصر، "وينصب هدف السياسات التعليمية على تنمية الإنسان وتربيته وعلى التنمية الاجتماعية بوجه عام وهي أمور تتسم بالأهمية لأن العنصر البشري هو الأساس لأي تنمية في أي مجال، وعلى هذا فإن أحد المتطلبات الأساسية لأي سياسة تعليمية هو كونها مدعمة ومستندة إلى معرفة حقيقة بالإنسان".(٢)

وتحتاج التربية إلى تطوير نظمها مع التغيرات التي تطرأ على المجتمعات نتيجة لما يطرأ على المجتمع من تغيرات اقتصادية تتبعه تغيرات اجتماعية تحتاج من التربية إلى تطوير وتحديث لتهيئ الأفراد لحياة معاصرة، ويؤدي التعليم العالي وعلى الخصوص المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث والبحوث التربوية دوراً مهماً أساسياً في التعرف على المشكلات المختلفة التي تواكب عمليات التنمية القومية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد حلول لها، "فبالإضافة إلى دور هذه المؤسسات-وخاصة في البلدان المتقدمة-بالتعرض إلى العديد من المشكلات مثل تلويث البيئة، وتحسين نوعية المحاصيل والهجرة السكانية من الريف إلى المدينة، والمشكلات المصاحبة للمراحل الأولى للتصنيع

---

(١) المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال الدورة الخامسة عشرة، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص١٩٩.

(٢) سيف الإسلام علي مطر ، العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية مجلة دراسات تربوية ، الجزء الثاني ، مارس ١٩٨٦م، ص ٢٠٣.

ومشكلات ندرة المياه، والاستصلاح الزراعي وتقييم جدوى المشروعات المختلفة وبحوث التطوير العسكري..إلخ"(١).

ويتضح إسهام التربية والتعليم في التقدم الاجتماعي والتطوير السياسي للمجتمعات الحديثة من خلال عدة عمليات تتمثل فيما يلي:-

١-أن التعليم يهدف إلى التعرف على مواهب الأفراد وقدراتهم وتنميتها وبالتالي يزيد من مرونة الحركة الاجتماعية مستعيناً في ذلك بالبحوث التربوية التي تمده بالنظريات التي تعينه في التعرف على مواهب الأفراد ومعرفة الفروق الفردية.

٢-أن التعليم يهدف إلى إثارة الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد وتقبل التغير والاستعداد له.

٣-أن التعليم يعتبر من القوى الحافزة على الابتكار والمبادأة وذلك إذا ما ارتبط بالأهداف الاجتماعية .

٤-أن التعليم يساعد القطاعات الاجتماعية المحرومة على التعرف على إمكانياتها وطاقاتها وتطويرها واكتشاف قدرتها الكافية. ويتضح هذا من تاريخ تعليم المرأة وزيادة مكانتها الاجتماعية نتيجة هذا التعليم(٢).

٥-يسهم التعليم في الحراك الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية "إن عمليات الإنتاج الحديثة قد أصبحت تتطلب ارتفاع مستوى تعليم الطبقات العاملة ، وأن المتخصصين (التكنوقراطيين) يحتلون مكاناً متزايد الأهمية في عمليات الإنتاج وفي إدارة المجتمع

(١) عبد الله رمضان بو بطانه ، مرجع سابق ، ص ٤٧.
(٢) صلاح حسن خضر، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسة للاستثمار التعليمي في مصر، رسالة دكتوراه كلية التربية ، جامعة الأزهر ١٩٩٤م ص ٧٨.

وأن الاستثمار في التعليم يعطي عائداً اقتصادياً يفوق ما ينفق عليه عادة، وأن التعليم في حالات كثيرة يكون وسيلة للارتقاء الاجتماعي والطبقي"(١).

٦-يسهم التعليم في تنقية القيم الاجتماعية والتأكيد على الإيجابي منها وإقصاء القيم السالبة.

٧-يسهم التعليم في ربط الفرد بقضايا المجتمع ونحيط علماً بما يدور فيه من أحداث وقضايا وإنجازات سياسية واجتماعية وثقافية(٢).

وتسهم التربية في التنمية بإعداد الإنسان المصري لمواجهة ثورة المعلومات مع القدرة على استخدام المنهج العلمي في البحث وقد "زاد الاهتمام في الجامعات المصرية بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية وتعالج مشاكل المجتمع، وبدأت تحتل هذه البحوث مكاناً بارزاً في ميادين البحث العلمي بالجامعات، كما ازداد حجم التعاون بين مواقع ومراكز العمل والإنتاج وبين الجامعات-وخاصة الجامعات الإقليمية-في مجال تحقيق التنمية والتطور. ومن أهم الأمور التي تحققت في هذه الفترة-ما بعد ١٩٧٢-قيام بعض الجامعات بإنشاء مراكز للخدمة العامة بها تعمل على تزويد أبناء المجتمع بالعلم والمعرفة، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في عدد من المجالات"(٣).

وذلك للربط بين الجامعة والمجتمع وتهيئة الجامعة للقيام بدورها الاجتماعي في خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الاجتماعية وتوجيه البحوث العلمية والتربوية لمعالجة قضايا المجتمع وتحليل مشكلاته التي قد تعرقل التنمية الاجتماعية.

---

(١) محمد نبيل نوفل ، الفكر التربوي المعاصر (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، المصرية ، ١٩٨٥) ص ٤٥.

(٢) نسمة أحمد البطريق ، تكنولوجيا الاتصال وقضايا الديمقراطية الثقافية ، مجلة الدراسات الإعلامية المصرية العدد ٦٠ أكتوبر/ديسمبر ١٩٩١ ص ٤٦.

(٣) المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطوير التعليم الجامعي في مصر ن ١٩٨٠م ص ص ٥٦ ، ٥٧.

سادساً : البحث التربوي والتنمية الثقافية :

إن الثقافة هي أساس كل تنمية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والتربية هي وسيلتها في ذلك. فالتنمية تستهدف الفرد والجماعة ولا تتحقق التنمية بكل أنواعها في ثقافة متخلفة. ويستطيع البحث التربوي أن يلعب دوره في تجديد المناهج الدراسية وتحقيق ملاءمتها لمستوى ذكاء التلاميذ وقدراتهم. وكذلك يستطيع أن يحدد طرق التدريس الجيدة وأساليب الإشراف الفني النافعة ووسائل تقويم أعمال التلاميذ وتحصيلهم وأعمال المعلمين وجهودهم تقويماً موضوعياً دقيقاً دون الاعتماد في تقرير مصائر الطلاب على الامتحانات التقليدية الحالية التي تتأثر بعوامل الصدفة والتي تحدد مصير الطالب على أساس أدائه في لحظات قليلة من حياته فقط "ولا يستطيع المجتمع تحقيق التنمية الشاملة إلا إذا اتخذ من التربية أداته ووسيلته الفعالة لإقامة التنمية على أسس وقيم سليمة-فمن المعروف أن علمية التنمية تتطلب تغييرات عديدة في التنظيم الاجتماعي القائم وفي أساليب الإنتاج والاستهلاك المتبعة[1] .

والتربية اليوم هي حصيلة عدد كبير من العوامل المتشابكة التي عملت عبر التاريخ ومن خلال التطور الإنساني على صياغة تلك الشبكة الهائلة من الفعاليات الإنسانية التي تشكل طبيعة التربية وأفكارها وممارستها واتجاهاتها. ومن أهم تلك العوامل[2] :

أ- الأشكال التقليدية الموروثة من الماضي والغنية بالخبرات وأنواع المعرفة المختلفة في كافة الميادين.

(١) سيد ابراهيم الجيار ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ص ٧٣.
(٢) محمود عبد الرازق شفشق وآخرون ، التربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ ، ٢٢.

ب-الحاجات الجديدة التي تلقيها الظروف العالمية الحالية على عاتق التربية من حيث مشاكل الشباب والتلوث وازدياد الكثافة السكانية والتفاهم الدولي، والتنمية والتعاون وغيرها.

ج- السيل الهائل من الأفكار المبادرات والتجارب التي تحتمها العلاقات المتغيرة في جميع مناحي الحياة الإنسانية والتي تتعاظم باستمرار بسبب تقدم وسائل الإعلام والاتصال واختزال المعلومات وضبطها.

د- النتائج المترتبة على عمليات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المجالات التربوية المختلفة التي تقوم بها المؤسسات والمعاهد المتخصصة.

هـ -الحاجات والمتطلبات المتغيرة للصغار والكبار نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعالم اليوم .

و- الثورة المعلوماتية التي يشهدها العصر الحديث.

ز-التغيرات المعاصرة التي أدت إلى إحداث تغيرات اجتماعية نتيجة للاتجاهات الثقافية والاقتصادية والسياسية الجديدة فالتربية تؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة، ويظهر تأثيرها في الموارد البشرية والجوانب العملية والثقافية، وتخضع العلاقة بين التربية والتنمية لقانون (التفاعل).

ولعل الدافع للاهتمام بدراسة العلاقة بين التربية والتنمية هو اهتمام المشتغلين بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية بدراسة التعليم كمؤثر في البناء الاقتصادي، ويهتم التربويون بدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية كمؤثرات في التعليم والتربية وهي تقوم بوظائفها المرسومة تتأثر بالبيئة المحيطة بها، ومن ثم تصير التربية عملية اجتماعية بمعنى أنها تختلف في مضمونها ومحتواها وفي رسالتها من بيئة اجتماعية إلى أخرى بل ومن

مرحلة زمنية إلى أخرى في نفس المجتمع وقد أوضح ذلك ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي حيثما ذكرا بأن التربية تحددها العلاقات الاجتماعية . وأن أهداف التربية ووظائفها ومستواها وطرقها تختلف باختلاف العصور التاريخية وباختلاف الطبقات الاجتماعية في العصر الواحد"(١) .

وقد يطرأ على المجتمع تجديدات وتغيرات تلقي صدوداً ومجابهة من المجتمع وذلك لأن المجتمعات اعتادت القديم واطمأنت إليه وثمة قيم وأفكار تعرقل كل جديد، وربما كانت هذه القيم والأفكار معرقلة لجهود التنمية، وهنا يأتي دور التربية في محاولة القضاء على بعض القيم الاجتماعية المعرقلة لجهود التنمية، وتعتبر التنمية إحدى الوظائف الأساسية للعلم.

فالعلاقة بين التربية والتنمية علاقة ثابتة لا تنكر وذلك لأن "التربية عملية اجتماعية تلعب دوراً مهماً، وفعالاً وحاسماً فلابد أن يزداد إطارها السياسي ودورها الفعال المؤثر وضوحاً، فنلاحظ أن المجتمعات المتقدمة أخذت تعيد النظر في مسائل التربية والتعليم على مختلف مستوياتها وفي كل ما يتصل بها، فقد دخلت عصر الثورة الصناعية الثانية بكل خصائصها وسماتها التكنولوجية وأخذت تخطط بشكل سريع ويزداد التغير الجذري في مسائل التربية والتعليم ليعيد صياغتها على أسس جديدة تعكس مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي التي حققتها البلدان المتقدمة"(٢) .

فاستطاعت أن تستثمر كل الإمكانات المتاحة لتحقيق التنمية المنشودة بفضل التربية الواعية والتخطيط الجيد للتنمية وإدراك أهمية ودور التربية وذلك يتناسب وطبيعة العصر والتقدم العلمي السريع القائم على ثورة الاتصال ، "والمعارف لا تنفصم عن التربية

(١) عبد المنعم المشاط ، التربية السياسية (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢م) ص ٦٥.
(٢) فاروق عبده فليه ، مرجع سابق ، ص ١٩٧.

لأن التنمية في جوهرها الأساسي تعتبر عملية تربوية يتعلم من خلالها الناس كيف يفهمون ويتعاملون مع بيئاتهم الاجتماعية والطبيعية لحاجاتهم المتعددة والتركيز على التعليم كوسيلة للتربية"(١) .

ولقد أصبح للتربية-في ظل التطور الهائل-دخل كبير ومسئولية كبيرة في مجال التنمية وأصبح لها بعدان استثماري يتمثل فيما يعود على التنمية وبعد استهلاكي يتمثل في إعداد أفراد يتمتعون بالحياة، ومسئولية التعليم في مجال التنمية "لا تتجلى في مجرد تخريج أعداد كبيرة من المتعلمين أياً كانوا وإنما تخرج مثل هذه الأعداد بكفايات معينة وبانسجام في مستوياتها، وبمواقف واتجاهات سليمة حيال العمل وأحواله في المجتمع تساعد عليها، ومنها تنظيم هيكل العمالة في أنظمة الأجور والرواتب تكافئ الإنتاجية وتراعي مطالب العدالة الاجتماعية، وإذا كان هذا الانسجام بين منظومة التعليم ومنظومة العمل مطلوباً لذاته، فهو مطلوب لتحقيق التنمية الشاملة التي تجمع المنظومتين في إطارها كما أن تحقيق التنمية الشاملة أساس ومصدر لتحقيق الانسجام بين المنظومتين"(٢) .

وتعمل التربية على تنمية الموارد البشرية حيث يتناول التعليم تنمية الإنسان من مختلف جوانب شخصيته، فهو يحوله من عضوية خام إلى كيان بشري مجهز بالكفاءات التي تخدم عمليات الإنتاج والتنمية الشاملة، والجامعة إحدى المؤسسات التي تهتم بالمجتمع وتعالج مشكلاته ولها أهداف تتعلق بالإسهام في تحقيق أهداف المجتمع وتشخيص ومعالجة مشكلاته عن طريق البحوث العلمية، ومن خلال إعداد الشباب لمواجهة مسئولياته في تطوير هذا المجتمع-وتوجيه الفكر العلمي في مختلف المجالات بما

---

(١) عادل عوض ، الدراسات العليا ومجالات البحث العلمي والتنمية الشاملة، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الإدارة العامة لاتحاد الجامعات ، العدد الثامن والعشرون ، يناير ١٩٩٣م ، ص ٦.

(٢) سعيد إسماعيل علي ، محنة التعليم في مصر (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٤) ، ص ١٦.

يتمشى مع فلسفة المجتمع ويحقق تطوره، وينقل ثقافة المجتمع العربي والإنساني وتطويرها وتوظيفها لخدمة الإنسان في مصر والعالم العربي "وقد تكون البحوث العلمية بحوثاً تطبيقية أساسية غايتها زيادة المعرفة الإنسانية، أو بحوثاً تطبيقية إجرائية تعود بالنفع على الفرد أو المؤسسة أو الإنسانية"(١).

وتقاس أهمية البحوث العلمية والتربوية بمدى ارتباطها بأهداف التنمية، ومن هنا تصبح البحوث التربوية بحاجة إلى دراسة مستفيضة لخطط التنمية القومية وتحليلها إلى مجالات، وحصر ما تم من بحوث المعرفة ما تحتاجه الخطة من بحوث جديدة مع تحديد الفترة الزمنية لكل بحث، وتوفير الدعم اللازم لهذه البحوث ذات الارتباط بخطة التنمية.

ولذلك تحتاج هيئات البحث إلى التنسيق فيما بينها على المستويات المختلفة المحلية والقومية والإقليمية والعالمية، وأهمية هذا التنسيق تكمن في مساعدة الباحثين حيثما كان موقعهم على متابعة حركة البحث التربوي والوقوف على اتجاهاته واهتماماته.

وهذه العلاقة بين البحث التربوي والتنمية جعلت من البحث ركناً أساسياً في التنمية، فتتحقق التنمية عن طريق أربعة عوامل رئيسية هي:-(٢)

١-تعليم أبناء المجتمع-وخاصة الأجيال الصاعدة-علماً نافعاً ومفيداً يبني الإنسان بناء متكاملاً عقلاً وجسداً وروحاً وضميراً وسلوكاً.

---

(١) عايش زيتون ، أساليب التدريس الجامعي(القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٥م) ص ٣١.
(٢) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا،الدورة الثالثة والعشرون،١٩٩٥م،ص ص ١٣٢-١٣٤.

٢-القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية الجادة لتحقيق الاكتشافات والابتكارات ولاستحداث كل جديد ونافع، ومن المهم أن يتناول البحث كل الأنشطة الإنسانية في مختلف مجالات حركة الحياة.

٣-التوسع في المشروعات الإنتاجية وزيادتها.

٤-التعاون البناء مع الدول والمجتمعات الأخرى على كل المستويات الإقليمية والدولية وفي مختلف المجالات بصفة عامة.

وتسعى مصر دائماً لتحقيق التنمية والرخاء وتتحقق هذه التنمية من خلال العوامل السابقة والتي من أهمها البحث العلمي والتربوي الذي يشارك بشكل مباشر وبشكل غير مباشر من خلال التعليم الذي يحدد البحث التربوي اتجاهاته وما يقدمه من معارف تخدم التنمية ويبرز دور البحث التربوي في التنمية من خلال تحقيق ما يلي :-

١-الحفاظ على الثقافة القومية وتنميتها عن طريق تنمية الرصيد المعرفي وزيادة معارف الأفراد حول قضايا المجتمع.

٢-نشر الثقافة العلمية بين أفراد المجتمع وتبسيط العلوم وبث الوعي بينهم وتغيير اتجاهاتهم بما يجعلهم أكثر إيماناً بقيمة العلم.

٣-الإسهام في إحداث التغيير المرغوب والتحول المطلوب في كل مجالات الحياة وفي إزالة العقبات التي تقف في سبيل هذا التحول، وفي إيجاد الحلول الملائمة لمختلف المشكلات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري.

٤-تحسين البيئة وتطهيرها من كل تلوث ضار في الحياة البشرية.

٥-تنمية وتطوير التعليم العام والجامعي وتحسين مناهجه وطرقه وأساليبه وأدواته ومبانيه.

٦-ترشيد القرارات السياسية الإدارية والاقتصادية والتعليمية وتوجيه مختلف السياسات في المجتمع ومختلف الخطط والبرامج والسبل والوسائل الموضوعة لتنفيذها ومتابعتها وتعميمها.[(١)]

ولقد ازداد الإحساس بأهمية العلم والبحث العلمي في التنمية وقد أكدت البحوث والدراسات العلمية أهمية البحث التربوي كوسيلة لتحسين التعليم وتحقيق التنمية . ويبدو ذلك من خلال ما أكدته بعض الدراسات العلمية أن العائد المالي من التعليم العالي مثلاً يقدر بثلاثة أضعاف العائد الاستثماري من النشاط التجاري ولعل هذا الاهتمام المتزايد في دراسات اقتصاديات التربية والتعليم وموضوعات التمويل والكلفة التعليمية ومردوداتها على المدين البعيد والقريب وتأثير ذلك على خطط التنمية القومية[(٢)] .

فالدراسات الاقتصادية تؤكد على أن للتعليم مردوده الاقتصادي مما يؤكد على أن تكلفة التعليم تعد استثماراً لرأس المال. والبحث التربوي هو وسيلة النهوض بالتعليم وتحقيق التنمية. فالاستثمار في البحث التربوي "يعود على المجتمع بأضعاف أضعاف ما ينفق عليه وإن أكثر المجتمعات إنفاقاً على هذا البحث الولايات المتحدة الأمريكية . فقد أكدت الأبحاث أن أكثر من ٥٠٪ من الارتفاع الذي طرأ على الدخل القومي الأمريكي في العقد الخامس من القرن العشرين إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم يؤدي بدوره إلى تقدم مناظر في إنتاجية العامل"[(٣)] .

---

(١) علي صالح جوهر ، الجامعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة، ١٩٨٩م ص ص ٢٢،٢٣.
(٢) فاروق عبده فليه ، مرجع سابق ، ص ١٩٧.
(٣) إلهام مصطفى عيد، اغتراب البحث التربوي ، من بحوث مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل ، المجلد الثاني، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ٢-٤ يوليو ١٩٨٨م، ص ١١٥.

تعقيب

تناول هذا الفصل بالتحليل مقومات التنمية ومعوقاتها ، كما تناول خطوات التنمية البشرية . والعلاقة بين البحث التربوي والتنمية من عدة جوانب منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولقد اتضح من التحليل أهمية البحث التربوي في خدمة قطاع التنمية التي تعتبر وليدة الإبداع والتربية هي صانعة الإبداع ووسيلتها في ذلك البحث التربوي . وبذلك يصبح البحث التربوي ذا صلة قوية بالتنمية لأن التربية هي المسئولة عن إعداد الأجيال المتعلمة التي تستطيع التعامل مع متطلبات المجتمع في ضوء التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي تسود عالم اليوم

تزداد أهمية التربية والبحوث في عالم اليوم في ظل التغيرات المعاصرة وظهور المقاييس العالمية للإنتاج والمنافسة الجديدة في سوق المعلومات والتكنولوجيا ولهذا أصبحت الدولة في أشد الحاجة إلى الارتقاء بمستوى البحوث العلمية والتربوية التي تخدم قطاع الشباب ، وتساهم في إعداده على أسس علمية متطورة ، ترتبط باحتياجات ومتطلبات سوق العمل ، وأيضاً تساهم في رفع كفاءة المنتجات المحلية حتى تستطيع منافسة مثيلاتها من المنتجات العالمية في ظل التجارة الحرة التي تسود العالم .

ونظراً للعلاقة القوية بين التربية والتنمية اهتمت الدولة بعدة جوانب نذكر منها ما يلي :

١ - إعادة بناء هيكل التعليم الجامعي في مصر وربطه باحتياجات المجتمع .

٢ - دعم الجامعات بالإمكانات اللازمة التي تتناسب مع طلابها .

٣ - زيادة الاهتمام بالتعليم الفني في ضوء التغيرات المعاصرة التي تسود المجتمع .

٤ - توفير مقومات التعليم المستمر .

٥ - دعم مراكز التدريب وتنزويدها بأحدث النظم العالمية حتى ترتقي بمستوى التدريب حيث متطلبات سوق العمل .

ولهذا فإن البحث التربوي في العصر الراهن تزداد أهميته . حيث الاهتمام بالمعلومات التي أصبحت مجالاً للتنافس، حيث تصبح البحوث العلمية والتربوية في عصر المعلومات والثورة التكنولوجية مطلباً ملحاً وضرورة للتقدم وتحقيق التقدم والتنمية في كافة مجالات المجتمع .

الفصل الثالث
التغيرات المعاصرة
وعلاقتها بالبحث التربوى

مقدمة :

يتسم عصرنا بالتغير السريع الذى أحدثه التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وسرعة الاتصال بين بلدان العالم الذى أصبح كقرية صغيرة بل أصغر حيث ربطت شبكات الاتصال " الإنترنت " العالم بأكمله واتسم العصر بسرعة نقل المعلومات والأخبار عبر هذه الشبكات، وأصبحت التجارة وغيرها تدار عن طريق شبكات الإنترنت وهذا التطور الذى طرأ على العالم لم تكن مصر بمعزل عنه حيث حدثت فيها تغيرات جذرية استجابة للتغيرات العالمية، تستحق البحث وإعادة النظر والتفكير فيما يقدم من برامج تعليمية وتثقيفية من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة.

ونحن نعيش عالماً قد تغير تغيراً كبيراً. هناك انفجار معرفى وتطور تكنولوجى متسارع فى جميع مجالات الحياة، تغير فى مجال الفكر الإنسانى حيث يشهد الفكر البشرى اهتماماً عالياً فى محاولة لمراجعته وإعادة صياغته وقد أدى ذلك إلى انهيار كثير من المسلمات العلمية وقد أدى إلى انهيار بعض الفلسفات والأيديولوجيات مما أدى إلى انهيار نظم سياسية واقتصادية ظنت أنها ستستمر فى سيادة الفكر الإنسانى ويشهد العالم اليوم ازدياداً فى قدرة الإنسان على استخدام المعرفة وتطويعها لخدمته ولتحقيق حياة أكثر رفاهة ورقياً. فقد ازدادت فى عصرنا القيمة التطبيقية للعلم، وتناقص الزمن بين النظرية العلمية وتطبيقاتها فأصبحت التكنولوجيا تتقدم بسرعة مذهلة.

" وفى زحمة التغيرات وصخبها. لم يقتصر انصرافنا على ثوابتنا ومتغيراتنا المحلية الوطنية . وإنما إلى محيط أمتنا العربية بثوابته ومتغيراته وأزماته القومية انصرف الاهتمام الأكبر إلى مجالات أقل أهمية وبعضها من قبيل الحلم. خفت نداء العروبة المنبعثة لا من عقل الجماهير فحسب. بل من وجدانها ۰۰۰ ومن آمالها وتطلعاتها ومن وعيها ولا وعيها . كذلك خفت ذلك النداء الذي يتجمع في أصدائه التاريخ ۰۰۰ الحى والحاضر المأزوم والمستقبل المنشود. لتحل محله قضايا الشرق الأوسط بعلاقاته وأسواقه وتجمع البحر المتوسط واحداً أو متجزئاً بين شرقه و غربه. وصراع حضارات "(١).

وقد حدث تغير فى نظام مصر الاقتصادي والاجتماعي وظهرت بدايات التطور فى ثقافتنا وما ينتشر بيننا من فكر كل ذلك يستوجب إعادة النظر فى نظمنا التعليمية سواء فى التعليم قبل الجامعي أو الجامعي بما فى ذلك البحث العلمي والتربوى. فما أحدثه عصر المعلومات من توزيع الأمم إلى فريق جائع للمعلومات وفريق نعم للحصول عليها جعل التجديد ضرورياً والحصول على المعلومات وتخزينها والتعامل معها يتطلب كلاً من الحاسوب والبرمجيات وتأسيس شبكات للمعلومات ومن هنا أصبح ضرورياً البحث للتعرف على هذه التغيرات وأثرها على البحث التربوى. حتى يمكننا مجابهتها والاستفادة منها فى خدمة جميع المجالات ومنها البحث التربوى.

سمات العصر الحديث :

يتسم العصر بالتغير السريع والذى يشمل القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية وهذا التغير المتسارع هو نتاج الثورة التكنولوجية الثالثة ويتميز العصر بعدد من السمات الرئيسية وأهمها :

(١) حامد عمار، دراسات فى التربية والثقافة مرجع سابق ، ص ٤٨.

[١] التغير السريع :

إن سنة الحياة هى التغير المستمر، وإذ كان التغير فى فجر التاريخ بطيئاً فإنه حالياً يتسم بتزايد سرعته باستمرار، ويخلف بذلك فجوة تتزايد بين الدول المتقدمة والدول النامية.

" فالعالم الجديد سريع التغير فى بنائه الاقتصادي وفى تقنيات الإنتاج وفى مطالب العمالة وفى هياكل القطاعات الاقتصادية والمهن وفى صلة الإنسان بالآلة وفى عالم الاتصال والمعلوماتية وفى مجالات المعرفة والبحث بل حتى فى مجالات الثقافة والفنون، ومثل هذا العالم المتغير يستلزم إعداداً للثروة البشرية ملائماً، لا يلبى حاجات العمالة الوليدة فحسب بل يتجاوز ذلك إلى تقدم علمي وتكنولوجي مرن وقدرة ذاتية على التكيف وتوليد أشكال من نظم التربية يتصف بالمرونة والقدرة على توفير التعليم والتدريب"(١).

ومن أمثلة التغير السريع – زيادة سرعة الاتصالات حيث يمكن الآن الاتصال لحظياً بأى مكان على الأرض عبر الأقمار الصناعية – التسارع بين ظهور الفكرة وتطبيقها فقد ظهرت فكرة التصوير الشمسى عام ١٧٢٧م ولم تبدأ تطبيقاتها إلا عام ١٨٣٩م أى بعد ١١٢ سنة وقد انكمشت هذه الفترة إلى سنتين فى حالة الترانزيستر فى أوائل الخمسينات من القرن العشرين(٢).

غير أن هذه الفترة الواقعة بين النظرية والتطبيق قد انكمشت فى العصر الحديث أكثر بكثير من ذى قبل ففى مجال الكمبيوتر على سبيل المثال لا تتجاوز الفترة بين النظرية والتطبيق العام، وربما أقل بكثير وقد انعكس هذا التسارع على الحياة بأكملها فى شتى

---

(١) عطية منصور عبد الصادق وحمزة عبد الحكم الرياش، النظام العالمى الجديد والتربية، مرجع سابق ، ص ٥٨.
(٢) عبد الرازق عبد الفتاح، التعليم الجامعى وتحديات المستقبل، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦،١٣٧.

مجالاتها ومن بينها المجال العلمى والبحوث العلمية والتربوية حيث تطلب هذا التسارع سرعة إنجاز البحوث التربوية للحاق بركب الحضارة المتسارعة والتطور حتى يمكن تطبيق نتائج البحوث فى زمن دراستها إذ تفقد جدواها إذا انقضت الفترة الزمنية الملائمة لها والتي تسعى البحوث إلى خدمتها.

[٢] التقدم التكنولوجي والمعرفي :

يتسم عصرنا بالتقدم التكنولوجي وزيادة المعارف والعلوم ولقد أصبحت التكنولوجيا ذات طبيعة اقتحامية بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء أ كانت محتاجة إليها أو غير راغبة فيها.

وتظهر هذه الطبيعة الاقتحامية فى ميدان الحروب. فامتلاك العدو الأسلحة الحديثة أرغم الدول على حيازة هذا النمط من الأسلحة ذات التكنولوجيا العالمية رغم العبء الاقتصادي الذي يفرضه ذلك على المجتمع(١).

دوافع الاهتمام بالمتغيرات المعاصرة :-

ونتيجة للطبيعة الاقتحامية للتكنولوجيا بصفة عامة تأثرت بها الدول النامية ومنها مصر فالتقدم التقنى يظل سراً عند مبدعيه فى المركز ولا ينقل إلى الأطراف إلا امتداداً للمركز وحضوراً فيه. واحتكار التكنولوجيا – أو التقنية التكنولوجية لا يقل عن احتكار السوق أو المواد الأولية أو استغلال العمال ويتم ذلك تحت شعار براءات الاختراع وكأن الذهن البشرى وقدراته الإبداعية ملك للأفراد – كما أن نقل التقنية من المركز إلى الأطراف لا يحدث تقدماً للأطراف بقدر ما يحقق ربحاً للمركز(٢).

---

(١) عبد الرازق عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ١٣٨.
(٢) حسن حنفى، وصادق جلال العظم، ما العولمة ؟ ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

وهذا ما سيؤدى بدوره إلى تدعيم تبعية الدول النامية للدول الغنية مما يؤثر على هويتها بل وعلى القدرة الابتكارية لمبدعيها حيث إن حقوق الملكية الفكرية لا تترك لمثل هؤلاء فرصاً كى يطوروا ولا تسمح لهم باستغلال التكنولوجيا إلا كمستهلكين فقط.

ولذلك فمن المؤكد أن تحدث هذه التغيرات هزات عنيفة فى منظومة التربية من حيث "فلسفتها وسياستها ودورها ومؤسساتها ومناهجها وأساليبها وليس بجديد القول بأن كل تغير مجتمعى لابد أن يصاحبه تغير تربوى إلا أن الأمر، نتيجة للنقلة النوعية الحادة الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات لا يمكن وصفه بأقل من كونه ثورة شاملة فى تنمية الإنسان المصرى ويقع عبء هذه المهمة على التربية لتسد الفجوة بين قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية، والتغيرات التكنولوجية المادية لأن التربية هى التى تكسب السلوك وتعدله وتنوعه وهى التى تشكل الشخصية الإنسانية التى تتفق مع القيم والاتجاهات الجديدة، فعلاقة التربية بالمجتمع خاصة فى عصر المعلومات علاقة ذات طابع دينامیکی ونجاح التربية يقاس بسرعة استجابتها وتجاوبها مع التغيرات الاجتماعية ذات الإيقاع السريع والمتسارع لمجتمع المعلومات"(١).

وثمة عوامل تدعو إلى الاهتمام بالتغيرات المعاصرة فى المجتمع المصرى ومن أهم هذه العوامل :

١- تحول الاقتصاد المصرى إلى الاقتصاد الحر بما يفرضه من توجهات جديدة لتمويل التعليم وبروز الدور الاجتماعى للقطاع الخاص فى المشاركة فى تطوير التعليم باعتبار التعليم استثماراً.

٢- توافر المعلومات عن التجارب العالمية على مستوى واسع.

---

(١) سعاد محمد عبد الشافى، التربية وتنمية الإنسان المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التربية، جامعة حلوان، د.ت، ص ص ٢٣،٢٤.

هذه العوامل كما أنها تدفع إلى الاهتمام بالتعليم ففى نفس الوقت تدفعنا للبحث فى المتغيرات المعاصرة لسهولة ربط التغيرات والنهضة العلمية والبحثية ومعرفة مدى العلاقة التى تربط بينهما.

٣- أن التغيرات التى ينطوى عليها عصر المعلومات ستحدث بالضرورة هزات عنيفة فى منظومة التربية من حيث فلسفتها وسياسيتها ودورها ومؤسساتها ومناهجها وأساليبها فكل تغير مجتمعى يتبعه تغير فى التربية.

التغيرات المعاصرة :

أولاً : العولمة : Globalization

تنوعت أبعاد العولمة واختلفت اتجاهاتها بحسب الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها فللعولمة أبعاد اقتصادية وثقافية وتاريخية، وقد اختلفت الآراء حول العولمة حيث يرى البعض أنها محاولة لأمركة العالم أو محاولة لربط العالم بقواعد اقتصادية أو أنها حقيقة تاريخية أو تقارب ثقافى فالعولمة حصيلة النظريات السابقة التى أعدت ببطء لقلب البنيات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية والعلمية والسياسية فى كافة أنحاء الكرة الأرضية لتسقط مرة واحدة فى جعبة أمريكا والصهيونية العالمية من خلفها فرأسمال الشركات الأخرى العالمية الرئيسية (الأم) هو رأس مال يهودى مجملة والشركات الأخرى مجرد فروع .

ويرى فوكوياما Fukuama المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فى كتابه نهاية التاريخ أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الأيديولوجية التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وهى الحقبة

التى تم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجية الأمريكية وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية(١).

وتعمل العولمة على فتح الحدود أمام السلع وتحرير الأسواق وإلغاء القيود الجمركية وزيادة الإنتاج، وانتقال التكنولوجيا وانتشارها من دول المركز إلى الأطراف وتراجع دور الدول وظهور التكتلات الاقتصادية والاتفاقات الدولية فى مجال الاقتصاد وظهور الشركات متعددة الجنسيات وتحقيق التكامل فهى تعنى وصول نمط الإنتاج الرأسمالى عند منتصف هذا القرن – القرن العشرين – تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها هى بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجى وقوى الإنتاج الرأسمالى وبالتالى علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ونشرها فى كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلى ودوله، والعولمة بهذا المعنى هى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى النمط ومظاهره فالعولمة هى حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ"(٢).

وثمة رأى آخر يرى أن العولمة تحاول أن تذيب الفوارق الحضارية بين الشعوب وتوحيد ثقافتها وصهرها فى بوتقة واحدة ذات خصائص ثقافية واحدة ومن هذه الناحية تعنى عن دول الأطراف اكتساب المعارف والمعلومات وتطوير البحوث العلمية والتربوية فى محاولة لكسب أفضل الأنماط الثقافية رغبة فى اللحاق بالدول المتقدمة. أما فى دول المركز فتعنى المزيد من نشر ثقافتها وصبغ العالم بصبغة ثقافية واحدة.

---

(١) السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق ، ص٩٥.
(٢) حسن حنفى وصادق جلال العظم، ما العولمة ؟ مرجع سابق، ص ١٢٥.

الجذور التاريخية للعولمة :

اختلفت وجهات النظر حول ظهور العولمة كنظام عالمى فقد رأى البعض أن العولمة كظاهرة حديثة مرتبطة بظهور التكنولوجيا الحديثة وتوقيع اتفاقية الجات وقبل ذلك الحرب العالمية الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتى فيرى البعض "أن جزءاً مهماً من الغموض حول متى برزت العولمة ؟ يعود إلى تلك المعانى والمضامين المختلفة التى أعطيت لمصطلح العولمة. فإذا كانت العولمة تشير إلى روابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فإن ربط العالم بروابط اقتصادية بدأ فعلياً، وكما يقول إيمانويل والرشتاين مع بروز نمط الإنتاج الرأسمالى كنظام اقتصادى عالمى، قبل أكثر من ٣٠٠ سنة أما إذا كانت العولمة هى تجسيد لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة والتى تؤدى إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان وبالتالى زيادة وعى الأفراد بهذا الانكماش فإن العولمة هى حقبة حياتية جديدة ولم تبرز سوى خلال عقد التسعينات، أخيراً إذا كانت العولمة تعنى بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية وبالتالى بروز نظام اقتصادى عالمى موحد وثقافة عالمية موحدة ومجتمع عالمى واحد فإن العولمة غير موجودة حتى الآن والعالم القائم حالياً هو امتداد للعالم القديم وما زال متمسكاً كل التمسك بالحدود"(١).

ويتضح من ذلك أن الكاتب يحاول تحديد المقصود بالعولمة حتى يبنى على أساسها الجذور التاريخية للعولمة، ويرى أن العولمة كاتجاه اقتصادى تجارى قديم .والعولمة كتجسيد للتطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية جديد، وقد حدثت محاولات قديمة ليصبح العالم ومحاولات لفرض النموذج الحضارى للدول القوية، وقد ذهب إلى هذا المعنى الرأى القائل بأن العولمة كظاهرة معاصرة ليست ظاهرة جديدة تماماً. فلقد عرف العالم

(١) عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، سلسلة عالم الفكر، (العدد الثانى) (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م) ص ص ٥٥،٥٦.

ظواهر قريبة الصلة من هذه الظاهرة خلال فترات تاريخية مختلفة. الحقبة الرومانية والحقبة الإسلامية خاصة فى عهد هارون الرشيد والحقبة الحديثة حقبة السيطرة البريطانية

وتعود البداية الحقيقية للعولمة إلى " إقامة الاتفاقية الأوربية المعروفة باسم كوكلند الشمالية والتى ركزت على موضوع الحريات حرية انتقال البشر، وحرية انتقال المال، وحرية انتقال الخدمات، وحرية انتقال البضائع: وكان الدافع لهذا التوجه ما أصاب أوربا بخاصة والعالم بعامة من فوضى وكساد قبيل الحرب العالمية الثانية بسبب الصراعات التجارية والنقدية التى شهدها العالم فى الثلاثينيات من هذا القرن – القرن العشرين(١).

يبرز العرض السابق بداية العولمة والتى لا يمكن تحديدها إلا فى ضوء ما تعنيه العولمة وبناءً عليه تكون بداية العولمة حسب ما تعنيه كالتالى :-

١- إذا كان المقصود بها فرض النموذج الحضارى للدول القوية فإنها قديمة فقد شهدت الحقبة الإسلامية فى عهد هارون الرشيد محاولات فرض النموذج الحضارى الإسلامى وفى العصر الفيكتورى.

٢- إذا كان المقصود بالعولمة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فقد بدأ منذ ظهور نمط الإنتاج الرأسمالى.

٣- إذا كان المقصود بالعولمة تجسيد للتطورات الحياتية والفكرية فالعولمة حقبة تاريخية ظهرت فى التسعينات من القرن العشرين.

---

(١) سيف بن على الجردان، " العولمة والسوق العربية المشتركة "، المستقبل العربى، العدد ٢٤٩، ١٩٩٩/١١م، ص١٤٢.

٤- إذا كان المقصود بالعولمة بروز عالم بلا حدود فالعولمة غير موجودة إلى الآن لأن العالم مازال محتفظاً بالحدود القديمة وحريصاً عليها ويرى المؤلف أن المقصود بالعولمة التى يدور الحديث عنها فى عصرنا هى تجسيد للتطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة والتى أدت بالفعل إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان وقد ازداد وعى الأفراد بهذا الانكماش وبالتالى فإن العولمة هى حقبة تاريخية بدأت خلال "عقد التسعينات من القرن العشرين".

مراحل ظهور العولمة :

قد شاع الاعتقاد بأن بروز العولمة مع بروز الحداثة، ولقد مرت العولمة بعدة مراحل تاريخية تتمثل فيما يأتى (١):

[١] المرحلة الأولى : المرحلة الجنينية :

بدأت هذه المرحلة فى بدايات القرن الخامس عشر متزامنة مع التوسع الكنسى وبروز مجموعة من النظريات التى تتحدث عن وحدة العالم والبشرية وشهدت نمو المجتمعات القومية وإضعاف القيود التى كانت سائدة فى القرون الوسطى.

[٢] المرحلة الثانية : مرحلة النشوء :

بدأت فى منتصف القرن الثامن عشر وكانت مرحلة أوربية وقد شهدت هذه المرحلة انتعاشاً واضحاً وغير مسبوق لمفهوم العلاقات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية التى تحكم هذه العلاقات بما فى ذلك المجتمعات غير الأوربية وبدأ الاهتمام بموضوع القومية العالمية.

(١) السيد يسين، فى مفهوم العولمة، المستقبل العربى، العدد ٢٢٨، ١٩٩٨/٢، ص ص ١٠،١١.

[٣] المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق :

امتدت هذه المرحلة من عام ١٨٧٠م حتى العقد الثاني من القرن العشرين وقد امتازت هذه المرحلة ببروز اتجاهات كونية واضحة تركز على المجتمع العالمي الواحد وتستمد حيويتها من المنافسة الدولية وسرعة التحولات فى وسائل الاتصالات والمواصلات واندلاع الحرب العالمية الأولى.

[٤] المرحلة الرابعة : الصراع من أجل الهيمنة :

وقد امتدت من العشرينات فى القرن العشرين حتى السبعينات وقد اتصف ببروز الأمم المتحدة وتفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية والكونية بما فى ذلك المنافسة فى الوصول إلى القمم والتهديد بالفناء النووى الجماعى وتطوير شبكة الاتصالات والاهتمام العالمى بحقوق الإنسان وحرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدنى على الصعيد العالمى.

[٥] المرحلة الخامسة : مرحلة عدم اليقين :

وبدأت هذه المرحلة من السبعينات وحتى بداية التسعينات وشهدت هذه المرحلة تزايداً فى إدراك الأفراد لعالمية العالم، ذلك على أثر انتهاء الحرب الباردة وبروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإدارة القضايا العالمية المعاصرة مع زيادة واضحة فى القلق العالمى على مصير البشرية عبر وسائل الإعلام التى استعانت بالأقمار الفضائية لتتخطى الدول وتصل إلى كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية.

ويتضح من العرض السابق لمراحل ظهور العولمة أن للعولمة جذورها القديمة التى تعود لأكثر من أربعة قرون مضت لكن ظهورها كظاهرة عالمية حديث.

أسباب ظهور العولمة :-

ساهمت ظروف وعوامل مختلفة فى بروز ظاهرة العولمة فى هذا الوقت من أبرزها :

١- انهيار الأسوار الحديدية التى كانت تحتمى بها الدول الشيوعية وكشف الإعلام المعاصر لكل تعتيم تحاول بعض الأنظمة فى العالم القيام به(١).

٢- أصبح تعظيم الفائض الاقتصادي يتم على مستوى العالم ككل وليس على مستوى دولة بعينها، وهنا تغيرت موازين القوى على مستوى العالم بحيث أصبحت الشركات متعدية الجنسية هى القادرة على التحكم عن بعد فى بناء القوى المحلية وفقاً لمصالحها الخاصة من خلال أنشطتها المتنوعة وتغلغلها فى أجزاء العالم (٢).

ونظراً للتطور الإعلامي الكبير الذي لم تعد هناك منطقة فى العالم مغلقة عليه استطاعت الدول المتقدمة التحكم فى إعلام الدول النامية وتحريك اتجاهات الشعوب ومحاولة تغيير الانتماءات الثقافية والفكرية واستطاعت الدول الكبرى أن تحقق كسبا إعلاميا انعكس على شتى الجوانب الثقافية والفكرية والاقتصادية حيث استطاعت ترويج إنتاجها وضمنت أسواقاً واسعة لسلعها هذا بالإضافة إلى محاولة الدول الكبرى فرض قوانين اقتصادية تحكم بها العالم وتخضع بها الدول النامية فأصبحت هذه القوانين بمثابة قيود تمنع الدول النامية من اللحاق بركب التقدم وتحقق قدراً كبيراً من الرفاهية للدول المتقدمة.



(١) جلال أمين، " العرب والعولمة "، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٨)، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣.

(٢) أحمد مجدى حجازى، " العولمة وتهميش الثقافة الوطنية "، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثانى، ، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب،أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م ص١٤١.



مظاهر العولمة :-

تتعدد مظاهر العولمة فمنها ما هو ثقافى واقتصادى وسياسى واجتماعى فمن مظاهرها الثقافية تزايد المعارف والخبرات واتجاه العالم لصياغة ثقافة عالمية لها قيمتها ومعاييرها لضبط سلوك الدول والشعوب ومن مظاهر العولمة :

١- انهيار أسوار عالية كانت تحتمى بها بعض الأمم من تيار العولمة ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة كبيرة أو بأخرى عنها أهم هذه الأمم هى بالطبع أمم أوربا الشرقية والصين.

٢- الزيادة الكبرى فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يجرى تبادلها بين الأمم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر(١).

٣- ارتفاع نسبة السكان فى داخل كل مجتمع من المجتمعات التى تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به.

٤- أن تبادل المعلومات والأفكار أصبح هو العنصر الغالب على العلاقات بين الدول لا تبادل السلع ورؤوس الأموال.

٥- أصبحت الشركات متعدية الجنسيات *Copartions transnational* هى "الهيمنة" على انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.

٦- الانحسار التدريجي لسلطة الدولة مما أدى إلى فقدان الدولة حتى فى البلدان الصناعية الكبرى لأدوارها الوظيفية الأساسية إلا أن ذلك أثر بشكل أخطر على الدولة الأقل نمواً حيث فقدت الدولة مصداقيتها فى النهوض شعوبها(٢).

---

(١) جلال أمين، العولمة، سلسلة إقرأ،(القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥م)، ص ص ١٦،١٠.
(٢) السيد عليوه، " ثقافة رجال الأعمال تجاه العولمة "،جريدة الأهرام، الجمعة ١٨ يونيو ١٩٩٩م.

٧- تداخل متعاظم عبر الحدود القومية لشئون الثقافة السياسية حيث أصبحت العولمة تعبر عن نمط معين من الحياة والكون، ومن هذه الفلسفة التخلى عما يسمى بالخصوصية فمسألة الخصوصية هذه نادراً ما تثار بسبب عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا ويخالف هذا الرأى القائل بأن مع مظاهر العولمة تتصاعد الخصوصية الثقافية القومية والمحلية كرد فعل لتزايد العولمة مما يستدعى التفكير عالمياً والعمل محلياً.

٨- تنميط متزايد من السلوك البشرى فى اتجاه ثقافة معممة أو ما يسمى بثقافة الأمركة خاصة فى ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار(١).

٩- اندماج الثقافة فى العملية الاقتصادية-التجارية الجديدة أسوة بغيرها من المنتوجات إذ تحررت من القيود الجمركية وباتت قابلة للتداول على أوسع نطاق فى العالم وفى هذا المعنى أصبحت الثقافة سلعة شأنها شأن السلع المادية الأخرى، دخلت مجال المنافسة غير المتكافئة فالدولة التى تمتلك تقنية معرفية واتصالية أكبر هى القادرة على التسويق فى السوق العالمى.

١٠- تشكل عولمة الإعلام والاتصال تهديداً للتعددية الثقافية فى بعض المجتمعات الثقافية للشعوب وقد ساعد على ذلك حالة الثقافة فى بعض المجتمعات الأقل تطوراً، فالثقافة العربية مثلاً تعانى من ازدواجية نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها.

---

(١) السيد يسين، " العولمة والطريق الثالث "، مرجع سابق، ص ٢٩،٣٠.

١١- تعاظم الصراع على المال حتى فى البلدان الأقل نمواً حيث انتشار البورصات المالية فى تلك البلدان أسوة بما يحدث فى الدول الرأسمالية الكبرى، وبناء عليه تم إعادة هيكلة الاقتصاد فى هذه الدول بما يخدم المؤسسات الكبرى عابرة القوميات[١].

ولقد اتضح من العرض السابق لمظاهر العولمة أن هذه المظاهر التى عرضت إنما هى أدوات لتحقيق الهيمنة إما هيمنة ثقافية متمثلة فى استغلال الإعلام لنشر ثقافة الدول العظمى وكذلك استغلال شبكة الإنترنت لنشر الثقافة والقضاء على الهوية الثقافية للدول الصغرى وظهرت حقوق الملكية الفكرية وراءات الاختراع التى أصبحت وسيلة للهيمنة أيضاً وترويج الإنتاج الفكري للدول العظمى وقد تكون الهيمنة مادية متمثلة فى فتح الأسواق العالمية وتوحيدها وإزاحة الحواجز الجمركية وتسابق الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق الاحتكار عالمياً، هذا بالإضافة إلى شراء العقول واستغلالها، ومن مظاهر العولمة أيضاً تراجع دور الدولة، ويرى المؤلف أن تبادل المعلومات مازال قاصراً حيث تحتكر الدول المتقدمة تلك المعلومات والمعارف وتمتلك حق منح التصرف فى المعلومات والمعارف التى تقل تكاليفها فى انتقالها بين الدول المتقدمة وتزداد حينما تنقل إلى الدول النامية مما يؤدى إلى عرقلة جهود التنمية ويعرقل محاولات الدول النامية فى اللحاق بركب التقدم.

وقد يكون ذلك من معوقات البحث التربوى حيث تظل النظريات الغربية القديمة هى التى تتحكم فى منهجيته واتجاهاته ويؤدى ذلك إلى استمرار الأوضاع الاجتماعية والثقافية فى الدول النامية فى حالة جمود ولا يحدث فى البحث التربوى تغييراً يذكر إلا

---

(١) أحمد مجدى حجازى، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، مجلة عالم الفكر، العدد الثانى،(الكويت: المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب) أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م، ص ص ١٣٢،١٣١.

من خلال آليات العولمة الرامية إلى تغيير الاتجاهات العالمية لصالحها ولا يقوى البحث التربوى على مواجهتها لتجنب آثارها السلبية.

مكانة الدولة فى ظل العولمة :-

لقد اتجهت العولمة فى سبيل تحقيق أهدافها إلى مخاطبة الأفراد بعيداً عن الحكومات وبث الأفكار الداعية إلى تحطيم موضوع الولاء القديم والقضاء على مقولة "الوطن" أو "الأمة" وإحلال ولاءات جديدة محله ونشر أفكار مثل نهاية التاريخ -صراع الحضارات- نهاية الأيديولوجيا والقرية العالمية. وبذلك تكون العولمة قد خلقت مشكلة تمثلت فى تقليص الانتماءات الوطنية والقومية وذلك بغية تسهيل التأثير على شعوب العالم من خلال قنوات الاتصال وبمعزل عن الحكومات "ولقد أصبح الخضوع لحكم أسواق المال ضربة للديمقراطية حقاً لا يزال يحق لكل مواطن التصويت ولا يزال السياسيون سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى ألمانيا، يسعون للموازنة بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة لكسب ود الأغلبية، ولكن مع هذه فإن ما يتحقق بعد إجراء الانتخابات يقرره الناخبون القائمون على إدارة الأموال ولا مجال للحديث عن الأخلاقيات هنا، فالمكلف بحكم مهنته بإدارة الأموال عليه أن يسعى إلى تحقيق أكبر معدل ربحية لهذه الأموال"(١).

وبظهور العولمة بدأت الدول النامية تستجيب لضغوط الشركات متعددة الجنسيات وتحاول رفع الحواجز الجمركية لصالح الشركات متعددة الجنسيات وتتراجع الاشتراكية لتحل محلها الرأسمالية.

---

(١) هانس – بيترمارتين، هارلد شومان، " فخ العولمة "، ترجمة عدنان عباس على ورمزى زكى. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والآداب، ١٩٩٨م)، ص ١٣٦.

وبذلك تراجع دور الدولة فى الدول النامية فلا تستطيع الدولة التدخل لتحديد الأسعار أو دعم السلع أو توزيع الدخول غير أنها تحاول من وقت لآخر علاج الأمراض الاجتماعية التى تظهر نتيجة لذلك من فقر وبطالة وعنف وإرهاب وعصابات.

مجالات العولمة :-

تتعدد مجالات العولمة وتتسع لتشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[١] العولمة السياسية :

لقد ظلت السياسة طوال الفترات السابقة محصورة ضمن النطاق المحلى ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية وتعتبر السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية فالسياسة محلية بطبعها ولها ارتباطات بالسيادة وممارسة الدولة سلطتها على أفرادها. وفى ظل العولمة كسرت عزلة السياسة وتطرقت إليها العولمة وظهرت العولمة السياسية التى هى " فى جوهرها مرحلة انتقالية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية – لقد أصبحت نهاية السيادة والدولة وبروز الحكومة العالمية ممكنة أكثر من أى وقت آخر فى ظل العولمة فالعولمة السياسية لا تعنى القضاء على الدولة أو بروز الحكم العالمى وإنما تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والخيارات عبر المجتمعات والقارات وبأقل القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدولة والحدود الجغرافية(١).

ومن الممكن اعتبار هذه المرحلة التى تسمى مرحلة تشكيل للسياسة العالمية مرحلة انتقالية وكلما ازداد الاتجاه نحو العالم السياسى الواحد تتراجع السياسة المحلية ويساعد

---

(١) عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، ص ص ٨٢،٨١.

على تراجعها سهولة انتقال الأخبار من مكان إلى آخر في جميع الأرض والاهتمام بالأحداث الجارية باعتبارها أخباراً عالية قد تجذب الانتباه والاهتمام أكثر من الأخبار المحلية وتستحوذ على تفكير البشرية وكذلك انتشار القرارات السياسية بصورة سريعة.

"وترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية خلال عقد التسعينات والتى أخذت تنافس الدولة فى المجال السياسى وخاصة فى مجال صنع القرارات وصوغ الخيارات وتتنوع هذه القوى أشد التنوع، من أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوربية المشتركة التى تطورت خلال الأربعين سنة الماضية لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزى الأوربى الذى أنشئ عام ١٩٩٩م ليشرف على عملة اليورو، وذلك بعد أن تنازلت الدول الأوربية طوعاً عن سيادتها فى مجال السياسات النقدية"(١).

وقد ارتبطت العولمة السياسية بظهور قضايا عالمية تحتاج إلى استجابات عالمية ولا تحتاج إلى استجابات فردية ومن أمثلة هذه القضايا والمشكلات مشكلة الزيادة السكانية وزيادة الفقر والضغط على الموارد البيئية ونقصها وتلوث البيئة والتصحر والارتفاع الحرارى وانكماش الأوزون.

ومن أبرز مظاهر العولمة السياسية :

[١] تضاؤل قوة الدولة :

إن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات والذى تم خلال التسعينات ربما أدى إلى انحسار نسبى للسيادة المطلقة وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية وأنها قد فقدت دورها وأهميتها.

---

(١) عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، المرجع السابق، ص ٨٣.

[٢] سقوط الحدود السياسية بين الدول :

فالانتقال الحر للأخبار والانتشار السريع للقرارات والتغلغل العميق للتشريعات والتمدد الأفقى والرأسى للسياسات يحدث للمرة الأولى فى التاريخ ويشير إلى سقوط الحدود السياسية بين الدول، ويمثل نموذجاً للعولمة السياسية.

[٣] بروز المنظمات الأهلية غير الحكومية :

فقد برزت المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة فى المؤتمرات العالمية.

[٤] الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان :

إن المجتمع العالمى يظهر اهتماماً متزايداً بقضية حقوق الإنسان فالإنسان فى دول عديدة يعانى من الاضطهاد والظلم والقهر ومازال مسلوب الإرادة والكرامة[١].

يتضح مما سبق أن العولمة قد تؤثر سياسياً أن تقلص دور الدولة وتعطى لرأس المال مزيداً من الحرية ، لصالح الدول المتقدمة التي تسيطر على سوق المال من خلال تلك الحقوق التى تحددها الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن تحكمها في الأوراق المالية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي لها فروعها في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة .

العولمة الاقتصادية :

فى ظل النظام العالمى الجديد الذى يرفع الحدود والحواجز الجمركية أمام رأس المال للانتقال فى حرية دون رقابة من الدول. ففى ظل هذه الظروف ازدادت رؤوس الأموال، وتحولت بعض المناطق إلى مناطق جاذبة لرؤوس الأموال وازدادت الهيمنة

(١) عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، المرجع السابق، ص ٨٠-٨٦

للشركات متعددة الجنسيات، ولقد كانت المسيرة صوب العلاقات الاقتصادية المعولمة، قد بدأت حينما كانت أوربا لا تزال تصارع الآثار التى خلفتها الحرب العالمية الثانية ففى عام ١٩٤٨م توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، المسماة اختصاراً "الجات" وذلك رغبة من هذه الدول فى خلق نظام مشترك للتجارة الدولية لأول مرة فى التاريخ وفى جولات دولية وصل عددها إلى الثمانية حتى الآن والمستغرق كل واحدة منها عدة سنوات. اتفقت الدول المشتركة فى الجات على تخفيض مستمر لتعريفاتها الجمركية فى وغضون السنين التالية ومن هنا فلم تلق هناك أهمية تذكر للضرائب الجمركية بالنسبة للتجارة السائدة بين الدول المتقدمة، وهكذا فقد تأسست منظمة التجارة العالمية، المسماه اختصاراً WTo ومقرها جنيف كبديل للجات لم تعد الحكومات تسيطرعلى القيود الجمركية(١).

فالعولمة الاقتصادية نتاج للفكر الرأسمالي الذي يقوم أساساً على قدرة رأس المال على الحركة دولياً وبدون عراقيل روتينية إدارية أو سياسية، ومن مظاهر العولمة ظهور الشركات متعددة الجنسيات التى تتميز بفائض إنتاج ضخم ونشاط استثماري واسع يشمل الكثير من الدول المتقدمة والنامية وتحتكر هذه الشركات التقنية الحديثة، وقد بلغت استثمارات الشركات متعددة الجنسيات فى العالم ٣٣٪ من إجمالى الاستثمارات على مستوى الاقتصاد العالمي ، وبلغت قوة العمالة بهذه الشركات ٧٣ مليون عامل(٢).

ويتميز عصر العولمة بالتكتلات الاقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة والتى تسعى إلى توحيد عملتها فى اليورو الأوروبى وقد وحدتها بالفعل فى معظم بلدان أوربا بدءاً

---

(١) هانس، بيتر مارتين، هارلد شومان، " فخ العولمة "، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
(٢) أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م) ص٢٤.

من عام ٢٠٠٢م وكذلك تكتل الدول الأمريكية ما عدا كوبا والرغبة العربية فى إنشاء سوق عربية مشتركة.

وكلما تحرر الإنتاج ورأس المال وكان أكثر قابلية على للتحرك عبر الحدود الدولية كانت الشركات متعدية الجنسيات أقل خضوعاً للحكومة، و بناء على إحصائيات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *mnctad* فهناك ما يقرب من أربعين ألف شركة تمتلك مصانع فى ما يزيد على ثلاث دول، ووصلت قيمة مبيعات المائة الكبرى منها إلى ما يقرب من ١٠٤ بليون فى العام الواحد وتهيمن الشركات العابرة للقارات على ثلثى التجارة العالمية وينجز ما يقرب من نصف هذه التجارة فى داخل شبكة المصانع التى تعود ملكيتها إلى الشركة الأم، من هذا فإن هذه الشركات قد صارت محور العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع(١).

ولقد اتجه العالم لرفع الحواجز والحدود الجمركية رغبة فى تحويل العالم بأكمله إلى منطقة تجارة حرة واستجابت دول العالم لذلك، فأصبح البعد الاقتصادى يحمل بعض القيم الغربية حيث تسعى الدول المتقدمة إلى الهيمنة من أجل أن تسود العالم اقتصادياً من خلال شركات متعدية الجنسيات لتسويق منتجاتها دون عوائق وثقافياً لتهيئة العالم لتقبل فكر الغرب وقيمه سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية.

العولمة الثقافية :

يتجه العالم اليوم إلى إزالة الحدود والسماح بحرية التجارة والتقليل من هيمنة الدول بل يسعى إلى هيمنة أمريكية على العالم ولا تتوقف العولمة على المجال السياسى والاقتصادى لكنها تتعداه إلى المجال الثقافى وذلك لأن انتقال التكنولوجيا من مكان لآخر

---

(١) هانس، بيتر مارتين، هارلد شومان، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

تنقل معها قيمها التى تعبر عنها وتعد الثقافة من وسائل الهيمنة.و هى سبيل العولمة التى تحاول فرض نموذج أمريكى على العالم. وقد اتضح من وسائل الهيمنة أن العولمة لا تقتصر على الاقتصاد بل تمتد إلى السياسة والثقافة والاجتماع والسلوك البشرى واستخدامنا اليوم لتعبير العولمة لأن فيها عامل فرض مباشر وهذا الفرض ينطلق من قيم حضارية غربية بعضها أورث التسلط وأخطر ما فى هذه الأزمة القيمية وجود العنصرية وفكرة الكسب وفكرة النظر إلى الإنسان على أنه مستهلك.

فالعولمة على الصعيد الثقافى تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة إذا تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى فهناك اتجاه صاعد يضغط فى سبيل صياغة نسق ملزم من "القواعد الأخلاقية الكونية" ومطروح الآن على الساحة الفكرية العالمية أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد وبعضها مستمد من الأديان السماوية الثلاثة بالإضافة إلى الخبرة الإنسانية الممتدة وما يسمى بالثقافة المدنية(١).

ولهذا فالعولمة تحمل فى طياتها القهر للثقافة أى قهر ثقافة قوية لثقافة أخرى كما حدث، حينما اكتشفت أمريكا بالغزاة الذين حملوا ثقافتهم وقهروا بها ثقافة الهنود الحمر بل وعملوا على إبادتهم واليوم تسعى الولايات من خلال اتفاقية "الجات" لنشر ثقافتها بل وغزو العالم بهذه الثقافة ومحاولة الدفاع عنها ومنع الاقتباس منها ولهذا قامت بإجراءات انتقامية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها فاقتصادياً رجحت الكفة لصالح الشركات متعددة الجنسيات وثقافياً انقلب الاختراق الثقافى إلى غزو ثقافى بكل ما فى الكلمة من معنى وراح منظرو العولمة يتحدثون عن "نهاية التاريخ" و"القطبية العالمية الواحدة" و"النظام العالمى الجديد" و لمشكلة أن ثقافة العولمة من صنع شركات

(١) السيد يسين، " العولمة والطريق الثالث "، مرجع سابق، ص ص ٣٩،٤٠.

احتكارية رأسمالية خلعت ثوب الانتماء القومى بل وحتى الإنسانى فهى تتجه فى ثقافتها إلى العلمانية.

وفى ظل الهيمنة والثورة المعلوماتية والرغبة فى الكسب واكتساح أسواق العالم وزيادة نفوذ الشركات الرسمالية متعددة الجنسيات يتم استغلال الخبرات الثقافية. ففى مجال الحاسوب سيواجه الدارسون بصعوبة وجود العمل فيه وأصبح الاتجاه اليوم إلى استغلال الخبرات الرخيصة فإن المبرمجين فى وادى السيلكون (*Silicon valley*) فى كاليفورنيا خير من يعرف ذلك منذ حين من الزمن فالمسئول عن التطوير لدى مؤسسات من قبل هيوليت باكارد *Hewlett pakard* أو متورولا *Motorola* أو آ ب م. إم *iBM* كانوا قد بدأوا منذ عقد من السنين باستخدام خبراء جدد من الهند بأدنى الأجور. فكانوا يستأجرون فى بعض الأحيان طائرات برمتها لنقل هؤلاء العاملين. وكانوا يسمون مشروعاتهم هذه المقتصدة للتكلفة بـ *Braln shopping* (شراء العقول) .. وغير ذلك فقد نقلت بعض الشركات أجزاء مهمة مما لديها من نظم المعلومات إلى الهند مباشرة(١).

وفى ظل الاتجاه العالى لفتح الأسواق تبذل جهود خارقة ليتخذ العالم صورة واحدة وسيكون ذلك عن طريق الثقافة بمحاولة توحيد العالم ثقافياً. ولقد لاقى هذا الاتجاه رواجاً لدى البعض ورأى أنه من الخطأ التمسك بالثقافة القومية والانطلاق إلى العالمية ولكن محاولة توحيد الثقافات وفرض ثقافة عالمية واحدة إنما هو ضرب من المستحيل وذلك لأن الثقافة ليست وليدة الحاضر إنما هي ممتدة الجذور في ماضي الأمم ولم تتكون لمجرد الرغبة ولكنها تكونت معتمدة على عادات وتقاليد ومعتقدات دينية وخبرات حياتية تتناسب وظروف كل أمة وكل بلد له ظروفه الاجتماعية والثقافية والجغرافية والاقتصادية

---

(١) هانس – بيتر مارتين، هارفلد شومان، مرجع سابق، ص ص ١٨٧،١٨٨.

وللخروج من مأزق الهيمنة الغربية ومحاولة تشكيل المواطن العربى بالصورة التى يريدها الغرب بل تريدها أمريكا للعالم كله - يظل هذا الخروج مشروطاً بالأمور التالية :

١- حشد التكتل العربى ضد محاولات الفرقة والتفرقة، سواء من الداخل أو الخارج.

٢- لم شمل النخبة المثقفة وإعادة قنوات الحوار بين فئاتها المختلفة قومية وإسلامية وعلمانيـة وغـير ذلـك، وتحاشـى الانـزلاق إلى القضـايا الجانبيـة واسـتثارة الحساسيات دون داع حتى لا تغيب عن أنظارنا القضايا الأساسية.

٣- تفعيل قنوات التواصل بين مثقفى المشرق والمغرب واستثمار فكر مثقفى المهجر على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم.

٤- التصدى لمظاهر إهدار العقل العربى بدءاً من الأمية وانتهاء بنزيف العقول، وما بينهما من فكر الخرافة وشبه العلمية واللاعلمية والانتهازية الفكرية والسرقات العلمية والاستبعاد المعرفى(١).

يتضح مما سبق أن العولمة تستغل الثقافة لتحقيق الهيمنة حيث تنتقل ثقافة الدول المتقدمة مع التكنولوجيا الوافدة إلى الدول الأخرى وتسعى أمريكا إلى فرض النموذج الأمريكى الثقافى فى محاولة لأمركة العالم ويصبح الإنسان فى غير الدول المتقدمة مجرد مستهلك للتكنولوجيا غير مبدع فيها، وثمة محاولات لتكوين ثقافة كونية شاملة لقهر الثقافات الأخرى أمام التيار الثقافى الغربى القوى الذى يحاول دائماً استغلال الخبرات الثقافية لصالحه ولم يعد أمام العرب ومصر سوى إعادة النظر فى ثقافتها ومحاولة النهوض بها مستغلة فى ذلك كافة الإمكانات البحثية --لتقنية الثقافة وتقويتها لمجابهة الزحف الثقافى الغربى.

---

(١) نبيل على، الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق ، ص ٦٤.

آثار العولمة :

تعددت الآثار الناجمة عن العولمة فمنها ما هو إيجابى ومنها ما هو سلبى.

أولاً : الآثار الإيجابية للعولمة :

[١] سرعة الحصول على المعلومات :

العولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية تتضمن توصيل المعلومات والخدمات الفورية إلى كل أرجاء المعمورة وبسرعة الضوء وذلك عبر التجارة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية والتعليم الإلكترونى(١).

[٢] تجديد الثقة فى العلم :

لقد جددت العولمة الثقة فى العلم والتكنولوجيا وأكدت ولادة العولمة أن هذا العصر هو، وربما أكثر من أى وقت آخر عصر العلم والثورات العلمية، فالعلم أثر فى هذا العصر كما لم يؤثر فيه أى عامل آخر، هذا بالإضافة إلى سهولة الاتصال بين أقطار الأرض(٢).

ثانياً : الآثار السلبية للعولمة :

[١] الآثار الاقتصادية :

اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم فى ظل العولمة ويبدو ذلك فى امتلاك البلدان المتقدمة حوالي ٨٠٪ فى المائة من الدخل العالمى، وهى تمثل ٢٠ فى المائة من سكان العالم ولكن المشكلة لا تكمن فى اتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب فحسب، بل أصبحت بارزة فى المجتمعات المتقدمة نفسها، فالاتحاد الأوربى يعد

---

(١) عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، ص ٦١.
(٢) المرجع السابق، ص ٦١.

أكثر من خمسين مليون فقير، ويتجاوز عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٩٧م عشرين مليوناً وهكذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعولة تفرز يومياً عدداً من المهمشين(١).

[٢] الآثار السياسية :

لعل إحدى سمات العولمة كما سبق الاتجاه إلى التكتلات السياسية غير أن هذا الاتجاه تسعى إليه الدول الدافعة للعولمة كما هو الحال فى حلف الأطلنطى الذى تشارك فيه الولايات المتحدة غير أنها تسعى مع هذه الدول إلى استدراج بقية دول العالم إلى التفكك والانقسام والتفتت السياسى فقد برزت ظاهرة الحروب الأهلية ذات الطابع العرفى أو الطائفى، ومع تصاعد قوى اليمين المتطرف فى المجتمعات الغربية مع انتشار العنف والإرهاب الدولى وعصابات المافيا العابرة الحدود(٢).

[٣] الآثار الاجتماعية :

لقد صمت المجتمعات الشعارات التى رفعها دعاة العولمة، والتى كانت تبشر بالرخاء الاقتصادى ورفاهية الشعوب، ولم يتحقق من ذاك شئ بل كشفت الشعوب حيل العولمة التى تعمل على تراجع دور الدول فتراجعت الدول عن المكاسب الاجتماعية القديمة "فتدهورت القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر وليس من الصدفة أن يحشد غلاة الليبرالية جهودهم لتهميش دور النقابات والتخلص من حقوق نقابية مكتسبة، بل أيضاً من حقوق يضمها الدستور مثل حق الإضراب، فعلى الرغم من التقاليد النقابية العريقة فى بلد مثل ألمانيا، فقد خسر الاتحاد العام هناك حوالي خمس أعضائه منذ ١٩٩١م، بل ارتفعت أصوات تنادى بإلغاء الحق فى الإضراب

---

(١) الحبيب الجناحي، ظاهرة العولمة الواقع والأفاق، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثانى الكويت ، ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

بحجة أن الإضراب لم يعد يتماشى مع عصر العولمة، وأنه يتسبب فى خسارة المشروعات لأسواقها(١).

[٤] الآثار الثقافية :

لقد يسرت وسائل الاتصال المعاصر التواصلَ الثقافى بين شعوب العالم عبر الأقمار الفضائية وشبكات الإنترنت تلك التى جعلت بعض المفكرين يرى أن العولمة هى تقارب ثقافى بين الشعوب مع توحدهم فى ثقافة مشتركة وما حدث فى الواقع هو اجتياح الثقافات الغربية للثقافات الأخرى وتهديدها والدعوة إلى تعميق ثقافة الغرب الرأسمالى ولهذا لم تتحقق العولمة الثقافية الداعية إلى وحدة الثقافة الكونية وربما يرجع ذلك إلى :

أ – أن الثقافة المعولمة أو التى يراد تعميقها هى فى الواقع ثقافة الغرب الرأسمالى.

ب – أن هويات الشعوب الثقافية تستند على عراقة الحضارات التى تنتمى إليها.

وما العولمة إلا استثمار مكثف لكل أشكال التفوق الغربي، وهذا الاستثمار مجرد من أي معنى إنساني،وهو يستخدم مداخل غير أخلاقية وغير عقلانية أو علمية فى حصد المزيد من المكاسب للغرب الظافر، الذي يريد فرض ثقافته داخل العالم النامي (٢).

وأمام هذه السلبيات اختلف الناس حيال العولمة وانقسموا إلى ثلاثة أقسام قسم يدعو إلى التصدى للعولمة واجتنابها وقسم يدعو إلى الأخذ بها والدعوة والحوار من أجل المشاركة وقسم ثالث ينادى بأن يؤخذ بإيجابيات العولمة وتجنب السلبيات.

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.
(٢) عبد الكريم بكار ،نحن والعولمة ، مجلة المعرفة ، العدد ٤٨ (السعودية : وزارة المعارف ، يونيو ، يوليو ١٩٩٩) ص ٩٠

عولمة التربية والتعليم :

ثمة صراع مستمر بين العولمة والمحلية، العولمة تقلل من أهمية الحدود، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود، والعولمة تعنى توسيع الحدود، فى حين أن المحلية تعنى تعميق الحدود، وفى المجال الثقافي والاجتماعي تعنى العولمة انتقالاً للأفكار والمبادئ وغيرها، بينما المحلية قد تميل فى بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ.

وذلك الغزو الثقافى للقيم وفتح الأسواق وتدفق المعلومات والاتجاه إلى الجودة العالمية كان له آثاره الاجتماعية، فقد أحدثت العولمة تباعداً فى طبقات المجتمع النامى بحيث تتجدد الخريطة الاجتماعية كالتالى :

- فئة باهظة الثراء ترتبط ارتباطاً مباشراً بكل القطاعات الاقتصادية الحديثة التى جلبتها العولمة.
- فئة فقيرة فاحشة الفقر تعيش على ما تخرجه الفئة الغنية من ضرائب للدولة أما الفئة الوسطى فمقدر لها أن تذوب ويصعب فى ظل العولمة تحقق الحراك الاجتماعي.

هذا بالإضافة إلى " أن زيادة الإنتاج نجم عنه أن الاستهلاك فى المجتمع الحديث قد زاد بشكل لم يكن معروفاً فيما سبق كما نجمت عنه مجموعة من القيم تنظم حياة المجتمع فى ضوء زيادة الاستهلاك إذ أن زيادة الاستهلاك ذات قيمة اجتماعية كبرى ومحورٌ لكثير من أجزاء النشاط الاقتصادي [(١)].

(١) حازم الببلاوى، على أبواب عصر جديد، ط٣ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م) ص ٨٠.

"إن تحدى التميز الذاتى والقدرة على المنافسة فى السوق العالمية وإزالة الحدود والحواجز الحمائية قد أوجدت وضعاً جديداً من انكشاف المجتمع العلمى فى مصر لمتطلبات وتحديات الاقتصاد العالمى الجديد.

والتربية هى المسئولة عن مجابهة ذلك .لأن التاريخ قديمه وحديثه يشهد على محورية التربية فى صنع الإنسان وبناء المجتمع، وقيمة الإنسان هى حصاد معارفه وحضارة المجتمع- بدورها- هى المحصلة الجامعة لمعارف أبنائه التى وهبتها إياهم التربية ويؤكد ذلك – إيجاباً – الموقع البارز الذى تحتله التربية فى دساتير الشعوب، ومواثيق الثورات، وشعارات حركات الإصلاح الاجتماعى والدينى"(١).

أمام تيار العولمة الذى شمل كل مناحى الحياة حتى التعليم، فقد أصبح من المتوقع أن يستجيب التعليم للعولمة ويتراجع دور الدولة فى الرقابة على التعليم أو فرض نمط ثقافى تنقله إلى الناشئة، وقد اتجهت بعض الجامعات العالمية بالفعل إلى منح بعض الشهادات عن طريق شبكات الإنترنت التى تعد إحدى وسائل العولمة للهيمنة وقد أصبح التعليم المحلى فى حاجة إلى شهادة عالمية كشهادة " الإيزو" تحدد فيها مواصفات التعليم والمحتوى الذى يدرّس، وهنا يتحول التعليم إلى وسيلة جديدة للقضاء على الثقافات المحلية وتدعيم الهيمنة الغربية وتزداد مسئولية الدول العربية ومن بينها مصر فى مواجهة مثل هذا التيار الداعى إلى تقليص الهويات والفتك بالثقافات.

المسئولية التربوية لمجابهة العولمة :

إن التربية فى البلدان النامية تعانى من العديد من المشكلات المتمثلة فى زيادة عدد السكان حيث إن التنامى السريع للسكان وانهيار الميزانيات المخصصة للتعليم ونقص

(١) نبيل على، الثقافة العربية و عصر المعلومات، مرجع سابق ، ص ٢٨٩.

هذه الميزانيات وعدم مناسبتها للمتطلبات التربوية المعاصرة والتى تعطل تطوير الخدمات التربوية الملائمة يضاعف من مسئولية التربية في القضاء هذه المشكلات .

ويزداد عدد السكان فى الدول الأفريقية بشكل كبير وفى مصر يزداد عدد السكان بشكل مطرد حتى تقضى الزيادة السكانية على المخططات التنموية فى مجال التربية.

ولقد بذلت جهود واضحة فى مجال التغلب على مشكلات التربية الناجمة عن الزيادة السكانية وقد بذلت جهود كبيرة لنشر التعليم إلا أنها جهود لا تزال دون ما تطمح إليه أمتنا المعدة للتفاعل الإيجابى مع العولمة أخذاً وعطاءً بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها فى النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية والنهضة الشاملة(١) و أيضاً من المشكلات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة مشكلة الأمية التي تؤثر على تقدم هذه الدول ، وما زالت الجهود المبذولة ضعيفة لأن علاجها عندما يستطيع الأمي كتابة اسمه في حين يعد عدم إتقان لغة الحاسب الآلي أمية في بعض الدول المتقدمة .

ولذلك أمام أمتنا تحديات جسام وعلى التربية مجابهة هذه التحديات ولا تتوقف عند الكم فى نشر التعليم حيث إن الوضع الراهن تغيرت فيه سبل المعرفة بتدفق المعارف عبر شبكة الإنترنت. "ومن ثم فإن تنمية التفكير تصبح من أخطر مهمات العملية التعليمية ولم يعد هدفها حشد المعلومات ليكون الإنسان المعاصر ذاكرة موسوعية تأخذ من كل شيء بطرف كما كانت فى الماضي مؤهلات المتعلم فى أزمان السلف(٢).

ولهذا يقع عبء كبير على عاتق حكومات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة وعليها أن تعيد النظر في النظم التعليمية ودور المؤسسات التعليمية

---

(١) عبد العزيز السنبل ، كيف نواجه العولمة ، مجلة المعرفة (السعودية) العدد (٤٨) يونيو ويوليو ١٩٩٩م ، ص ٨٠
(٢) حامد عمار، دراسات فى التربية والثقافة، مرجع سابق ، ص ٤٢.

والإعلامية حتى تستطيع مجابهة ما يفرض عليه من الدول المتقدمة التي تستغل العولمة في التأثير على الدول النامية . ولهذا فإن هذه الدول تحتاج إلى تطوير شامل لكل جوانب العملية التربوية من أهداف وطرائق وأساليب ووسائل ومحتويات ومعلم ومتعلم ومناهج بحث ووعي شامل بكل جوانب العملية التعليمية وما يخدمها . ولا بد من تعبئة الجهود المجتمعية وضمان مشاركتها الواسعة . حتى تستطيع تقليل الآثار الناتجة عن العولمة وغيرها

العولمة والبحث التربوى :

للبحث العلمى أثره فى التعبيرات المعاصرة .فقد أثر فى هذه التغيرات وتأثر بها ذلك لأن البحث العلمى يؤدى إلى حدوث هذه التغيرات. وهذه التغيرات قد تحقق نوعاً من الرخاء الاقتصادى الذى ترتفع بمقتضاه المخصصات المالية للبحث العلمى فيندفع قدماً إلى الأمام والبحث التربوى أحد البحوث العملية التى تؤثر بدورها فى التغيرات وتتأثر بها ولا يمكن فصله عن التغيرات المعاصرة. لأنه الأداة التى تنتج المعرفة التربوية الجديدة وهو الوسيلة التى بها يتحقق التقدم فى مجال التعليم ومن ثم يؤثر فى شتى مناحى الحياة وذلك لأن للتعليم ثلاثة أهداف استراتيجية عامة يسعى إلى تحقيقها وهى :

(١) أهداف إنسانية : وهى ما ترتبط بالفرد والإنسان وتحقيقها يحقق للإنسان إنسانيته.

(٢) أهداف اجتماعية : وهى ما ترتبط بالمجتمع وتعمل على استقرار المجتمع بنظمه ومؤسساته وتسعى إلى تطويره نحو الأفضل.

(٣) أهداف اقتصادية : وهى التى من شأنها أن توفر للمجتمع ما يحتاج إليه من قوى بشرية على مستوى عال من التدريب والكفاءة الفنية والمهنية والحرفية[١].

ويسعى التعليم دائماً إلى التطوير والمعاصرة ليجعل أهدافه وغاياته وطرائقه مناسبة لروح العصر ولا يتحقق له ذلك إلا عن طريق البحث التربوى الذى يعد موجهاً للتعليم ومحركاً له ومحدداً لاتجاهاته. فالتعليم يحتاج دائماً إلى نظام معلوماتى فائق السرعة يستطيع أن يتعرف على التغيير فى اتجاهات المتعلمين وطرائق تفكيرهم وتحديد الأهداف التى يسعى التعليم إلى تحقيقها ولا يتم ذلك إلا عن طريق البحث التربوى ويهدف البحث العلمى التربوى إلى الوصول إلى الحقيقة ولذلك يعد البحث العلمى التربوى الذى لا يسعى إلى البحث عن الطريق بحثاً أجوف ولا يستوفى شروط البحث العلمى وبذلك يصبح البحث التربوى ذا أثر فعال لا فى التعليم وحده بل فى الكثير من جوانب الحياة التى يؤثر فيها التعليم.

ولم يكن البحث التربوى بمعزل عن تأثيرات العولمة فحينما "ننظر إلى "العولمة" فى مقابل المحلية علينا أن نضع فى الاعتبار نقطة هامة ألا وهى تأثير المنظمات الدولية على البحث التربوى فى السنوات القليلة الماضية. فبعض هذه المنظمات الدولية مستمر فى إجراء البحوث وتطبيق البرامج محلياً .. ولدى الدول المتقدمة اقتصادياً للقيام بدراسات عالمية. والمثل الواضح لهذا ما تقوم به منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECO) حيث ركزت معظم بحثها التربوى ، على صياغة مؤشرات النظم التربوية[٢].

---

(١) مجدى عزيز إبراهيم، تطوير التعليم فى عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ص ١٨،١٩.
(٢) فران فرى، اتجاهات البحث التربوى المعاصر، ترجمة محمد سلامة أدم، مجلة مستقبليات، المجلد ٢٩، العدد ٣ (جنيف: مكتب التربية الدولى، سبتمبر ١٩٩٩م)، ص ٤٥٥.

فاهتمام مثل هذه المنظمات التربوية العالمية بدراسة مؤشرات النظم التربوية على مستوى العالم هو أكبر مؤشر على امتداد أثر العولمة إلى البحث التربوى الذى من الممكن تسخيره لتحقيق بعض أهداف العولمة الرامية إلى الهيمنة ثقافياً واقتصاديا. وتسعى العولمة إلى تدويل المعارف والبحوث العلمية والتربوية والذى ينعكس بدوره بدوره على البحوث التربوية سلباً وإيجاباً فيرى البعض أن اهتمام المنظمات الدولية ومشاركتها فى مجال البحث التربوى قد تكون لها فائدة إيجابية واضحة" فإن احتكاك مجموعات الباحثين من مختلف الدول بهذه الوكالات الدولية قد عاد بالفائدة على تنمية جماعات البحث فى بلدانهم"(١).

ومن المشاركة الإيجابية للعولمة فى مجال البحث التربوى أن العولمة توفر المعلومات من خلال التدفق المعرفى وكذلك ما يطرأ على البحث التربوى من معايير جديدة تتعلق "بإمكانية إثبات الأشياء والتحقق منها واستخراج نسخة طبق الأصل. وإمكانية التحريف والتشويه والوضوح الشديد أو شفافية بروتوكولات البحث" (٢).

وهذه المعايير المتوقعة فى مجال البحوث التربوية سيكون لها مردودها الواضح على البحوث ونتائجها وسوف تختفى التكرارات فى البحوث والنتائج غير الدقيقة وتتجه البحوث إلى مجالات ذات فائدة فى مجال التربية. بل ويصبح البحث التربوى ذا مستوى عالى فالمعايير التى ستحكمه على مستوى العالم واحدة والنتائج فقط هى المختلفة بحسب حدود التطبيق.

---

(١) فران فرى، اتجاهات البحث التربوى المعاصر، مرجع سابق، ص ٤٥٥.
(٢) أرجون أباديوراى، العولمة والابتكار البحثى، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١٦٠، يونيو ١٩٩٩م، ص ١٢٥.

ومن المتوقع أيضاً أن تتجه البحوث التربوية إلى بحوث الفريق البحثى الذى يعطى نتائج أفضل من البحوث الفردية فى ظل العولمة قد يكون فريق البحث على مستوى العالم تحكمه قيم بحثية وأخلاقيات واحدة. غير أن هذا الاتجاه - تدويل البحث التربوى- تشوبه الشوائب وذلك لأنه فى ظل عدم التكافؤ سوف يصبح هذا التدويل دعماً للفكر الغربى وفرضاً له على مستوى العالم.

وإذا كان الأمر فيه خطورة على الدول النامية من أن تذوب وتنمحى الهوية الخاصة بها ففى الدول العربية الأمر أشد خطورة وذلك لأن الشعوب العربية سريعة التكيف مع ظاهرة العولمة مما يجعل الثقافة العربية فى أزمة حقيقية حيث يتم "بطريقة لا شعورية وتحت أثر تقليد المركز - الدول الدافعة للعولمة - والإبهار بثقافته يتم استعمال طرق تفكيره، مذاهبه إطاراً مرجعياً للحكم دون مراجعة أو نقد"(١).

ولهذا تخضع معظم الأبحاث العلمية والتربوية لمناهج وفلسفات غربية وفى ذلك خطورته على الثقافة العربية والبحث التربوي العربي وفى ظل العولمة تزداد الخطورة حيث تعمق النظريات والفلسفات التربوية الغربية ويزداد أثرها فى البحث التربوي العربي ورغم ما تقدمه العولمة من إيجابيات وخدمات للبحث التربوي إلا أنها تخدم دول المركز بنشر فكرها التربوي والأخطر هو الارتباط الوثيق بين جانبي العولمة الاقتصادي والثقافي ومن هنا تزداد مسئولية البحث التربوي العربى وتشتد خطورة العمل فيه حيث يحتاج إلى فكر ناقد ومحاولة رسم سياسة عربية للبحوث التربوية وإخضاع البحوث التربوية لمناهج عربية خالصة تستطيع الوقوف أما الفكر الغربى الوافد مع تيار العولمة.

---

(١) حسن حنفى، وصادق جلال العظم، ما العولمة ؟، مرجع سابق، ص ٤٩.

ولذلك كان من الضرورى الاهتمام بالبحث التربوى والنهوض به ولزم وجود بنك للمعلومات على مستوى قومى يساعد الباحثين ويمدهم بالمعلومات المطلوبة عن الإمكانات والقدرات الموجودة فى المجال التربوى.

وكذلك لربط مراكز البحوث بعضها ببعض وربطها بالباحثين وتحقيق التواصل بين الباحثين ومحاولة القضاء على النمطية فى البحوث التربوية. ولذلك كان من الضرورى أيضاعلى المؤسسات التربوية والجامعية أن تستفيد مما تقدمه العولمة من تسهيل سبل النشر والاستفادة بالدراسات السابقة عن طريق الشبكة التى وفرت الاتجاه العلمى نحو العولمة وهى شبكة الإنترنت واستغلال الخبرات العالمية وسبل الاتصال الحديثة فى تدريب الباحثين على البحوث التربوية ومنهجيتها.

ولزم توفير الدعم اللازم للبحوث التربوية حتى تستطيع أن تحتفظ بهويتها ولا تنجذب للاتجاهات الغربية وتتحول من وسيلة لتطوير التعليم إلى وسيلة لدعم التبعية للغرب ومحاولة تكوين نظريات عربية قادرة على مجابهة العولمة الثقافية وإعداد استراتيجية عربية ومصرية تسعى البحوث التربوية لتحقيقها وتحديد الأهداف العامة ووضع خريطة بحثية قومية تمنع تكرار البحوث التربوية مع تشجيع الباحثين بتطبيق نتائج بحوثهم ومنع الشكلية التى تصيب الكثير من البحوث التربوية وإيجاد معجم تربوى شامل للمصطلحات التربوية حتى يكون هناك اتفاق على مدلول كل مصطلح بدلاً من تعدد المصطلحات الإجرائية لكل بحث. وتدريب الباحثين على كتابة تقارير البحوث التربوية بشكل يقبل التطبيق حتى لا يُدفع صانعو السياسة التعليمية إلى الإعراض عن البحوث التربوية المحلية وإهمال نتائجها والسعى للاستفادة من البحوث الأجنبية وكذلك

توفير الدعم المالى اللازم للبحوث التربوية لتمكن من تطبيق أدواتها والوصول إلى نتائج دقيقة.

ثانياً : شبكة المعلومات والتدفق المعرفي إنترنت : *Internet*

يشهد عصر الحداثة أو ما بعد الحداثة تطوراً علمياً وتكنولوجيا كبيراً تضيق فيه الفترة الزمنية ما بين ظهور النظرية وتطبيقاتها إذ يحمل التطور التكنولوجي والاتصال بأشاطه الحالية خطر التبعية الثقافية حيث أصبحت المعلومات تتدفق دون هوادة ولا تمتلك الدولة القدرة على منعها وتتوالى المعلومات فى التدفق شبكة الإنترنت التي تعتبر مجموعة من الشبكات المتصلة ولذلك تسمى شبكة الشبكات ويقدر عدد هذه الشبكات فى الوقت الحالى بحوالى ٥٠٠٠٠٠ شبكة يوجد نصفها تقريباً فى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحاسبات الرئيسية المتصلة بالشبكة وصل إلي أكثرَ من عشرة ملايين حاسب بالإضافة إلى عدد كبير من الحاسبات الشخصية والمحمولة التى تستخدم للاتصال بالشبكة فى أوقات متفرقة وقد وصل حجم البيانات المتداولة على هذه الشبكة ما يعادل حوالى ٢٠تريليون حرف فى الشهر الواحد. بمعدل زيادة سنوية تصل إلى ١٠٠٪ (١ تريليون = ١٠٠٠ بليون) (١).

والإنترنت أحدث قناة مفتوحة لتداول المعلومات بمختلف أنواعها على المستوى العالمى مما جعل العالم بالفعل قرية إلكترونية صغيرة لا تعرف الحواجز والحدود السياسية وهى تعتمد على اللغة الإنجليزية وتمكن أى فرد أن يتصل بالآخر فى أى مكان فى العالم عن طريق الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر سواء الموجودة لدى المؤسسات أم تلك التى يمتلكها الأفراد.

---

(١) محمد أديب رياض غنيمى، شبكة المعلومات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧م) ص ٢٥.

وقد استطاع الغرب وأمريكا تحديداً أن يحقق الهيمنة عن طريق هذه الشبكات التي تتولى نشر الثقافة الأمريكية حيث ترمى أمريكا من ورائها إلى تشكيل العالم على نمط أمريكي مقصود يحقق لها السيادة والهيمنة.

ومن أبرز أشكال هذه الهيمنة(١).

١- معظم المواد وتجهيزات الصناعة التقليدية والإعلام بيد الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (الورق – آلات الطباعة – آلات التصوير).

٢- جميع مواد وتجهيزات الاتصال الحديثة بيد المجموعة نفسها ويتحكم فيها كلياً مركز واحد للهيمنة.

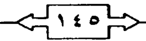
٣- جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسبية والسبرانية وغزو الفضاء وكذلك المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات بيد مركز الهيمنة.

٤- معظم مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية ومواد تصنيعها بيد الجهة نفسها وتعتبر شبكة المعلومات إحدى وسائل الهيمنة للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

بداية الإنترنت :

لقد بدأ الاتجاه إلى استخدام شبكات الربط بين الحاسبات البعيدة ومستخدميها في أوائل الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية " وفي منتصف الستينات في الولايات المتحدة قررت الحكومة الأمريكية تأسيس شبكة تجريبية لخدمة الأغراض التعليمية العسكرية بصفة أساسية ولتسمح لمواقع الأبحاث والتطوير أن يتصل بعضها البعض من خلال الحاسبات ولأن هذه الشبكة تأسست بواسطة الوكالة الأمريكية

(١) حسام الخطيب، أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون العدد الثاني، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩م) ، ص ٢٣٤.



لأبحاث المشاريع المتقدمة *Advanrced Research Projects ajency* فقد استمدت اسمها من الحروف الأولى لاسم هذه الوكالة فأصبح اسم هذه الشبكة *ARPANET* حيث ترمز الحروف الأخيرة *NET* إلى *Network* أي الشبكة وكانت هذه هي الخطوة الأولى أو البذرة الأولى "(١).

" وفي بداية الثمانينات تحولت كل الشبكات الموجودة المتصلة إلى استخدام بروتوكول الاتصال وقد ظهرت شبكة الإنترنت عام ١٩٨٣م واحتوت الشبكة الدولية على ٢١٣ جهاز مضيف Hsts ويقصد بها الأجهزة التي تقوم بتقديم الخدمات على الشبكة وبعد ذلك بثلاث سنوات تقريباً وصل هذا العدد إلى ٢٣٠٨ جهاز "(٢).

وقد ازدادت الأجهزة وازداد معها عدد المستخدمين للشبكة مع زيادة الإقبال على الشبكة حتى وصل العدد إلى ما يزيد على ٩٠ مليوناً ويزداد هذا العدد بشكل مطرد. وتعتمد شبكات الإنترنت على دعامتين هما: نظم الحاسبات ونظم المعلومات وتقوم تكنولوجيا شبكات المعلومات – الإنترنت – على ربط الحاسبات ونظم المعلومات في أنظمة متكاملة على مستويات مختلفة " فقد تشتمل على المؤسسة الواحدة أو تجمع مؤسسات على المستوى المحلي أو المستوى العالمي أو في النهاية قد تشتمل على نظام عالمي متكامل وهناك تطبيقات متعددة لهذه الشبكات مثل التعليم والتعلم عن بعد – الاجتماع والمؤتمرات عن بعد – أنظمة المعلومات التعاونية وغيرها "(٣).

وقد بدأت بعض الجامعات في التطبيق الفعلي لهذا النظام بمنح شهادات جامعية بالدراسة عن طريق شبكة الإنترنت.

---

(١) أيمن العشرى ، شبكة الشبكات ، مرجع سابق ، ص ص ٥ ، ٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٨.
(٣) محمد أديب رياض غنيمى، شبكة المعلومات، مرجع سابق، ص ١٥.

بداية الإنترنت فى مصر:

تعمل شبكة الإنترنت فى مصر منذ عام ١٩٩٣م ودخلت فى البداية عن طريق خط اتصال مباشر *Leased line* مع فرنسا " وفى الوقت الحالى هناك موقعان رئيسيان يعملان كموردى خدمات الإنترنت لباقى المؤسسات والأفراد فى مصر الموقع الأول هو المجلس الأعلى للجامعات (المركز الرئيسى) ويقدم خدماته فى المجالات التعليمية والعلمية والعنوان الخاص بالعقدة الرئيسية لهذا الموقع هو (*freu – eun – eg*) وله سلطة الإشراف على مجموعة من العناوين من الصنف س (*Class C*) يسمح بتوزيع عناوين عدد كبير من المؤسسات بما يصل عدده إلى ٢٥٥ حاسب مضيف (*Host*) والموقع الثانى هو مركز معلومات بمجلس الوزراء ويختصر (*IDSC*) بالاشتراك مع مركز هندسة وتكنولوجيا المعلومات ويختصر (*RITSEC*) ويقدم خدماته إلى القطاعات الحكومية والتجارية فى مصر، وهذا الموقع له سلطة الإشراف على مجموعة من العناوين من الصنف بى (Class B) يسمح بتوزيع عدد كبير جداً من العناوين للحاسبات المضيفة والعناوين الرئيسية الخاصة بهذا الموقع هى (idsc. Gov. Eg) و (ritesc- com – eg)"(١).

شبكات المعلومات فى مصر:

إيماناً من مصر بأهمية شبكات المعلومات تم نشر هذه الشبكات فى عدة اتجاهات تخدم الاتصالات والبحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث وكذلك التعليم والإدارة، ويمكن تحديد شبكات المعلومات فى مصر وهى :

(١) مصطفى رضا عبد الوهاب وآخرون، الإنترنت طريق المعلومات السريع، (القاهرة: المكتب المصرى الحديث ١٩٩٦م) ص ٥٥.

[١] شبكة الجامعات المصرية :

تم إنشاء شبكة الجامعات المصرية عام ١٩٨٧م بالمجلس الأعلى للجامعات يهدف ربط الجامعات فى مصر بحيث يمكنهم المشاركة فى الموارد المختلفة المتاحة لدى كل الجامعات بالإضافة إلى تنفيذ نظم المعلومات المتكاملة. وقد أشرف على تنفيذ الشبكة وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات والتى ساهمت فى إعطاء الدعم الفنى والمادى فى المرحلة الأولى للشبكة وفى عام ١٩٨٩م تم اتصال هذه الشبكة بالشبكة العالمية *Bitnet* من خلال الاشتراك فى الشبكة الأوربية الأكاديمية والبحثية *Earn Eurapeun Academic Nelvaph & Research* والتى اندمجت مع منظمة أوربية أخرى وأصبحت تسمى *Terana Trans – Euapean Reasearch education Netvarh*.

[٢] قطاع التعليم والشبكات :

يشهد قطاع التعليم نشاطاً ملحوظاً فى الشبكات وذلك على ثلاثة محاور رئيسية هى : شبكات المدارس – شبكات التدريب والتعليم عن بعد باستخدام نظام مؤتمرات الفيديو (video – conferencing)- شبكات ربط مراكز المعلومات المختلفة والإدارات التعليمية بهدف دعم اتخاذ القرار التعليمي.

[٣] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء :

يقوم نشاط هذا المركز فى موضوع الشبكات على ثلاثة محاور رئيسية. هى القطاع الحكومى – القطاع الخاص – إنشاء شبكة إقليمية للمنطقة الغربية.

[٤] الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية Enstinet :

بالإضافة إلى تولى هذه الشبكة إتاحة اتصال الجهات البحثية التى تتبع وزارة البحث العلمى وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالشبكة العالمية إنترنت وذلك عن

طريق اتصالها بشبكة الجامعات المصرية بالمجلس الأعلى للجامعات فإنها تقدم خدمات أخرى مضافة بالنسبة لجميع القطاعات فى مصر

[٥] دور الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية Enstinet :

تتبع الهيئة الخدمات الخاصة بالخطوط التليفونية المؤجرة ومن خلال شبكة Egyptnat لنقل البيانات تتيح الاتصال عن طريق بروتوكول x-25[(١)].

المجتمعات العربية وحاجتها إلى التدفق المعرفي :-

الدول العربية جزء من العالم يسعى إلى اللحاق بركب الحضارة وتحقيق التواصل المعرفي والاستفادة من التغيرات المعاصرة والتدفق المعرفي وتعتبر شبكة الإنترنت نتاج المجتمع الغربى وثمرة من ثمرات التطور التكنولوجي الهائل الذي شق طريقه بقوة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

والمجتمعات العربية أكثر المجتمعات حاجة للتدفق الحر للمعلومات ولتوطيد التكنولوجيا وتوسيع آفاق حرية التعبير وإيجاد ضمانات دولية لتطبيق حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ولكن العرب سيجدون صعوبات فى استخدام شبكة الإنترنت وهذه الصعوبات تتمثل فى :

١- القدرة اللغوية على التعامل مع شبكة الإنترنت والتى تتخذ من اللغة الإنجليزية لغة وسبيلاً لنشر معارفها وليس كل العرب لديهم القدرة على التعامل بهذه اللغة.

٢- نقص الخبرات فى استخدام شبكة الإنترنت، حيث إن الكمبيوتر حديث فى بعض الدول العربية ولذلك يحتاج إلى تدريب وخبرة حتى يتمكن المستفيد من استغلاله.

---

(١) محمد أديب رياض غنيمى، شبكة المعلومات، مرجع سابق، ص ص ٦٨ : ٧٢.

٣- نشر بعض القيم المنافية للقيم العربية يؤثر على اتجاه العربي نحو الشبكة والتخوف من استخدامها.

٤- احتكار الغرب للمعرفة والسماح بالقليل منها، حيث تمتلك دول المركز المتحكمة في المعرفة الكثير منها ولذلك لا تسمح بتدفق المعرفة إلا بقدر محدود يضمن لها البقاء في القمة.

٥- عجز التعليم العربي عن مواصلة التقدم واستغلال مصادر المعرفة المتنوعة وثمة مخاوف تجاه شبكة الإنترنت و تتمثل هذه المخاوف في زيادة الاعتماد على شبكة الإنترنت والاستغناء عن الوسائط المعرفية المطبوعة وسوف تتحول الكتب المطبوعة إلى كتب ضوئية على أجهزة الكمبيوتر وسوف تفقد وسائل الإعلام المطبوعة أهميتها نتيجة لهذا التطور الهائل ففي المستقبل سوف تعرض من خلال هذه الشبكة الصحف والمجلات والكتب وسوف يعمل شراؤها بل يكتفي بالاشتراك فقط في الشبكة، غير أن هذه المخاوف قد تحققت بالفعل وبدأت بعض الشركات في تنفيذها. " فقد بدأت شركة P.C washington في تنفيذها وتقوم هذه الشبكة بتسويق الصحف والمجلات والنشرات الإخبارية ومعلومات عن المشاريع وقطاع الأعمال عبر الإنترنت(١).

<u>شبكة المعلومات والتعليم والبحث العلمي والتربوي :</u>

يجب أن يساير البحث والتعليم العصر ويعكس روحه فيتوافق مع متغيراته مستجيباً لها ومؤثراً فيها، وينبغي أن تهدف التربية إلى إعداد الفرد للحياة في بيئة معينة بحيث يتوافق وإياها توافقاً ناجحاً ويتفاعل معها بشكل إيجابي .

---

(١) فرانك كليش، ثورة الأنفوميديا، ترجمة حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والأداب، ٢٠٠٠م) ص ٤١٧.

" وحيث إن المدرسة مؤسسة اجتماعية لذا فإن التوتر والبلبلة اللذين يسودان جميع جنبات العالم الآن والقلق الذى يعلو وجوه الناس بسبب ظروفهم الخاصة التى قد تعود إلى عدم وجود تحديد دقيق لأبعاد قضية (الأصالة والمعاصرة) كذا عدم وجود رأى قاطع بالنسبة للتوجهات التى ينبغي الانصياع لها فى هذا الشأن لسوف يؤثر على خطة سير العمل بالمدرسة وعلى نوعية المقررات والمناهج التى تقدمها"(١).

ولن يقتصر ذلك على التعليم بل سيؤثر بدوره على البحث التربوى وطرق معالجته للمشكلات التى تظهر نتيجة للتغيرات وقد تعترض طريق التطوير والتقدم فى مجال التعليم.

وسوف تستخدم المعلومات بصورة فعالة فى تصميم الوسائل والطرق البديلة لتحقيق أهداف المنظمة أو المشروع باستخدام الموارد المتاحة والبيئة المحيطة وما يمكن أن يستجد حولها(٢).

وهنا يبرز دور شبكة الإنترنت فى دعم المنظمة بالمعلومات التى تخدم أهدافها وتحقق غاياتها.

ولذلك من الممكن للمدرسين استخدام الإنترنت وذلك عن طريق :

- الاتصال بمدرسين فى دول أخرى للتعرف على أحدث الاتجاهات العلمية فى مجال التدريس وذلك بعد نشر الوعى الثقافى بين المدرسين وبيان أهمية الشبكة فى تحقيق التواصل بين المدرسين.

(١) مجدى عزيز إبراهيم، تطوير التعليم فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص ٣٣.
(٢) محمد عبد الغنى حسن هلال، مهارات البحث السريع بالمشاركة، (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، ١٩٩٩م) ص ١٥.

- التعرف على الإصدارات فى مجال التخصص وذلك بإيمان المدرس بمدى التعرف على أحدث الإصدارات فى مجال تخصصه ليحقق التميز والتقدم فى مجال عمله.
- الحصول على برامج وأفلام تعليمية فى مجال التخصص.

يستطيع المعلم عن طريق شبكة الإنترنت أن يحصل على بعض البرامج التعليمية والأفلام فى مجال تخصصه وقد وفرت وزارة التربية والتعليم فى مصر البرامج والأفلام التعليمية التى يمكن للمتعلم أن يستعين بها.

- التعرف على المتبكرات العلمية.
- استحضار بعض المشاهد التى يصعب الوصول إليها عن طريق الشبكة. يستطيع المعلم أن يستحضر بعض المشاهد والأماكن التى يصعب الوصول إليها وذلك لاستخدمها كوسيلة تعليمية.
- استخدام بعض البرامج العلمية المطورة،انتر يستطيع المعلم من خلال الشبكة والاطلاع على البرامج العلمية على مستوى العالم أن ينتقى أفضل وأحدث البرامج فى مجال تخصصه.
- الاستفادة من الخبرات العالمية فى نظم التقويم والامتحانات باطلاع المعلم على نماذج عالمية فى مجال الاختبارات ونظم التقويم والامتحانات أن يستفيد من هذه النماذج فى مجال عمله بل ويمكنه استشارة الخبراء على مستوى العالم.
- الاستفادة من الخبرات العالمية ومشاهدة بعض التجارب عن طريق هذه الشبكة يستطيع المعلم مشاهدة بعض التجارب التى يصعب إجراؤها ربما لنقص الخبرة أو لضعف الإمكانات فتيسر له الشبكة رؤية هذه التجارب.

- عقد ندوات مع العلماء فى التخصص ممن يصعب الوصول إليهم، توفر الشبكة أيضاً إمكانية الاتصال بالعلماء على مستوى العالم فيمكن للمعلم أن يعقد ندوة معهم مع توفير الوقت والمال اللازم لاستدعاء هؤلاء العلماء.
- تيسير الإدارة التعليمية وربطها بالمركز، وقد أخذ بهذا المبدأ فى ربط الوزارة بالإدارات التعليمية على مستوى مصر.
- تدريب الطلاب على استخدام الشبكة لتنمية معارفهم.
- تحقيق التعلم المستمر من خلال الشبكة عن طريق تدريب الطلاب على استخدام الشبكة فيمكن تهيئة الطلاب للتعلم المستمر وكذلك المعلم تنمو حصيلته المعرفية باستخدام الشبكة.
- القيام برحلات ترفيهية من داخل الفصل عن طريق الشبكة يمكن القيام برحلات ترفيهية من خلال الشبكة إلى أماكن يصعب الوصول إليها.
- ولا يقتصر استخدام الشبكة على المدرسين بل إن رجال الأعمال فى استطاعتهم استخدامها وكذلك المؤسسات الصحيفة ودور النشر إلى غير ذلك من الاستخدامات الخاصة بشبكة الإنترنت.

فالشبكة تيسر التواصل العلمي وتحقق القدر المطلوب من المهارات التعليمية والبحثية بوفرة المعلومات ولكنها تظل الشبكة الخادمة للدول الرأسمالية فتعمل على تسطيح المعارف وإضعاف الانتماء الوطني وتقليص دور الدولة فى التأثير على المتعلمين وتراجع القيم الوطنية والدينية وتفقد المتعلم ثقته فى ثقافته المحلية. ولهذا نجد " أن تدخل الأدبيات وسيطاً عدسة مكبرة بين الذات والموضوع، تقضى على الذات والموضوع فى آن واحد وتقضى على إمكانية رؤية الذات بوضوح رؤية مباشرة وممارسة قدراتها المعرفية

اعتماداً على قدرتها على التنظير المباشر للواقع. وتقتضي الرؤية التركيز والدقة والوضوح وليس الغموض ورؤية أشياء وهمية لا وجود لها بديلاً عن الشيء موضوع الرؤية . يصبح النص بديلاً عن الواقع والخطاب بديلاً عن موضوعه واللغة عالماً مستقلاً عن الأشياء وتصبح الأولوية للعلم الجاهل على الجهل العالم"(١).

وسوف تسهم الشبكة فى نهضة البحوث العلمية والتربوية وذلك عن طريق:

١- ربط الباحث بمراكز البحوث حيث " يوجد فى الإنترنت مواقع متعددة تقدم خدمات منفصلة فى موضوعات محددة لمجالات علمية معينة "(٢).

٢- التعرف على نتائج البحوث والاستفادة منها حيث يتيح الإنترنت فرص الوصول إلى الببلوغرافيات لملايين الكتب وتمكنهم من تدقيق المعلومات الببلوغرافية وتحصيلها وفحص العناوين الجديدة وحتى طلبها من المطابع الجامعية(٣).

٣- معرفة الدراسات السابقة لدراسته ومحاولة تحقيق النمو المعرفى حيث يستطيع الباحث عن طريق شبكة الإنترنت الوصول إلى أية مكتبة جامعية أو أية مكتبة بحثية مهمة أخرى وإجراء البحث الببلوغرافى منها.

٤- سهولة النشر والاستفادة من النقد، حيث تيسر شبكات الإنترنت إمكانية نشر النتائج وكذلك إمكانية المشاركة بالأبحاث فى مؤتمرات عبر شبكة الإنترنت حيث يتم فيها الاطلاع على الأبحاث المعروضة واستفادة الباحثين من ذلك.

٥- تقليل التكرار بين البحوث/ بفضل شبكة الإنترنت يستطيع الباحث الاطلاع على الأبحاث السابقة للاستفادة منها وتجنب تكرار البحوث السابقة.

---

(١) حسن حنفى وصادق جلال العظم، مرجع سابق، ص ٢٣٣.
(٢) حامد الشافعى دياب، الإنترنت وشيء من قضاياها فى المكتبات ومراكز المعلومات، المؤتمر العربى الثامن للمعلومات، (القاهرة : ، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧م) ص ٣٨٢.
(٣) حامد الشافعي دياب ، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

٦- الاستفادة من الخبرات العالمية فى مجال بحثه، توفر شبكات الإنترنت فرصة الاطلاع على الأبحاث التى أجريت فى أنحاء العالم والتعرف على خبرات العلماء فى كل مجال.

٧- توفير الوقت والجهد المبذولين فى البحث وبخاصة عن الدراسات السابقة يستطيع الباحث من خلال شبكة الإنترنت التوصل إلى الأبحاث والدراسات السابقة مستفيداً بسرعة البحث على شبكة الإنترنت فيوفر بذلك الوقت الذى كان يضيع فى البحث عن الدراسات السابقة.

٨- إمكانية وضع خريطة بحثية للجامعات المصرية أو على مستوى العالم عن طريق مؤسسات عالمية.

تستطيع الجامعات المصرية من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت رسم خريطة بحثية تمكن الباحثين من الاهتداء إلى أبحاث ذات قيمة توضع على الخريطة البحثية وتمنع تكرار البحوث وتحقق الإفادة منها.

ويستطيع الباحث أن يلمس التغيير فى مجال الحصول على المعلومات عن ذى قبل حيث يجد أن شبكة الإنترنت قد وفرت الجهد والوقت الذى كان يضيع فى السفر وذلك بتوفير المعلومات الخاصة بالبحوث السابقة.

هذا بالإضافة إلى توفير الأموال التى كانت تنفق فى سبيل الحصول على بعض الدراسات السابقة مع توحيد جهة البحث ذات الإمكانات العالية فى الدقة والسرعة مما سهل على الباحثين الحصول على المعلومات والبحث عن الدراسات المطلوبة من مصادرها الأصلية. فيستطيع الباحث فى عصرنا أن يجمع المعلومات من المكتبات فى داخل مصر

عن طريق شبكة الإنترنت حيث توفر بعض المكتبات المصرية الكثير مما تحويه على شبكات الإنترنت وتجعله متاحاً للباحثين.

ويمكن للعاملين في مجال البحوث العلمية أو التربوية الاستفادة من شبكة الإنترنت في تعريفهم بالخبرات العالمية وذلك بوفرة المادة العلمية والدراسات الأجنبية بالإضافة إلى توفير الاستشارة على مستوى العالم مع عقد ندوات عن طريق الشبكة وسيحظى البحث التربوي بإمكانيات وخدمات خاصة على الشبكة وذلك بربط الباحثين ومراكز البحوث بأماكن التطبيق عن طريق الشبكات فيمكن للمعلمين الاطلاع على نتائج الأبحاث التربوية ويمكن للباحثين مناقشة النتائج من خلال تطبيقاتها فى الواقع التعليمي مع إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات عن طريق الشبكة فى جزء من الزمن ربما لا يتجاوز نصف الوقت الذى كان سيستهلك عن المعلومات المطلوبة لخدمة البحث التربوى ومع وجود شبكة الإنترنت فى المدارس من الممكن أن يتحقق الاقتناع من المسئولين بنتائج البحث التربوى ويصبح البحث قادراً على تحقيق أهدافه وتطبيق نتائجه.

ثالثا : الخصخصة :

وتتسع المجالات التى التى تطرأ عليها التغيرات المعاصرة فتشمل الثقافة والاقتصاد والسياسة . فقد استطاعت العولمة استغلال كل طاقاتها فى محاولة تحقيق الهيمنة الغربية وفرض نظمها الاقتصادية على العالم ولهذا سعت بعض دول العالم إلى إصلاح الاقتصاد وذلك عن طريق الخصخصة.

فقد أصبح تحرير رأس المال والليبرالية والخصخصة الوسائل الاستراتيجية الأوربية والأمريكية التى أعلى من شأنها المشروع الليبرالي الجديد لتغدو أيديولوجية تتعهد الدول لفرضها "وبفعل إيمانهم المتطرف بالسوق رأى الحاكمون فى واشنطن ولندن أن

النظام الذى يأخذ بقانون العرض والطلب هو أفضل الأنظمة المتاحة طراً . وصار توسيع التجارة الحرة هدفاً بحد ذاته لا يحتاج إلى تفسير وبالتحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال[(١)].

وقد سادت فكرة اقتصاديات السوق التى هى جوهر الرأسمالية " فالنظام الرأسمالى يقوم على اقتصاديات السوق فى حين أن النظام الاشتراكى يقوم على أساس التخطيط وقد يبدو أن النظامين متعارضان تماماً فنظام السوق هو الأخذ بنظام اللامركزية الاقتصادية *Economic decentralization* فى حين أن نظام التخطيط هو تطبيق الفكرة المركزية الاقتصادية *Economic centralization* ويقوم نظام السوق على ما يعرف بسيادة المستهلك *consumer sovereignty* فالمستهلكون يقومون بتوزيع دخولهم من العمل والملكية أو أيهما على السلع والخدمات المختلفة بحسب أذواقهم وبما تحقق لكل منهم أكبر إشباع ممكن وفقاً لسلم ترتيب أفضلياته[(٢)].

ومع التغييرات العالمية التي تسود مجالات الحياة المختلفة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية ومنها السوق الحرة والتكتلات الاقتصادية متمثلة في الشركات متعددة الجنسيات . فقد أدى هذا إلى انتشار الرأسمالية في البلدان النامية حتى تستطيع مواكبة ما يحدث داخل الدول المتقدمة وذلك عن طريق خصخصة القطاع العام بداخلها . بالرغم من المشكلات التي يسببها ذلك ومنها تقليص العمالة الموجودة في هذا القطاع وأدى هذا إلى ارتباك الأسواق وقطاع الأعمال وزيادة البطالة بين أفراد المجتمع .

---

(١) هارتس بيتر مارتن، هارلد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص ٢٠٢.
(٢) حازم الببلاوى، على أبواب عصر جديد،مرجع سابق ، ص٨٩.

دوافع وأهداف الخصخصة :

لم تنشأ الخصخصة من فراغ ولكن وجدت بعض الدوافع والعوامل التى أدت إلى الاتجاه إليها" وبمعاينة الدول التى اتجهت نحو الخصخصة يتبين بأن هناك دافعين أساسيين للخصخصة، الدافع الأول يعود إلى تضخم القطاع العام وصعوبة مواكبة مصروفاته المتنامية، والدافع الثانى يرجع إلى بروز قناعة دولية (وخاصة بعد ما أخفق النظام الاقتصادى كبديل للإدارة الاقتصادية) بأن إدارة الأنشطة الاقتصادية تتطلب مهارات تجارية ومالية وإدارية وفنية عالية، التوجه نحو العملاء، وهى صفات يفتقر إليها القطاع العام"(١).

ويتبين من ذلك أن الدوافع هى :

١- تضخم القطاع العام.

٢- الاقتناع بالرأسمالية كبديل للاشتراكية التى فشلت فى بعض الدول

أما عن أهداف الخصخصة فتختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكاناتها وطبيعتها والدافع إلى هذا الاتجاه. فتهدف الخصخصة إلى فتح مجالات جديدة لمشاركة القطاع الخاص وتوسعة نطاق المنافسة وتوطين رؤوس الأموال المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة .

ومن أهداف الخصخصة : (٢)

١- تقليص المصروفات الحكومية وزيادة الإيرادات العامة.

٢- رفع الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية.

٣- رفع مستوى الخدمات وتطوير خدمات المشتركين أو العملاء.

---

(١) مهدى إسماعيل الجزاف، الجوانب القانونية للخصخصة، مرجع سابق ، ص ٢٩٢.
(٢) مهدى إسماعيل الجزاف، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

٤- توسعة نطاق مشاركة المستثمر المحلى والأجنبى فى الأنشطة الاقتصادية.

٥- توفير فرص عمل حقيقية على المدين المتوسط والطويل للعمالة الوطنية.

٦- إعادة توزيع ثروات البلاد على شرائح أعرض من المجتمع.

٧- تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

٨- تنمية سوق رأس المال.

بدأت مصر تطبيق الخصخصة من خلال بيع بعض شركات القطاع العام التي كانت تمتلكها الدولة وذلك بتوسيع نطاق مشاركة المستثمر المحلي والأجنبي في الأنشطة الاقتصادية وتقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادي غير أن الاتجاه إلى الخصخصة لم يوفر فرص عمل بل كان مسبباً فى زيادة نسبة البطالة نتيجة للاستغناء عن بعض العمال ولم يحدث أن تم توزيع ثروات البلاد على شرائح أعرض من المجتمع غير أنه من الملاحظ أن ثروات البلاد قد تجمعت فى أيدي بعض أفراد المجتمع وهم المستثمرون .

مجالات الخصخصة :

لا تقتصر الخصخصة على جانب دون آخر بل تشمل كل مجالات الحياة من صحة وتعليم واتصالات سلكية ولاسلكية وشبكات الصرف الصحي والمياه والصناعات بأشكالها والزراعة والسياحة والنقل البرى والجوى والبحري.

ومن أشكال الخصخصة : (١).

---

(١)محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق،الخصخصة أفاقها وأبعادها،(دمشق:دار الفكر،١٩٩٩م) ص ص١٦٧: ١٧١

(أ) تخصيص الإدارة : ويتضمن :

١- **عقود الإدارة** : وهى العقود التى تبرمها الحكومة أو الجهة العامة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات.

٢- التأجير : وتتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة.

(ب) البيع الجزئي :

تلجأ بعض الحكومات إلى بيع جزء من أسهم أو حصة المنشأة العامة كخطوة تمهيدية نحو نقل الملكية إلى القطاع الخاص بشكل كامل ويكون الغرض أحياناً إقامة قطاع مشترك ومشاركة القطاع الخاص فى الإدارة.

(جـ) نقل الملكية أو الإدارة والعمال :

لجأت الحكومة التشيكية وبعض الحكومات فى رابطة الدول المستقلة ودول أوربا الشرقية إلى خصخصة المنشآت العامة الصغيرة نسبياً بنقل ملكيتها إلى الإدارة والعاملين فيها.

(د) الاكتتاب :

طرحت بعض دول أوربا الشرقية اكتتاباً عاماً على المنشآت المطروحة للخصخصة على المواطنين بشكل عام وذلك من منطلق توسيع قاعدة الملكية.

(هـ) البيع الكلى المباشر :

وهو أكثر الطرق انتشاراً لنقل الملكية حيث شكلت خلال السنوات الماضية حوالى ٨٠٪ من إجمالى المعاملات خلال السنوات (١٩٨٨-١٩٩٣) ونحو ٥٨٪ من إجمالى الإيرادات وشكلت هذه الطريقة أيضاً ٨٦٪ من إجمالى المعاملات عام (١٩٩٤).

تكاليف الخصخصة وآثارها فى الدول العربية :

رغم أن الدافع لعملية الخصخصة هو إيجاد موارد إضافية للدولة لتسديد مديونيتها والقضاء على الدين وتقليص أعبائه هذا بالإضافة إلى توفير موارد كافية للقيام بمشروعات عامة فى البنية التحتية أو غيرها إلا أنه قد تبين من " تجارب العديد فى هذا المجال محدودية الأثر المادى ، والعائد الصافى لتلك المبيعات بالمقارنة مع العائد السنوى لأرباح تلك المشروعات ، فإن العائد الصافى لمبيع هذه المشروعات لا يتناسب مع الإيرادات المتوقعة بل يشكل خسارة فعلية لتدفقات سنوية تسهم فى تمويل الموازنة العامة للدولة حققت الشركات الصناعية (١١٥) المطروحة للبيع فى مصر ربحاً صافياً للدولة يقدر بـ ١٧٠٠ مليون جنيه مصرى عام (١٩٨٩/١٩٩٠) وكانت محصلة عمل هذه الشركات (٧) شركات خاسرة بلغت خسارتها (٨٠) مليون جنيه فى حين حققت (١٠٨) شركة ربحاً صافياً خلال الفترة نفسها إذن بيع الشركات يفقد الموازنة تدفقاً سنوياً بقيمة (١٧٠٠) مليون جنيه[(١)].

ويتضح من ذلك أن مردود الخصخصة بالمقارنة بربح الشركات الدائم – قليل ويشكل خسارة حيث كان المردود لا يناسب الأرباح وقد كان عائد بيع الشركات أقل من الأرباح المتوقعة من هذه الشركات.

وقد ترتب على نقل الملكية فى الدول العربية ما يلى [(٢)]:

١- ازدادت مديونية الدول العربية من ١٤١٤١٧ مليون دولار عام (١٩٩٠) إلى ١٥٧٧٣٨ مليون دولار عام (١٩٩٥).

٢- ازدادت معدلات البطالة والفقر.

---

(١) محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، مرجع سابق، ص ١٧٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٠.

٣- لم تتحسن معدلات الاستثمار.

٤- مازالت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة بدرجة كبيرة.

٥- أصبحت الدول العربية ذات قدرة محدودة على دفع عملية التنمية وتوجيهها نتيجة لتطبيق برامج التعديل الهيكلي.

٦- ضعف القدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

قد تكون الزيادة فى مديونية البلاد العربية بسبب الخصخصة وذلك لاهتمام بعض الدول العربية باستغلال العائد من بيع الشركات فى تكملة البنية التحتية مما جعل بعض الحكومات تلجأ إلى الدين الخارجي والذي أدى إلى زيادة المديونية.

وقد أدى نظام الخصخصة إلى زيادة نسبة البطالة التى نتجت عن استغناء المؤسسات الخاصة عن الكثير من العمال والموظفين الذين خلقهم القطاع العام ولم يود ذلك إلى تحسن معدلات الاستثمار فقد قفز إلى الساحة بعض المستثمرين الانتهازيين حيث لجأ هؤلاء إلى الاقتراض من الدولة دون إحداث أى تنمية اقتصادية مما أدى إلى صعوبة تحقيق تنمية اقتصادية وتكامل اقتصادي عربي.

الخصخصة ما بين المؤيد والمعارض :

تختلف وجهات النظر حول الخصخصة فثمة آراء تلمح فى الخصخصة خروجاً من مأزق الفشل الذى وقع فيه القطاع العام وآراء ترى أن القطاع العام هو صمام الأمان للاستقرار وأمن المجتمع وسلامته ولكل مبرراته.

مبررات وجود القطاع العام : (١).

١- أن وجود قطاع عام أمر ضروري لقيادة التنمية وتوجيهها فى المسارات التى تكفل بناء قواعد متينة للنهضة الزراعية والصناعية والاجتماعية المستقلة على المدى الطويل ولقد بات من المؤكد فى ظروف دول العالم ومصر خصوصاً أن غياب القطاع العام يعنى عدم قيام الصناعات الاستراتيجية.

٢- من الأسباب التى دعت إلى قيام القطاع العام فى الماضي ولم تفقد وجاهتها فى الوقت الراهن الحاجة إلى دفع الاقتصاد دفعة كبرى إلى الأمام بتنفيذ برنامج استثماري ضخم ومتنوع.

٣- ومن الاعتبارات المهمة التى دعت إلى قيام قطاع عام لدفع عجلة التنمية مع حماية المجتمع من شرور الاحتكارات الخاصة والتركيز فى الثروة.

٤- أن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوظيفية وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية فى أية دولة تسعى إلى القضاء على روابط التبعية وإرساء قواعد الاستقلال.

٥- أن إقامة قطاع كبير ومؤثر ضمانة ضرورية لفاعلية التخطيط الذي ينعقد الإجماع على أن قدراً منه ضروري في كل الأحوال.

٦- قيام القطاع العام كان ولا يزال ضرورياً لتمهيد المناخ السياسي الملائم للتنمية المستقلة ولقيام المشاركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهما عنصران وهدفان رئيسيان من عناصر وأهداف التنمية المستقلة.

---

(١) حازم الببلاوى، التغيير من أجل الاستقرار، مرجع سابق، ص ص ١٢٤ : ١٢٩.

٧- ينبغي أن يضاف سبب آخر إلى الأسباب السابقة فالعالم الثالث اليوم فى أزمة طاحنة نتيجة للطريق الخاطئ للتنمية الذي سار فيه الكثير من بلدانه . والذي كان من أخطر سماته الإفراط فى الاستدانة الخارجية وإهمال حشد الموارد وتعبئتها لزيادة الطاقات الإنتاجية.

٨- إضافةً إلى ما تقدم تجدر الإشارة إلى أن النظرة المستقبلية بعيدة المدى تقتضي بقاء القطاع العام وتوسعه المستمر وأن وجود القطاع العام ونموه المستمر هو أمر تفرضه فى المقام الأول حاجات الأمن القومي الذي ارتبط على الدوام بوجود دولة مركزية فى مصر.

ونتيجة لإحساس الكثير بأهمية القطاع العام ظهرت الاعتراضات على الخصخصة والتى ترى أن الخصخصة قد تسهم بتضخم رؤوس الأموال فيطغى على السياسة ولهذا تظهر المخاوف من الخصخصة كنظام اقتصادي وظهور الآراء غير الواثقة فى كفاءة هذا النظام فى تحقيق ما يحلم به البعض وثمة آراء مؤيدة للخصخصة ترى أن هناك مشكلات فى التنفيذ أخطر من الاختلاف على مبدأ الخصخصة تضعه بعض الاعتبارات التى يجب الأخذ بها ووضعها فى الحسبان وهى : (١).

١- أن زيادة دور القطاع الخاص ليس معناه تقليص دور الدولة بل على العكس المطلوب هو زيادة دور وكفاءة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢- أن زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، إنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد فى استخدام الموارد الاقتصادية ولذلك فإنه لا ينبغي أن يؤدى توسيع دور القطاع الخاص إلى إهدار اعتبارات الكفاءة والمنافسة.

(١) حازم الببلاوى، التغيير من أجل الاستقرار، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م) ص ص ١٢٩ : ١٣١.

٣- أن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعنى فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة وإنما يعنى أن يتحمل مسئولية كاملة، وبوجه خاص ينبغي التذكر أن أهم ما يميز اقتصاد السوق ليس فقط سعيه إلى الربح وإنما أيضاً قدرته على تحمل الخسائر.

٤- أن الأهداف الاجتماعية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية فى الكفاءة وزيادة النمو، بل إن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والشعور بالأمن الاقتصادي أمر لا غنى عنه لكل نمو اقتصادي.

٥- أن المشاكل التنفيذية لتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص ليست أقل أهمية من المسائل المبدئية فينبغي الحرص فى اختيار معايير الشركات التي تختار لهذا الغرض.

ويرى الباحث أنه من الأفضل الإبقاء على القطاع العام بجوار القطاع الخاص لضمان المنافسة مع محاولة إصلاحه ومتابعة إدارته حيث إنه يمثل الاستقرار الاجتماعي وضمان سلطة الدولة فى الرقابة ومتابعة الأسعار ومنع الاحتكار ويحقق الدخل المستمر للدولة فيمكن توظيفه فى تسديد الديون والقيام بالمشروعات فى البنية التحتية ومنع الاحتكار وضبط الأسعار، وبالإدارة الجيدة وحسن المتابعة يمكن تقليل الخسائر فى شركات القطاع العام، أما الخصخصة فقد تؤدى إلى الاحتكار والتدخل فى الشئون السياسية لارتباط السياسة بالاقتصاد هذا بالإضافة إلى أن القطاع العام يضمن الاستقرار السياسى بخلاف الخصخصة رغم زيادة الأموال إلا أن الوضع لا يدعو إلى الطمأنينة والاستقرار حيث تؤدى الخصخصة إلى الاستغناء عن العديد من العمال وقد ظهر ذلك فى محاولات الحكومة للإصلاح الاقتصادى.

" وقد سارت الحكومة فى إصلاح الشركات العامة المراد بيعها فى طريقين: أولهما التخلص من العمالة الزائدة بها عن طريق برنامج المعاش المبكر فضلاً عن عدم إحلال ما يخرج من العمال من الخدمة لأسباب طبيعية كالتقاعد والوفاة والمرض المزمن، وثانيهما سداد جانب من مديونية الشركات للبنوك وكان من المقرر فى المراحل الأولى للخصخصة أن نوجه حصيلة بيع الشركات الرابحة لتمويل ما يسمى بإعادة هيكلة الشركات غير المباعة أى تمويل برنامج المعاش المبكر وسداد أو إعادة جدولة الديون المستحقة على الشركات للبنوك وهذا القرار سرعان ما تعدل بحيث لم يعد يخصص لهذا الغرض سوى ثلث حصيلة البيع بينما يتوجه الثلثان إلى الخزانة العامة لسداد جانب من الدين العام وربما لتمويل بعض الأنشطة الأخرى للحكومة.

مكانة الدولة فى ظل الخصخصة :

لقد عاشت مصر فى ظل النظام الاشتراكي فترة من الزمن كانت الدولة هي المسئولة عن التجارة وتمثل دور الدولة فى القطاع العام الذي أنشئ لضبط الحركات التجارية فى مصر، ولما اتجهت مصر إلى الخصخصة وإلى اقتصاديات السوق تغير دور الدولة فأصبحت النظرة تختلف فثمة آراء ترى أن الدولة تراجع دورها ولم تعد مهيمنة على السوق كما كانت من قبل بل لم تعد لديها القدرة على السيطرة على رؤوس الأموال.

و دور الدولة لم يتقلص وإن تغير فما زالت الدولة هي ذات السلطة وتقليص دور القطاع العام ليس تقليصاً لدور الدولة، بل على العكس فإنه يتيح الفرصة لكي تتدخل الدولة بسياساتها الواعية لضبط نشاط القطاع الخاص " فإذا كان تحديد دور الدولة الاقتصادي فى ظل السوق وهو ما يبدو أنه أصبح من المتعارف عليه مناقشته حالياً تحت اسم التخصصية يتطلب تخلي الدولة عن دورها كمنتج بشكل عام، فإنه لا يعني البتة أن

تتخلى عن دورها كسلطة تتمتع – وحدها دون غيرها – بحق القهر المشروع فللدولة دور اقتصادي لا بديل عنه فى نظام السوق وهو دورها كسلطة وليس كتاجر أو منتج "(١).

غير أن دور الدولة قد تراجع فى ظل الخصخصة حيث ضعفت قدرة الدولة على التحكم فى الأسعار ومراقبة الأموال.

التعليم والبحث العلمي والتربوي فى ظل الخصخصة :

تشتمل الخصخصة كل مجالات الحياة الاقتصادية بما فى ذلك الجوانب الاقتصادية للثقافة، فللثقافة جانب اقتصادي مهم، فالكتاب والفيلم والفيديو قد أصبح سلعة رئيسية يمكن أن تكون أحد أهم الصادرات، فأهم صادرات الولايات المتحدة بعد الطائرات هى الخدمة الإعلامية (كتب- تليفزيون- اسطوانات- صحافة).

وتستطيع مصر أن تطور هذه الصناعة المهمة فى مجال الثقافة فصناعة الكتاب وإنتاجه وكذلك الاسطوانات مجال تستطيع من خلاله المنافسة "وقطاع التعليم يدعم التوجه إلى الخصخصة والاعتماد على آليات السوق، بل يمكن القول إنه يسبق الدولة ببضع خطوات فى هذا المضمار وقد تمثل ذلك فى حركة إنشاء المدارس الخاصة – بأنواعها ومستوياتها الرئيسية – وخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى، كما تمثل فى إنشاء ما يسمى "التعليم المفتوح" والمعاهد الخاصة والتخطيط لإنشاء الجامعة الأهلية، وكذلك فى التحريك التدريجى لرسوم الدراسة والامتحانات فى مدارس الدولة وجامعاتها"(٢).

وقد ظهر ذلك جلياً فى المدارس الخاصة التى انتشرت فى مصر فى الآونة الأخيرة والتى هدفت إلى الربح فى المقام الأول، وقد اتجهت بعض الدول نحو خصخصة التعليم

---

(١) حازم الببلاوى، دور الدولة فى الاقتصاد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م) ص٤٩.
(٢) فايز مراد مينا، التربية والتغير الاجتماعى فى مصر، المؤتمر الأول للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية بكفر الشيخ، جامعة طنطا، ٥-٧ فبراير ١٩٩٤م، ص ٥.

كالولايات المتحدة الأمريكية حيث يسير التعليم على نهج صناعات أخرى مرت بموجات من الإصلاح سببها المنافسة ووسائل التشغيل، ووسائل الاتصال والنقل والرعاية الصحية.

" وتقدر مؤسسة إيديو فينشرز بأن شركات التعليم الربحية حققت عام ١٩٩٨ عوائد بلغت ٨٢ بليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٢٥٪ عن عائداتها لعام ١٩٩٧م، ومن المتوقع أن تصل عائدات هذه الشركات إلى ٩٩ بليون دولار أمريكي هذا العام (١٩٩٩م) لترتفع بعد ذلك إلى ١٢٣ بليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٠م"(١).

وثمة توقعات مستقبلية للمزيد من الاستفادة من الثورة الحالية في مجال المعلومات والاتجاه بالتعليم نحو الاستثمار والخصخصة وحينما تهيأ المدارس على أنظمة حديثة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة " فإن طريق المعلومات السريع سوف يساعد على رفع المقاييس التعليمية لكل فرد من الأجيال القادمة، وسوف يتيح الطريق ظهور طرائق جديدة للتدريس ومجالاً أوسع للاختيار وسيكون بالإمكان توفير مقررات دراسية عالية الجودة بتمويل حكومي مجاناً، وسيتنافس البائعون من القطاع الخاص على تجويد المواد المجانية، ربما كان البائعون الجدد مدارس حكومية أخرى، أو مدرسين بالمدارس الحكومية أو مدرسين متقاعدين يعملون لحساب أنفسهم أو برامج للخدمة المدرسية المعتمدة على طريق المعلومات السريع، والمدارة من قبل شركات خاصة تريد أن تثبت إمكاناتها"(٢).

وسوف يساعد هذا الاتجاه الطلاب والمعلمين على سرعة الحصول على المعلومات وربما ساعدت الخصخصة على تقديم برامج تعليمية متطورة لصالح الشركات الخاصة من

---

(١) مارك دوش، الشركات الربحية تصلح التعليم، ترجمة مجلة المعرفة، مجلة المعرفة، (العدد ٥٠) (السعودية وزارة المعارف ، أغسطس ١٩٩٩م) ، ص ص ٥٤ ، ٥٥.

(٢) بيل جيتس، " المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل) ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣١) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٨م) ص ٣٢٠.

أجل الدعاية كما فعلت بعض الشركات الأمريكية التى قدمت شبكات الكيبل للمدارس التى تقع فى إطار عملها.

وقد ظهرت بعض اتجاهات الخصخصة فى التعليم فى مصر حيث ظهرت المدارس الخاصة التى تقدم البرامج التعليمية بشكل أفضل من المدارس الحكومية.

وتشمل الخصخصة حتى مجال البحث العلمى التربوى فيتأثر بهذا الاتجاه حيث يتوقع أن يدفع الاتجاه إلى إعداد البحوث الخاصة بالمنشأة الصناعية أو المؤسسة التجارية أو حتى المؤسسات التعليمية الخاصة والممول من قبل أصحاب هذه الهيئة، ونتيجة للشبكات المعلوماتية لم يعد البحث العلمى التربوى فى العصر الحديث عمل فرد عبقرى بقدر ما هو نتيجة لعمل مجموعة من الباحثين فى فروع مختلفة ومتكاملة " وبحيث يتوافر لها إمكانيات مالية ومعملية ضخمة تمكنهم من إجراء البحوث والتجارب وهكذا نجد أن البحث من أهم المجالات التى تظهر فيها مزايا الإنتاج الكبير "(١).

وشبكة الاتصال "الإنترنت" تمثل أحد وجوه خصخصة المعرفة حيث لقيت البحوث مساعدة كبيرة من الإنترنت نتيجة لما قدمته من إمكانيات الباحثين للاتصال بشتى المراكز البحثية والحصول على المعارف وبذلك يتأثر البحث العلمى بالاتجاه إلى الخصخصة وتترك الخصخصة آثارها عليه إيجابية وسلبية.

الآثار الإيجابية للخصخصة :

١- توفير المعلومات للبحث : حيث تتجه شركات القطاع الخاص إلى الاهتمام بالبحث العلمى وكذلك الاهتمام بتوفير المادة العلمية واعتبارها سلعة تتم فيها المنافسة لتحسين وتجويد العرض وذلك بتوفير الاتصال عبر شبكات الإنترنت "

(١) حازم الببلاوى، على أبواب عصر جديد، مرجع سابق، ص ٥٩.

وهى عبارة عن وسائط قوية لجمع معلومات لأداء السوق أو المنتج أو البحث التنافسي ، وكتابة لأى فرضي أو كتاب أو فهم اتجاهات السوق . فبدلاً من الذهاب لمكتبة وقضاء ساعات فى محاولة لإيجاد المعلومة الصحيحة والتى غالباً ما تكون قديمة بمرور الوقت الذى نشرت فيه يمكن للمستعلمين الوصول للمعلومة الحالية فى حدود دقائق"(١).

٢- توفير الدعم اللازم للباحثين عن طريق المؤسسات الخاصة

تحتد المنافسة وتسعى كل مؤسسة إلى تجويد المنتج وتحسين سبل عرضه فتلجأ إلى الدراسة العلمية وإجراء البحوث وتوفر للباحثين الدعم اللازم للاستفادة بنتائج أبحاثهم.

٣- التشجيع على البحث العلمي التربوي لصالح المؤسسات الخاصة

تستفيد المؤسسات الخاصة من نتائج الأبحاث فتشعر بقيمة الأبحاث العلمية فتشجع عليها وتعمل على تنشيطها ودعمها.

٤- سهولة الاتصال بين الباحثين عبر شبكة الإنترنت

تعمل الشركات الخاصة بفضل ما تمتلكه من إمكانيات مادية على توفير خطوط وشبكات الإنترنت وذلك يهيئ الفرصة للباحثين للاتصال بغيرهم من الباحثين على مستوى العالم عبر هذه الشبكة.

٥- التغلب على الكثير من المشكلات البحثية كندرة المادة العلمية والقصور المادي والإمكانات.

---

(١) فاروق سيد حسن، الإنترنت الشبكة العالمية للمعلومات، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م) ص ص ٦١،٦٢.

سيوفر الدعم المادي للباحثين وكذلك الاتصال عبر شبكة الإنترنت والاستفادة بالمعلومات المعروضة من خلال الشبكة وستعمل المؤسسات الخاصة على توفير الإمكانات اللازمة للبحث للاستفادة به ولارتباطه بخدمات المؤسسة.

٦- الاتجاه إلى التميز فى البحث تلبية لسوق العمل:

يخضع سوق العمل لمقاييس الجودة والعرض والطلب ففي ظل العولمة سيكون الدافع للبحث العلمي والتربوي هو التجويد والتحسين فى مجال العمل ولذا سوف يتجه البحث إلى التميز ليحقق ما تطلبه المؤسسات الخاصة.

٧- ربط البحوث العلمية التربوية بالواقع ومحاولة تطبيعها

سوف تصبح البحوث العلمية وثيقة الصلة بالواقع لأنها أجريت خصيصاً لمشكلات واقعية ترغب المؤسسات فى مجابهتها، وسوف يتم تطبيق النتائج للتغلب على المشكلات.

٨- الاهتمام بالقضايا الماسة الملحة :

سوف تجرى البحوث على المشكلات الملحة والشديدة حسب أهميتها وضخامة أثرها وسوف تتجنب القضايا التافهة.

٩- بث روح التنافس بين الباحثين :

يسعى الباحثون إلى التجويد فى أبحاثهم والمنافسة لإظهار التميز فى نتائجهم، نظراً لاهتمام أصحاب الشركات الخاصة بالأبحاث الجيدة ذات النتائج الصادقة

١٠- الإحساس بقيمة البحث وجدواه ينشط الباحث للعمل

يشعر الباحث بأهمية بحثه وسيؤدى إلى نشاطه واهتمامه ببحثه للاهتمام بالبحث العلمي وتطبيق نتائجه

١١- سرعة إنجاز البحوث :

المشكلات الواقعية فى المؤسسات تجرى لها البحوث من أجل حلها ولهذا سيتجه الباحثون إلى الإسراع فى إنجازها للتغلب على المشكلة لأن الوقت محسوب على هذه الشركات.

١٢- التغلب على مشكلة الروتين ومواعيد البحوث :

يعرض البحث وتطبق نتائجه فور الانتهاء منه ، فلا تخضع للروتين الموجود الآن فى الجامعات من ارتباط البحث بزمن لا يعرض إلا بعد انتهاء المدة المحددة له.

١٣- سوف تسهم الشركات ورجال الأعمال وأصحاب المدارس الخاصة فى تمويل بعض البحوث التربوية.

الآثار السلبية المتوقعة للخصخصة :

١- إهمال بحوث التوقعات المستقبلية :

ربما تتم بحوث لتوقعات مستقبلية قصيرة الأجل تخص المؤسسات الخاصة، ولكن قد تهمل بحوث التوقعات المستقبلية بعيدة الأجل لرغبة القطاع الخاص فى الكسب السريع.

٢- قلة البحوث النظرية :

قد تتقلص البحوث النظرية وذلك لأن البحث العلمي التربوي فى ظل الخصخصة سيكون ملبياً لحاجة المؤسسات وسيكون قاصراً عليها.

٣- قصر البحث على الباحثين المشهورين والاتجاه إلى الاحتكار طالما ارتبط البحث بسوق العمل وبمشكلات المؤسسات الخاصة فليس لدى المؤسسات الخاصة قدرة ولا طاقة لتحمل تدريب الباحثين ولكنها ستسعى إلى الباحث البارع المعروف وتتعاقد معه على أبحاثها وستضيع الفرصة على صغار الباحثين غير المشهورين.

٤- الاتجاه إلى البحوث العملية وإهمال بحوث الترف العلمي :

سوف تتجه الأبحاث إلى المجال العلمي الذي يحقق الرضا لأصحاب الشركات الخاصة والدخل للباحث، وسوف تهمل أبحاث الترف العلمى أو يقل البحث فيها.

٥- تراجع مكانة الباحثين فى ظل سيادة رأس المال الخاص وتحكم أصحاب رؤوس الأموال.

سيصبح الباحثون مجرد موظفين لدى المؤسسات الخاصة وسوف يخسرون مكانتهم التى ظلوا يتمتعون بها قبل هذا الاتجاه.

٦- تعدد الانتماءات البحثية وصعوبة تحقيق الاتجاهات القومية للبحث

ستجرى لمن يدفع على حسب اتجاهه وسوف تتقلص الاتجاهات القومية فى البحث وذلك لأن أصحاب المؤسسات قد يكونون هيئات أجنبية.

وهذه الآثار سوف تتحملها الدول النامية دون الدول المتقدمة ذلك لأن الدول النامية تخضع فى توجهاتها للفلسفات الغربية لأن الغرب هو المركز الدافع للعولمة وهو القوة الثقافية والاقتصادية إذ إنه يمتلك الثقافة ولديه القدرة على المنافسة غير أنه من الممكن للدول النامية الاستفادة من الآثار الإيجابية للخصخصة مع محاولة تجنب الآثار السلبية التى تتركها على الأبحاث العلمية التربوية، وذلك بدعم مراكز البحوث وتمويل البحوث الخاصة بالتوقعات المستقبلية بعيدة المدى مع تدريب كوادر جديدة على البحث العلمى التربوى والاهتمام ببعض البحوث النظرية التى تخدم الاتجاهات القومية للدولة مع تدريب الباحثين فى مراكز بحثية خاصة بالدولة تحافظ الدولة على انتماء الباحثين.

رابعاً : اتفاقية الجات :

لقد ارتبطت التجارة بالسياسة بعد الحرب العالمية الثانية، وانقسم العالم إلى معسكرين معسكر شرقي اشتراكي يسير وفق نظريات " كارل ماركس " ومعسكر غربي يسير وفق نظريات " آدم سميث " المفكر الاسكتلندى ، والذى اعتقد فى أهمية تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى فى النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية ولم يستقر هذا النظام حتى انهيار الاتحاد السوفيتي فأدى ذلك إلى توجه العالم نحو نظام عالمى جديد، وأصبحت السيادة للفكر الرأسمالى فكر" آدم سميث ".

وقد اتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بظهور التكتلات التى زادت على الستين مثل (الآسيان – النافتا – إيبك – الميركور) إلى غير هذه التكتلات على مستوى العالم.

وينعكس هذا التطور على الأداء الاقتصادي العربي بطبيعة الحال مما يستدعى تنسيقاً وعملاً عربياً اقتصادياً مشتركاً، وأهمية ذلك تعليمياً تبدو فى حجم الإنفاق الضخم الذى ينتظر المنطقة العربية فى مجال التعليم وهو أمر يستحق الدراسة والاهتمام.

مفاوضات اتفاقية الجات : -

مرت اتفاقية الجات بثماني جولات فى الفترة من ١٩٤٧-١٩٩٣ وهى:(١).

١- جولة جنيف ١٩٤٧م وشاركت فيها ٢٣ دولة واقتصر نطاقها على تبادل التنازلات الجمركية.

٢- جولة آنس (فرنسا) ١٩٤٩ وشاركت فيها ١٣ دولة.

٣- جولة توركاى (إنجلترا) ١٩٥١ وشاركت فيها ٣٨ دولة.

٤- جولة جنيف ١٩٥٦ وشاركت فيها ٢٦ دولة.

٥- جولة ديلون (جنيف) ١٩٦٠-١٩٦١ وشاركت فيها ٢٦ دولة.

---

(١) حازم الببلاوى، دور الدولة فى الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

٦- جولة كنيدى (جنيف) ١٩٦٤-١٩٦٧ وشاركت فيها ٦٢ دولة.

٧- جولة طوكيو (جنيف) ١٩٧٣-١٩٧٩ وشاركت فيها ١٠٢ دولة.

٨- جولة أورجواى ١٩٨٦ : ١٩٩٣.

ولقد أدى هذا الاتجاه – تحرير التجارة الدولية – إلى زيادة التدفقات الرأسمالية بشكل ملحوظ عبر العقد الأخير، وأكسب دور الشركات متعددة الجنسيات بعداً جديداً يرمى إلى استثمار الميزات النسبية لهذه الدول للتوسع فى الإنتاج من داخل أراضيها بغرض التصدير.

مبادئ اتفاقية الجات : -

تقوم اتفاقية الجات على ثلاثة مبادئ رئيسية تسعى كل دولة لتطبيقها وهى:[(١)].

[١] مبدأ الدولة الأولى بالرعاية *MFN* :

والمقصود بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية هو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط ودون تمييز ولا يجوز التمييز ضد مصالح أي دولة عضو في الاتفاقية.

[٢] مبدأ الشفافية :

ويقصد بالشفافية في هذا السياق أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية لحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص.

(١) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدات العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨ : ٤٨.

[٣] مبدأ المعاملة الوطنية :

ويعنى التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً على صعيد التداول والتوزيع والتسعير والضرائب .. إلخ دون تمييز ضد سلعة دولة ضد أخرى.

ويتضح من خلال المبادئ السابقة أنها إجراءات لصالح السلع الأجنبية حيث تستطيع هذه السلع النفاذ إلى الأسواق ولديها من القدرة التقنية والخبرة ما يؤهلها للمنافسة بل واحتكار السوق. أما مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فإن هذا المبدأ لا يمنح لأى دولة. فلا تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية لدولة كمصر مثلاً ولكنها تمنحه لدولة هي فى حاجة إليها كالصين مثلاً.

ومبدأ الشفافية يرى الباحث أنها قيود تفرض على منتجات الدول النامية لتظل فى مكانها دون تقدم ودون اللحاق بركب الدول الصناعية. ومنح السلع المستوردة نفس المعاملة للسلع الوطنية ولا تستطيع الدول النامية حماية منتجاتها غير القادرة على المنافسة على أرضها وبذلك تتراجع خطا التقدم وتتعرقل محاولات التنمية التى تسعى إليها الدول النامية.

ولقد انضمت مصر إلى هذه الاتفاقية فى عام ١٩٧٠ أى بعد ٢٢ عاماً على سريان الاتفاقية وكغيرها من الدول النامية التى انضمت إلى الاتفاقية تحاول أن توفق أوضاعها مع الاتفاقية الجديدة.

الجات والبحث العلمي التربوي :

يحمل التطور التكنولوجي والاتصالي بأنماطه الراهنة خطر التبعية الثقافية ويهدد باضمحلال الهوية الثقافية العربية.

وأصبحت اتفاقية الجات إحدى وسائل الهيمنة والسيطرة فقد فرضت الحماية على الملكية الفكرية رغبة فى مزيد من الهيمنة الثقافية على العالم فلم تلجأ إلى حماية الملكية الفكرية إلا حماية لثقافتها وضماناً للهيمنة . فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على قانون حماية الملكية الفكرية "فى عام ١٩٨٩ حين هددت مصالحها الثقافية"(١).

وقد تضمنت اتفاقية الجات الاتفاقية الفكرية والاقتصادية ويقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التى تنظم حقوق المؤلف وقد عقدت اتفاقية حول الملكية الفكرية سنة ١٨٨٦ وتضم ١٠٥ دولة، ثم أنشئت المنظمة العالمية للملكية الفكرية wipo فى عام ١٩٦٧، ثم تدخل حيز النفاذ سنة ١٩٧٠، ثم يتحول إلى إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤م، وهى المنظمة التى تضم فى عضويتها ١٤٧ دولة عضواً وتشرف على ٢٣ اتفاقية دولية تتناول حقوق الملكية الفكرية بمختلف جوانبها وإجراءاتها(٢).

ويتضح من ذلك محاولة الدول العظمى الهيمنة الثقافية والفكرية من خلال حماية الملكية الفكرية، حيث تستطيع بالتقنية المعرفية المتطورة أن تفرض ثقافتها على الدول النامية وفى هذا السبيل تسعى الدول المتقدمة لرفع مدة الحماية الفكرية لتصل إلى ٥٠ عاماً لحقوق الطبع و ١٠ أعوام لحقوق نقل الدوائر الإلكترونية وبرامج الكمبيوتر وهو ما يضع قيوداً على التكنولوجيا المتطورة.

" وحيث صار مستحيلاً مواجهة هذا التحدي بأساليب المراقبة والمنع أو بجهود قطرية تتوقف كلها عند مستويات محدودة من النجاح والانتشار على نحو ما يجرى اليوم

---

(١) مصطفى عبد الغنى، الجات والتبعية الثقافية، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م) ص١٧.
(٢) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية ، مرجع سابق، ص ١٣٤ ـ ١٤٤.

فى الوطن العربي، ويحدث ذلك فى الوقت الذى يشكل الوطن العربى فيه سوقاً تقانية طبيعية واحدة كفيلة يحفز الطاقات الإبداعية الثقافية وازدهارها حتى تزود المواطن العربى بما تتطلبه بيئته وطموحاته الثقافية والوطنية من أنشطة وبرامج ثقافية تحافظ على هويتها"(١).

ولقد وقعت مصر على اتفاقية "رن" التى تحافظ على الملكية الفكرية ووافق عليها مجلس الشعب (عام ١٩٧٦) وبدأت مصر بالفعل فى توفيق الأوضاع والقوانين الفكرية لتتوافق مع حقوق الملكية الفكرية " فلقد تم بالفعل تعديل قانون حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٢م ليشمل أيضاً حماية برامج الكمبيوتر كمصنف فني وأدبى، وأصبح القانون بعد التعديل متوافقاً مع أحكام اتفاق الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية. أما على صعيد براءات الاختراع، فيجرى حالياً بالفعل النظر في تعديل قانون براءات الاختراع رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩م ليتماشى مع التقدم الهائل الذي تحقق منذ صدور هذا القانون منذ قرابة نصف قرن بما يحقق الحماية الفعالة سواء لبراءات الاختراع الأجنبية أو المصرية على حد سواء وتشجيع جهود البحث العلمي والتطوير والإبداع"(٢).

وبذلك تدخل مصر فى مصاف الدول المتأثرة باتفاقية الملكية الفكرية وتجرى عليها سبل الهيمنة الغربية ونشر ثقافة العرب الذى تمتلك التقنية المعرفية ووسائل نشر الثقافة المتمثلة فى القنوات الفضائية وشبكات الإنترنت.

---

(١) عبد السلام نوير، العمل العربى المشترك فى مجال التعليم، مجلة معلومات دولية السنة السابعة، (العدد ٦٠) (سورية : مركز المعلومات القومي ، ربيع ١٩٩٩م) ، ص ١٠٤.
(٢) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدات العربية . مرجع سابق، ص ٢٧٢.

فتفجر المادة الخام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال مع نقص المعلومات لدينا يحدث تشوهاً لدى المثقف، وبخاصة أن هذه المعلومات تكيف حسب ما يراداها وتوجه بالصور التى يريدها مالكها.

حيث تسعى الدول المالكة للمعرفة إلى استغلالها لتحقيق المزيد من التبعية لها ومع المحاولات الجادة الرامية إلى تدويل البحوث العلمية والتربوية تزداد تبعية الشرق للغرب وتدعم النظريات الغربية وقد يؤدى ذلك إلى عرقلة تقدم البحوث التربوية فى الوطن العربى ومصر ربما أدى إلى جمود الفكر التربوي العربي ويتراجع الأمل فى إيجاد نظرية تربوية عربية.

وإن كان البحث التربوي يخضع اليوم فى أغلب البحوث للمنهجية الغربية إلا أنه فى ظل اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية سوف يزداد البحث تبعية للمنهجية الغربية مع فقد الثقة في أي منهجية عربية.

وكما دخلت الصناعة فى مجال الحصول على شهادات عالمية للجودة مثل الأيزو فإن الأبحاث التربوية ستسير فى نفس الفلك فتخضع لقواعد عالمية وتسعى المراكز البحثية للحصول على شهادات عالمية للاعتراف بالبحوث التى تجرى فيها وقد ترفض البحوث التى تجرى فى غير هذه المراكز البحثية المعتمدة عالمياً وقد يفرض على المراكز البحثية بعض الباحثين الأجانب كمستشارين يشاركون فى البحوث التربوية التى تعلق عليها الآمال فى تطوير التعليم مما يؤدى إلى توجيه البحوث إلى وجهة تخدم الأهداف الغربية وتوجه التعليم الوجهة التى تضمن لهذه الدول مزيداً من التبعية وترويجاً لثقافتها وبذلك يدخل البحث التربوى فى مجال المنافسة العالمية والتجارة حيث تمتلك الشركات متعددة

الجنسيات مصادر المعرفة والتى تستخدم فى البحوث التربوية وتتمكن من استغلال البحوث واستثمارها كسلعة تربح من خلالها.

ولكن باستطاعة مصر الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية على مؤلفاتها وتنشيط المراكز البحثية لتحقيق التقدم العلمي المرجو وتهيئة هذه المراكز للمنافسة الفعالة والقوية مع المراكز العالمية، ومحاولة تحقيق مستوى أفضل للثقافة العربية والمصرية وتكوين قوة دفع للثقافة لإشعار المثقف بالثقة فى ثقافته والاغتناء بها عن غيرها مع الاستفادة من النظريات العالمية والفكر العالمى دون أن تذوب شخصية الباحث المصرى والعربى مما يدفعه إلى الاعتداد برأيه وبذلك تتبلور النظريات التربوية العربية فى ظل هذه التحديات العالمية.

خامساً : القنوات الفضائية وثورة المعلومات :

لوسائل الاتصال تأثير كبير على الرأى العام وعلى العلاقات بين الأمم ولاستخدام تقنيات الإعلام الجديدة آثار بعيدة المدى على العلاقات الدولية تمثل ذلك تقنيات الاتصال عبر القنوات الفضائية حيث يشهد العالم تنافساً شرساً من جانب الدول المتقدمة فى مجال غزو الفضاء.

ويعتبر الإعلام من أحدث وسائل الغزو الفكري والثقافي من خلال أجهزته، ولقد كان من ثمرة التقدم التكنولوجي والعلمي حضارة جديدة قوامها ثورة المعلومات والاتصال الجماهيري.

وقد أدى ظهور هذه الحضارة إلى زيادة التباين بين دول العالم الصناعي المتقدم بإمكانياته والدول النامية بإمكانياتها المحدودة وقدراتها المحدودة على الابتكار والتصنيع وقد زادت هذه الثورة من متطلبات الفرد وضاعفت من حدة الصراع الطبقي وأثارت العديد من التساؤلات حول كيفية إيجاد نظام متوازن للإعلام والثقافة بين دول غنية

تمتلك التكنولوجيا، والعلم ودول أخرى لا تتوفر لديها المقومات اللازمة للإنتاج الصناعي والتكنولوجي لعدم قدرتها على تنويع المضمون الإعلامي الثقافي بسبب قدرتها المحدود فيزداد تبعاً لذلك طلبها على المواد الثقافية والترفيهية والإعلامية الأجنبية وغالباً ما تختلف هذه البرامج مع وجهات نظرها التنموية والثقافية والفكرية.

" ولقد أصبحت حرية الإعلام والاتصال علامة من العلامات المميزة لثورة الديمقراطية .. فقد أصبحت واحدة من أكثر قوى صياغة المجتمع والتأثير فى صناعة القرار وتهيئة الرأى العام عند صياغة السياسات خاصة إذا تعلق الأمر بالصحافة الإلكترونية وفى مقدمتها التليفزيون صاحب القوة فى التأثير المباشر عبر الصورة الحية والإبهار والحركة السريعة المزودة دائماً بخدمات الأقمار الصناعية الجوالة فى الأفلاك بحرية واسعة وتعددية كثيرة تعد بالمئات اليوم"(١).

ونظراً لهذه الثورة والتقنيات الحديثة التى مكنت الإعلام من السيطرة والقدرة على التغيير أصبح الإعلام العالمي قوة رهيبة بسبب شبكة الاتصالات الحديثة، والأقمار الصناعية، وأصبحت الدول الكبرى تتصارع للسيطرة على الرأي العام العالمي.

ولقد بدأت اليوم الشكوى " من السيطرة الاتصالية للدول المتقدمة "تكنولوجيا" والتي تحاول استغلال نفوذها لتحقيق مصالحها الخاصة وفرض "أيدلوجياتها" وثقافتها مما يعرض الدول الأخرى الأقل تقدماً لخطر جسيم يتمثل فى فقدانها لهويتها القومية ويشكل نوعاً من التبعية الثقافية إلى جانب ذلك فإن الدول النامية تشكو من تحريف وتشويه ثقافاتها عن طريق وسائل الإعلام فى الدول المتقدمة(٢).

---

(١) صلاح الدين حافظ، " الانحياز الإعلامى وحوار الثقافات "، مجلة الدراسات الإعلامية (المصرية) العدد ٦٥ أكتوبر/ديسمبر ١٩٩١م، ص ٧.

(٢) غازى زين عوض، الإعلام والمجتمع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م) ص ٩٩.

ولذلك تسعى الدول النامية جاهدة لمواجهة هذا الغزو الثقافي وتصحيح التحريف المتعمد أحياناً من جهة الإعلام الغربي.

نشأة الأقمار الصناعية ومزاياها :

تعتبر الأقمار الصناعية الموجة الثالثة التى تجتاح العالم محدثة التغيير الجذري فى شتى مناحي الحياة، ولقد مر العالم بأربع ثورات، " الأولى ثورة الأرض، حين استطاع الإنسان أن يفلح الأرض لتؤتى ثمارها، والثانية الثورة الصناعية، حين روض الإنسان الطبيعة واستعمال البخار ونمى المجتمع الصناعي الحديث، والثورة الثالثة هي ثورة التكنولوجيا وما قدمته للإنسان من اختراعات سهلت حياته، وملأتها، وأخيراً ثورة الإعلام.. وهى الثورة التي نعيش فيها الآن، وصار الإعلام جزءاً من حياتنا اليومية"(١).

وقد اتجه العالم المتقدم للتنافس فى مجال غزو الفضاء بعد الحرب العالمية فسعت أمريكا والاتحاد السوفيتي إلى التنافس فى مجال الفضاء وإعداد الترسانات الحربية أما فى أوربا فقد " كانت المساعي تبذل من أجل المشاريع العلمية المتعلقة بالأقمار الصناعية وبالشئون الفضائية عامة. وقد أنشئت لهذا الغرض الجمعية البريطانية للرحلات بين الكواكب سنة ١٩٣٣م وهى الجمعية التى انعقد تحت لوائها المؤتمر الدولي الثاني للملاحة الفضائية فى لندن سنة ١٩٩١م، أما المؤتمر الأول فقد انعقد سنة ١٩٥٠م فى باريس وكان موضوع المؤتمر "القمر الصناعي" حيث قدمت خلال هذا المؤتمر تصاميم ومواصفات لأقمار توضع فى الفضاء ويمكن رصدها بواسطة المناظير والرادارات"(٢) ، واستمر التنافس بين الدول لإحراز قصب السبق فى مجال الفضاء، فقد أطلق الروس أول قمر صناعى

(١) فتحى الإبيارى، <u>نحو إعلام دولى جديد</u>، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٨م) ص ٤٥.
(٢) الطيب الجويلى،البث الإعلامى عن طريق الأقمار الصناعية والإعلام العربى،(لبنان:دار المسير،١٩٩١م)ص١٤.

"سبورتنك" فى الرابع من أكتوبر ١٩٥٧[١]، ثم توالت البحوث لاستغلال هذه الأقمار لخدمة البشرية فى شتى النواحى وتحقيق السيطرة للدول المالكة له والتى تنشر من خلاله فكرها.

وقد ازدادت القنوات الفضائية بشكل يهدد بحدوث مشكلات قد يتعلق بعضها بما ينجم عن البث من تشويش وبعضها باستغلال الفضاء وبعضها يتعلق بمجال البث وتحسباً لظهور مشكلات تعرقل ذلك التقدم الهائل " عملت منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ على إقرار وثيقة يسير العمل بمقتضاها، وقد خصصت لجنة خاصة للاستعمالات السلمية للفضاء الخارجي سنة ١٩٥٣م وهذه اللجنة تعرف منذ ١٩٦٠م باللجنة الفرعية القانونية"[٢].

فقد كان إقرار وثيقة – يسير العمل بمقتضاها فى الفضاء – وتخصيص لجنة لاستعمالات الفضاء الاستعمال السلمي أكبر دليل على الثورة التى أحدثتها برامج الفضاء بين الدول المتقدمة. هذا بالإضافة إلى دور هذه القنوات فى نشر الثقافة وتعبئة الرأي العام وخطورتها فى التجسس واستعمالاتها الحربية.

الغزو الثقافي والغزو الاجتماعي :

ثمة ارتباط بين المضمون الفكري والتوازن الاجتماعي، ويحدث الخلل حينما يحدث الغزو الثقافي، وهذا ما تتسم به الموجة الثالثة من محاولة اجتياح الثقافات المحلية وإحلال ثقافات غريبة عن المجتمعات المحلية، وذلك بما أحدثته من تغييرات جذرية في حياة البشر وذلك بفضل قدرتها على مخاطبة البشر فى شتى أرجاء المعمورة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧.
(٢) الضيب الجويلى، مرجع سابق، ص ٢٨.

وإن كانت الموجة الثالثة فى استطاعتها أن تشارك فى تقارب الثقافات وتحقيق الوحدة الثقافية للكرة الأرضية إلا أنها أحدثت خللاً ثقافياً وقد أثر الإعلام العالمي على ثقافة الأمم المستهدفة ويبدو ذلك من خلال الآثار الآتية :

[١] تغريب ثقافات الأمم :

فى ظل هيمنة الحضارة الغربية بثوبها الأمريكي يصبح "تغريب" ثقافات الأمم الأخرى أداة من الأدوات التى تمهد الطريق لتلك الهيمنة، ثم تكرسها فى الواقع المعاش ويستهدف هذا التغريب – فى أساسه – اختراق الهويات الثقافية للأمم التي يطالها عدوان ثقافة التغريب والهوية الثقافية لأي أمة.

[٢] محاولة صياغة ثقافة بديلة :

ينتج عن عدوان ثقافة التغريب على هذه القيم والمعايير والخصائص ومحاولتها صياغة خصائص ثقافة بديلة، مؤسسة على القيم الغربية وفرضها على المجتمعات المختلفة بوصفها خصائص ثقافة "عالمية" أو "إنسانية" ينتج عن ذلك اغتراب الناس عن مجتمعاتهم.

[٣] هيمنة الثقافة الغربية بقيمها الفكرية وأنماط سلوكها الاجتماعي وطرائق عيشها المادي، وسعى أرباب هذه الثقافة – بما يمتلكون من أسباب القوة ووسائل التأثير إلى تكريس ثقافة التغريب بوصفها الثقافة الإنسانية العالمية فى حياة الأمم والشعوب الأخرى[١].

ويتمتع فى عصرنا من ينقل المعلومات بالتفوق التكنولوجي ويكاد يعصف بالهويات الثقافية العالمية للدول الأقل تقدماً وبخاصة الدول النامية، حيث إن الإعلام إذا

(١) عبد القادر طاش، الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٥م) ص ص ١٢،١٣.

كان قومياً استطاع أن يحقق التوازن الاجتماعي أما ما يحدث من بث فضائي عبر القنوات الفضائية فلا يعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي بل يجذب المشاهدين ويضعف الانتماءات القومية لديهم.

سمات البث الوافد :

لقد استطاعت الدول الغنية أن تبسط سلطانها بفضل قدرتها الإعلامية العالية وامتلاكها المعرفة.

ويتسم البث التليفزيوني الأجنبي الوافد بما يلى : (١).

١- يمثل البث الفضائي ظاهرة موضوعية تعكس الخلل العام فى موازين القوى على الصعيد الكوني فى المجالات كافة، ويجسد هذا الخلل الثقافي الاتصالي.

٢- يأتي هذا البث بالرغم من تنوع واختلاف مصادره ضمن السياق العام للتبعية الثقافية، والهيمنة الإعلامية التى يفرضها الشمال على الجنوب.

٣- كما يأتى ضمن السياق العام للعولمة الهادفة إلى التسليع والتنميط.

٤- يمثل البث الفضائي المباشر عبر الأقمار الصناعية اندفاعة تكنولوجية غير مسبوقة، أتاحت تأمين ظروف تعرض نموذجية (تنوع، جاذبية، وفرة، رخص، استمرارية).

٥- يتميز البث الفضائي بتعدد مصادره وتمثل المحطات الفضائية الأمريكية الحلقة الأقوى فى هذه السلسلة تليها الأوربية الغربية ثم المحطات الإقليمية.

---

(١) أديب خضور، مساهمة القنوات الفضائية العربية فى صد الغزو الثقافي،(تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٨م) ، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

٦- لا تعمل المحطات الفضائية الأجنبية فى فراغ، ولا تمارس بثها هواية أو تسلية بل هى معنية بمشاريعها التى تعكس وتجيد أساساً سياسة وأيديولوجية مالكيها وموجهيها من دول أو مجموعات مالية أو مؤسسات صناعية.

٧- تتباين قوى هذه المحطات وتختلف وفقاً لموازين علاقات القوى بين الدول التى تنتمي إليها.

٨- تمتلك هذه المحطات كادراً ضخماً قادراً على تقديم مادة مختلفة نوعاً وكماً، قادرة على أن تستفيد من مصادر القوى الذاتية.

ومن ذلك تتضح خطورة البث المباشر على الدول الأقل تقدماً حيث تجد هذه الدول نفسها أمام تحد واضح لقدراتها ولا تستطيع مقاومته وتصبح مسئولية هذه الدول صعبة فى الحفاظ على هويتها أمام هذه السيطرة والهيمنة الغربية والأمريكية تلك الهيمنة المدروسة ولذلك يعكس البث المباشر اختلالاً واضحاً وصارخاً بين الشمال المتقدم والمتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربي والجنوب المتمثل فى الدول العربية والدول النامية.

ولقد نشأ هذا الاختلال عن التفاوت بين حجم الأنباء والمعلومات الصادرة عن العالم المتقدم، والموجهة إلى البلاد النامية مما دعا الدول النامية إلى المطالبة فى " كثير من المؤتمرات الدولية بكسر احتكار العلم ونشر المعلومات العلمية والفنية وطرق الإنتاج الحديثة بين هذه الدول من أجل التنمية السريعة للإنتاج فيها والسبب فى المطالبة بكسر الاحتكار العلمي والتكنولوجي يرجع إلى أن تكاليف الحصول على المعلومات العلمية الفنية وكذلك تكاليف الحصول على المنتجات الصناعية فى تزايد مستمر فإذا لم يتح للدول النامية الحصول على المعلومات العلمية والفنية والمنتجات التكنولوجية الحديثة .. أى أن

يعتمد على العلم المتقدم بتكاليف يستطيعها فإن الهوة التى تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية ستزيد اتساعاً"(١).

وهذا الوضع يعكس مدى الصراع غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية التى تمثل الأغلبية فى العدد والأقلية فى نوال الرفاهية والحقوق ورغم كثرة النداءات الداعية إلى التعاون والتضامن بين الشعوب إلا أن "هذه النداءات تصطدم دائماً بقوى الجذب إلى الوراء وتتعثر القيم النبيلة التى تدعو إليها بأصوات لها تأثيرها فى إذكاء روح مفهوم الصراع ليتحول إلى صدام"(٢).

مؤشرات السيطرة الغربية للإعلام :

لقد مكنت التكنولوجيا المتطورة مالكيها من القدرة على الهيمنة والسيطرة على الإعلام ومحاولة نشر ثقافة الأقوى وفكرة ورؤيته من خلال القنوات الفضائية وثمة مؤشرات تثبت السيطرة الغربية للإعلام ومن هذه المؤشرات.

١- خمس وكالات أنباء والخمسة الكبار، وهى الأسوشيتدبرس، اليوناتيدبرس انترناشونال رويتر، وكالة الصحافة الفرنسية وتاس، تنشر ما يقارب من ٩٠٪ من معلومات العالم.

٢- أن الصحف والمطبوعات الكبيرة التى لها مغزى دولي كبير ومؤثر تصدر فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا.

٣- إن برامج الراديو الموجهة للدول الأجنبية تبث معظمها من محطات الدول الصناعية مثال ذلك (صوت أمريكا).

---

(١) أحمد بدر، الإعلام الدولي دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، ط٤ (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨م) ص٧٣.
(٢) محمد عبد الكافى، " القنوات الفضائية العربية وإمكانية الاستفادة منها " المجلة العربية للثقافة،(العدد٣٣)، (تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ، ١٩٩٧م) ، ص ١٧٨.

٤- أن أخبار التليفزيون وأشرطته تعتمد بشكل رئيسى على المواد الأولية المنتجة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا(١).

مثل هذه المؤشرات تؤكد خطورة القنوات الفضائية والبث المباشر وتؤكد أيضاً خطورة دور الإعلام العربي فى مواجهة مثل هذا التدفق الإعلامي الهادف الذي يرمى إلى السيطرة وتعميق التبعية، ولذلك يجب أن يواجه لا بالرفض لهذه التقنية العالية من البث المباشر بل بالاستفادة منه ومحاولة إثبات و تأكيد الهوية العربية ومقابلة الفكر بالفكر ورفع كفاءة الإعلام العربي وتوسيع رقعة البث العربي لتنافس البث الإعلامي الغربي.

الدول النامية والقنوات الفضائية :

أمام الهجمة الشرسة على الدول النامية من الدول المتقدمة وعرقلة كل المحاولات الساعية إلى تنمية هذه الدول فقد طالبت الدول النامية منظمة اليونسكو بأن تساعدها فيما تبذله من جهود لإصلاح الخلل فى التدفق المعرفي من الشمال إلى الجنوب.

وتختلف الرؤى بين الشمال والجنوب للإعلام حيث ترى الدول المتقدمة أن الإعلام وسيلة لنقل الأخبار فلا داعى لأن تملكه وتسيطر عليه الدولة أما الدول النامية فتنظر إلى الإعلام على أنه وسيلة للتنمية ولذا يجب أن تسيطر وتشرف عليه الدولة بصفتها مسئولة عن التنمية فى هذه المجتمعات.

"ولقد أسفر دخول التليفزيون والأقمار الصناعية مجال الاتصال عن زيادة مخاوف دول العالم الثالث بإضافة أبعاد جديدة للمشكلة تمتد جذورها إلى قرب البث المباشر الذى سيواجه المجتمعات النامية. لقد أخذت الشركات العملاقة والمسيطرة على معظم الأقمار الصناعية للبث المباشر بإعداد العدة لمخططات ومجموعة أهداف ترمى من

(١) فتحى الإبيارى، مرجع سابق، ص ١١١.

ورائها إلى تحقيق مكاسبها المادية عن طريق الإعلان التجارى وسيكون لشركات التليفزيون التجارى الأمريكى والشركات الصانعة المنتجة للسلع الضرورية نصيب الأسد فى تسويق منتجاتها لسوق الدول النامية"(١).

ويرجع ذلك الخوف إلى إحساس الدول النامية بالعجز أمام هذا التقدم الهائل الذى يمكن الدول المتقدمة من فرض ثقافتها على الدول النامية مما يهدد الهوية للدول النامية.

هذا بالإضافة إلى أن الدول النامية تعانى اليوم من "جميع عوائق التنظيم الحالى لشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية الراهنة التى تتسم بالقصور وارتفاع التكاليف فى آن واحد وقد تمكنت الدول المتقدمة بفضل سبقها التكنولوجى ونظام رسوم المواصلات الدولية الذى أرسته من أن تستفيد من أوضاع وامتيازات احتكارية سواء عند تحديد فئات نقل المطبوعات والمواصلات السلكية واللاسلكية أو فى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"(٢).

فالتكلفة المالية العالية تمثل عائقاً ومشكلة أمام الدول النامية فالإعلام يمثل غزواً ثقافياً للدول النامية عن طريق الأقمار الصناعية وهو وليد ظاهرة حضارية فرضت على العالم الثالث تكنولوجيا إعلامية لم تستخدمها إلى الآن على نطاق واسع.

الثقافة العربية والهوية الحضارية :-

لقد عانت الدول العربية من الاستعمار لفترات زمنية متباينة من دول لأخرى ونتيجة للاستعمار ووجود اللغات الغربية فى الثقافة العربية وفرض هيمنتها وثقافتها وتعليم اللغات الأجنبية والتحدث بها فقد نشأ فى الأوساط المتعلمة ما يسمى بازدواجية

(١) غازى زين الدين عوض، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(٢) فتحى الإبيارى، مرجع سابق، ص ٦٤.

اللغة فهذا يجيد لغتين فهو " بيلا نفى" أو "بيلا نفيست" وذلك يجيد ثلاث لغات فهو تريلا نفى " أو تريلا نفيست" وهذا "أوبيزان" والآخر "فرانسيزان" وقد ساعدت وسائل الإعلام الغربية من إذاعة وسينما ومسرح وتليفزيون وصحف وكتب على نمو الازدواجية الثقافية الأمر الذى ساهم فى تدعيم الحضور الثقافي الغربي فى الوطن العربي والبلدان النامية بصفة عامة"(١).

وهذا ما دفع الجمهور العربى إلى متابعة وتقبل الثقافة الغربية وربما تفضيلها على الثقافة الوطنية والثقة فى كل ما هو غربي.

وقد " أثبتت الأبحاث الجماهيرية واستطلاعات الرأي لدى جمهور التليفزيون العربى أن هذه البرامج التليفزيونية الثقافية لا تحظى عادة باهتمام عموم المشاهدين والأخطر من هذا العزوف عن هذه البرامج الإقبال الملحوظ لدى الشباب بالخصوص على البرامج الثقافية والعلمية الغربية فى ظروف أصبح فيها البث المباشر للبرامج التليفزيونية عبر الأقمار الصناعية يهدد أكثر من أى وقت آخر الثقافة العربية والهوية الحضارية للمشاهد العربي ويدل هذا الإقبال على المادة الثقافية الأجنبية على تعطش الجمهور الشاب للمعرفة وهو لا يعرض عن المادة الثقافية الوطنية إلا بسبب مستواها الرديء الخالي من الإبداع و قد تعمق هذه الظاهرة انبتات الشباب العربي عن محيطه الثقافي وعن جذوره الحضارية العربية الإسلامية"(٢).

وبذلك تمثل القنوات الفضائية والبث المباشر عن هذه القنوات الثقافية الأجنبية تمثل غزواً ثقافياً يهدد الهوية العربية وهو بحاجة إلى وقفة جادة لصد هذا الخطر المدمر

---

(١) الطيب الجويلى، مرجع سابق، ص ٦٤.
(٢) محمد أحمد القابس، " تصور أولى لمشروع إنشاء قناة تليفزيونية ثقافية تربوية عربية "، المجلة العربية للثقافة العدد ٣٣، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨م) ص ص ٣٠٨-٣٠٩.

لمستقبل الأمة العربية وهى أمة مستهدفة للقضاء على حضارتها القديمة ومنع وعرقلة كل محاولة للتنمية ويتطلب الأمر تكاملاً بين القنوات الفضائية العربية.

" وإذا كان التكامل على المستوى الوطني ضرورة تحتمها طبيعة العمل الإعلامي فى علاقته بالأجهزة المسئولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن التكامل بين أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم لابد أن يحظى بالأولوية فى هذا المجال . وهو ما أشار إليه بحق الوزراء المسئولون عن الثقافة فى البلاد العربية فى مؤتمرهم الأول فى عمان فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٢م، وأعلن المؤتمر فى بيانه الختامي ضرورة تحقيق التكامل والتناسق بين عمل أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم وأجهزة الإعلام فى الأقطار العربية لضمان مزيد من فعالية العمل الثقافي وتوسيع نطاق الخدمات الثقافية للمواطنين إسهاماً فى تكوين المواطن العربي تكويناً سليماً معاصراً"(١).

فإذا استطاعت الدول العربية أن تأخذ بمبدأ التكامل فى مجال الإعلام والتعليم والثقافة ستصل إلى مستوى لائق يحد من آثار القنوات الفضائية الأجنبية ويحقق لها مزيداً من التوسع ومن الانتشار بين مساحة من الجمهور.

القنوات الفضائية العربية :

أمام الانفجار الاتصالى والتسابق فى مجال الفضاء لم يكن للعرب أن يظلوا صامتين دون أن يشاركوا بنصيب دفاعاً عن قيمهم وعاداتهم وهويتهم.

ولذلك بدأ العرب فى إنشاء الأقمار الصناعية العربية، فربطت الدول العربية شبكة فضائية عربية عن طريق القمر الصناعي "عربسات" الذي أنشأته وزارات المواصلات العربية، ولكل دولة عربية محطة أرضية أو أكثر وربما تحقق ذلك متأخرة نتيجة لما لاقته

(١) سجاد الغازى، القنوات الفضائية العربية تنافس أم تكامل، المجلة العربية للثقافة، العدد ٣٣، (تونس: العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٧م، ص ١٦٢.

فكرة إطلاق قمر صناعي عربي من اعتراضات وبخاصة من اللوبي اليهودي فى أمريكا وعرقلت الفكرة حتى عام ١٩٨٥م فقد شهد عقد الستينات والسبعينات طفرة فكرية فى العالم العربي ومن خلال "جامعة الدول العربية" تشكلت " المنظمة العربية للاتصالات الفضائية " فى عام ١٩٧٦م، وتحقق فى فبراير ويونيو عام ١٩٨٥م إطلاق القمرين العربيين الأول والثاني (عربسات١ أ،ب) للربط بين دول العالم العربي، الذي تمتد رقعته من الخليج العربي شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى عمق أفريقيا جنوباً"(١).

ومن هذا التاريخ بدأت القنوات الفضائية العربية تزداد فى مصر وفى غيرها، وقد كانت مصر أول دولة عربية بدأت بإطلاق أول قناة تليفزيونية فضائية باستخدام الحزمة "إس" غزيرة الإشعاع على أقمار عربسات فى " ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠م ثم توالى إطلاق القنوات الفضائية العربية الأخرى حتى أصبح دولة عربية قناة فضائية أوأكثر"(٢).

الأمر الذي يشجع على زيادة الإسهامات العربية فى مجال استخدام القنوات الفضائية لمواجهة البث الغربي وزيادة القدرة العربية فى الدفاع عن الثقافة العربية وحمايتها من التشويه المتعمد وغير المتعمد من الغرب ومن إسرائيل التى تسعى دائماً لعرقلة كل جهد عربي يسعى لرقى الأمة ونهضتها وقد يسهم ذلك فى توحيد الثقافة العربية والعمل على وحدة الأمة والتقريب فيما بينهما .

---

(١) سعد شعبان، القمر الصناعي المصري " نايل سات " (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م) ص٧٠.

(٢) سعد لبيب، " نحو إقامة قناة تليفزيونية ثقافية عربية موحدة "، المجلة العربية للثقافة، (العدد ٣٣) ،(تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٧م) ، ص ١٣٠.

غير أن الرواسب الثقافية التى خلقها الاستعمار فى الدول العربية جعلتها موالية له تابعة له رغم المحاولات الكثيرة للقضاء على هذه التبعية إلا أن الكثير من الضغوط الخارجية تدفع بالعالم العربى إلى التبعية، وقد أثر ذلك على الإعلام العربي.

هذا بالإضافة إلى التناقضات الثقافية العربية التى نجمت هي الأخرى عن الاستعمار وارتبطت هذه التناقضات بالمصالح الغربية، ولذا جاء البث الفضائي العربي متأثراً بالفكر الغربي داعياً إليه.

وفى ظل التحديات التي تصادفها الثقافة العربية توجد عدة عوامل مهددة لتوحيد الأنماط الثقافية منها : (١).

١- عدم القدرة على الاستغناء عن المسلسلات والبرامج الثقافية والتربوية الغربية وذلك لملء الفراغ فى الشبكة وارتباط الحكومات المحلية بلغة ثقافية معينة بحكم الازدواجية اللغوية.

٢- عدم قدرة التلفزات العربية على إرضاء ذوق المواطن العربي وإشباع رغباته التليفزيونية فى جميع مجالات المعرفة.

٣- تلهف المواطن العربي إلى المزيد من الأنباء العالمية فى النشرة الإخبارية التليفزيونية مما دفع العديد من المؤسسات التليفزيونية العربية إلى إثراء هذا الجانب وإعطائه الأولوية القصوى فى بثه اليومي.

ونتيجة لهذه العوامل المهددة لتوحيد الأنماط الثقافية العربية فقد اتسم استقبال البث الفضائي فى الوطن العربي بالظواهر التالية : (٢).

---

(١) الطيب الجويلى، مرجع سابق، ص ص ٦٧ : ٧٠.
(٢) سجاد الغازى، مرجع سابق، ص ص ١٥٤ ، ١٥٥.

١- التبـاين الواضـح فى مواقـف الـدول العربيـة مـن قضيـة استقبال البـث الفضـائي المرئي.

٢- انعدام التنسيق بين الدول العربية فى الموضوع.

٣- الزيـادة الرهيبة فى عدد الأطباق المستعملة.

٤- لجوء عدد من الأقطار العربية إلى استخدام نظام الكبل التليفزيوني.

٥- لجوء بعض الدول العربية إلى إعادة بث مجان لقنوات عربية وعالمية مختـارة.

٦- التوسـع فـى إنشـاء القنـوات الفضـائية وزيـادة سـاعات البـث أدى إلى زيـادة الاعتمـاد على هذه القنوات على الإنتاج الفني المستورد من خارج الوطن العربي.

٧- لجـوء بعـض القنوات الفضـائية العربيـة إلى استعمال الحـروف الأجنبيـة بـدلاً مـن الحروف العربية للدلالة على هويتها.

٨- سـعى بعـض الـدول العربيـة إلى اسـتعمال تقنيـات البـث الفضـائي فـى دعـم حركـة الإعـلام الخـارجي العربـي وذلـك مـن خـلال إنشـاء قنـوات فضـائية عربيـة ناطقـة باللغـات الأجنبية.

فـالقصور والعجز فى ملء الفراغ فى القنـوات العربيـة هـو أقوى الدوافع لاستيراد البرامج الأجنبية وبذلك يعد ظاهرة إعلامية الاعتماد على البرامج الأجنبية ونقلها للجمهور العربي ويلاحـظ أن معظـم القنـوات الفضـائية العربيـة – باسـتثناء المصرية تستورد قسماً كبيراً من مواد برامجها "لأنها غير قادرة على إنتـاج كـامل حاجتهـا، سـواء مـن إنتاجهـا هـى أم نتيجـة التبـادل مـع إنتـاج الآخـرين، وهـى بالتـالي تسـتورد بـرامج مفـروض عليهـا أن تقررها، وليس لها اختيار فى إقرارها فقد لا تتوافق مع أولوياتها"[١].

---

(١) حسين العودات، كيف يمكن أن نجعل القنوات الفضـائية العربية أداة للتعريف بالثقافة العربية الإسلامية، المجلة العربية للثقافة، العدد ٣٣، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٧م.

وبذلك تستطيع المواد الإعلامية المستوردة توجيه البرامج الإعلامية العربية.

القنوات الفضائية فى مجال التعليم والبحث التربوي :

لقد أصبح تدفق المعلومات وانسيابها والحصول عليها ممكناً من قبل الناس جميعاً، وأصبح فى استطاعة أى فرد جمع المعلومات ومقارنها وتشكيلها، وليس هناك مانع يحول بينه وبين الحصول على المعلومات وأصبحت الدولة لا تستطيع أن تمنع الأفراد من ذلك ومن ثم فإذا حدثت تغييرات كبيرة فى عصرنا نتيجة تفجر الاتصال فخلق علماً جديداً كان له أثره الواضح فى شتى المجالات.

" وقد كان من نتيجة انفتاح السوق واتجاهه للحصول على البرامج التى تسد حاجته بصرف النظر عن قيمتها الثقافية، إن اتجهت مراكز الإنتاج بدورها إلى تقديم نوعية البرامج التى ترضى السوق وأصبحت البرامج سلعة تعامل بمنطق السوق فتقاس جودتها بحجم جمهورها ومدى الإقبال عليها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر يتعلق بالمعايير الثقافية أو الأخلاقية"(١).

وقد أصبح التعليم مستهدفاً فى عصر القنوات الفضائية بل وأصبحت القنوات الفضائية وسيلة مستعمر الأمس فى السيطرة الفكرية والثقافية لضمان الولاء وتبعية المستعمرات القديمة له اليوم فأصبح الدور الرئيسى والمستمر لوسائل الإعلام " يتمثل فى أنها جامعة للذين تركوا مقاعد الدراسة وأن التعليم فيها مستمر مدى حياتهم ولقد أصبح رجل الإعلام فى المجتمع يقوم بدور المعلم فى المدرسة"(٢).

---

(١) سعد الدين لبيب، الإعلام الإذاعى وعالمية الاتصال، مجلة الدراسات الإعلامية المصرية، العدد ٦٥، أكتوبر ديسمبر ١٩٩١م، ص ٤١.

(٢) محمد سيد محمد، الإعلام الإقليمى فى القرن الحادى والعشرين، مجلة الدراسات الإعلامية (المصرية)، العدد ٥٥ أبريل/يوليو ١٩٨٩م، ص ٧٨.

ولقد سعت دول العالم لاستثمار القنوات الفضائية فى مجال التعليم، ومن التجارب الهامة التى تمت فى ميدان التربية والتعليم عن طريق القمر الصناعى تجربة الهند التى انطلقت سنة ١٩٧٤م وهى تسعى إلى القضاء على العديد من ضروب التخلف ومحاربة آفات الجوع والجهل عن طريق بث برامج توعية فى القرى الهندية"(١).

وقد ظهرت المحاولات العربية الرامية إلى استثمار القنوات الفضائية فى مجال التعليم " ففى عام ١٩٧٠م أصدر اتحاد إذاعات الدول العربية دراسة حول استخدامات الشبكة الفضائية وضع فيها الخدمات التعليمية فى مقدمة أهداف الشبكة"(٢).

غير أن استغلال القنوات الفضائية لا يمنع من الخوف من استثمار هذه القنوات الفضائية فى مجال التعليم فقد تتحول إلى سلاح قضاء يدمر التعليم ويفقده الهوية الثقافية العربية وثمة أساليب يستطيع أن يستخدمها التعليم كوسيلة للغزو الثقافي وهذه الأساليب هى : (٣)

١- زرع النمط التعليمي الغازي فى المجتمعات المراد غزوها ثقافياً والهيمنة عليها.

٢- هدم وإضعاف النظام التعليمي الوطني عقب الاحتلال مباشرة أو الوقوف أمام تطوره وانتشاره.

٣- استمرار النموذج التعليمي الغازي فى المجتمعات التى نالت استقلالها وخلق النموذج فى البلدان التى لم يتم احتلالها عسكرياً، وإنما تمت الهيمنة عليها سياسياً واقتصادياً ولا يمكن عزل البحث التربوي عن تلك التغيرات التي تؤثر فى

(١) الطيب الجويلى، مرجع سابق، ص ص ٢٠،٢١.
(٢) سجاد الغازى، مرجع سابق، ص ١٦٤.
(٣) فتحى الإبيارى، مرجع سابق، ص ٣٥.

التعليم والذي يعد البحث التربوي مسئولاً عنه وأداة لتطويره وتطويعه لخدمة المجتمع.

ففي ظل القنوات الفضائية تصبح المعارف سلعة اقتصادية حيث ينمو الاستعمال الخاص للمعلومات.

وقد ظهرت جهود عربية لاستغلال القنوات الفضائية فى مجال البحوث العلمية وذلك بتنمية الثقافة البحثية ببث المؤتمرات العلمية والحلقات النقاشية التي تثرى المعارف البحثية لدى الباحثين وفى هذا الإطار " أعد اتحاد الجامعات العربية استبياناً لوضع تصور لاستخدام الشبكة الفضائية من قبل الجامعات وقامت بالرد عليه ١٩ جامعة وخلص الاستبيان إلى أن الشبكة سوف يكون بإمكانها تقديم خدمات مثل نقل المحاضرات الهامة من جامعة إلى أخرى، ونقل وقائع المؤتمرات العلمية وتبادل المعلومات التى تخص المكتبات والمراجع العلمية"(١).

إلا أن الوضع غير مطمئن حيث يشير عجز القنوات الفضائية العربية إلى أن البرامج الغربية هي التي تغطى معظم الأوقات ولذا فمن المتوقع أن يزداد عجز البحث التربوي عن التغيير والتطوير فى مجال التربية والتعليم حيث يصبح فى مقدور القنوات الفضائية أن تروج للبحوث التربوية الغربية وتعلي من قدرها وتحيل المسئولين عن التربية فى البلدان النامية إلى نتائج هذه البحوث وإهمال البحوث التربوية المحلية، ولذلك تصبح المسئولية خطيرة أمام البحوث التربوية العربية لإثبات الكفاءة أمام هذا التحدي العالمي الذى أصبح يمتلك المعرفة والتكنولوجيا التي تستطيع أن تحقق أهدافه.

---

(١) سجاد الغازى، مرجع سابق، ص ١٦٤.

تعقيب :

تناول هذا الفصل التغيرات المعاصرة وعلاقتها بالبحث التربوي ، فنجد أن للعولمة آثار إيجابية على البحث التربوي في أنه تمد المراكز البحثية بالمعلومات من خلال التدفق المعرفي من الدول المتقدمة التي تمتلك التقنيات الحديثة مثل شبكة الإنترنت والتي أصبحت داخل النظام التعليمي سواء الجامعي أم قبل الجامعي والتي تقوم بربط الباحثين بمراكز البحوث الدولية ومدهم بأحدث الأبحاث العلمية والتربوية في الوقت ذاته تنمع تكرار بعض البحوث وتساهم في نشر بحوث الفريق وتسهل عملية الاتصال فيما بينها .

وتناول الباحث في هذا الفصل الآثار الإيجابية للخصخصة على البحث العلمي وذكر منها أنها توفر الدعم اللازم للباحثين وتشجع على إجراء البحوث التربوية لصالح بعض المؤسسات الخاصة والاتجاه إلى التميز في البحث لتلبية احتياجات المجتمع بما يخدم سوق العمل به ، ويرى الباحث أن البحث التربوي في ظل اتفاقية الجات سوف تزيد تبعية البحث للمنهجية الغربية مع فقد الثقة في أي منهجية عربية ، ومن التغيرات التي تؤثر على البحث التربوي دخول القنوات الفضائية المتخصصة في مجال التعليم ومن التجارب الناجحة التي يجب أن تقتدي بها مصر تجربة الهند التي استخدمت الأقمار الصناعية في نشر التعليم ومحو أمية المجتمع الهندي .

الفصل الرابع
إجراءات الدراسة الميدانية

تضمنت الفصول السابقة دراسة نظرية تناولت تخطيط وتمويل البحث التربوى والبحث التربوي وخطط التنمية والتغيرات المعاصرة وأثرها على البحث التربوي. وهذا لإلقاء الضوء على الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة.

ويتناول الفصل الحالى إجراءات الدراسة الميدانية.

أولاً : أهداف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية بشكل أساسى إلى التعرف على مشكلات البحث التربوى فى ضوء بعض التغيرات المعاصرة من خلال :

١- تطبيق صحيفة استبانة على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات التربية (عينة الدراسة).

٢- تفسير النتائج التى توصلت إليها صحيفة الاستبانة بغرض تحديد المشكلات التى تعوق البحث التربوى فى ظل بعض التغيرات المعاصرة.

ثانياً : أداة الدراسة :

١ - المقابلة الشخصية :

قام المؤلف بمقابلة بعض أساتذة التربية في أماكن عملهم لمعرفة أهم المشكلات التي تعوق البحث التربوي في مصر في ضوء التغيرات المعاصرة التي تسود العالم اليوم ، واستفاد الباحث منهم في التعرف على بعض المشكلات التي تؤثر سلباً على البحث واستفاد منهم في الإطار النظري للبحث وبناء الاستبانة .

٢- الاستبانة :

وتعد الاستبانة أداة يستخدمها المشتغلون بالبحوث التربوية على نطاق واسع للحصول على المعلومات والحقائق عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل، وإجراء البحوث التي تتعلق بالاتجاهات والآراء.

وقد تكون صحيفة الاستبانة في بعض الدراسات أو جوانب معينة منها، الوسيلة العملية الوحيدة الميسرة لتعريض المستفتين (المستجيبين) لمثيرات مرتبة بعناية بقصد جمع البيانات لإثبات صدق فرض أو رفضه(١).

" والاستبانة لها أفضلية مؤكدة على وسائل جمع البيانات الأخرى فبالمقارنة مع المقابلة فإن الاستبانة أكثر كفاءة لأنها تستغرق وقتاً أقصر وهي أقل كلفة وتسمح بجمع البيانات من عدد أكبر من الأفراد "(٢).

وقد تم إعداد صحيفة استبانة بهدف التعرف على ما يلي :

مشكلات البحث التربوي في ضوء بعض التغيرات المعاصرة.

١ . المشكلات التي تتعلق بالتخطيط.

٢ . المشكلات التي تتعلق بالتمويل.

٣ . المشكلات التي تتعلق بتنفيذ البحث.

٤ . المشكلات التي تتعلق بالاستفادة من نتائج البحوث التربوية .

٥ . المشكلات المترتبة على التغيرات المعاصرة.

---

(١) ديو بولد ب. فاندالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين، ط٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م) ص ٤٣١.
(٢) عبد الرحمن عدس، أساسيات البحث التربوي، مرجع سابق ، ص ١١٠.

إجراءات بناء صحيفة الاستبانة :

تم بناء صحيفة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة فى ضوء هذه الدراسة وطبيعتها، ومن خلال الاعتماد على عدد من الإجراءات كما يلى :

١- تحديد البيانات المطلوب جمعها، بحيث تكون وثيقة الصلة بأهداف وطبيعة الدراسة.

٢- الاطلاع على بعض الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣- تحديد شكل العبارات المتضمنة فى الاستبانة وصياغتها بحث تتناسب والمستوى الثقافى والتعليمى للمبحوثين.

وبناء على الإجراءات السابقة أمكن بناء صحيفة الاستبانة بحيث اشتملت على خمسة محاور وهى :-

أولاً : المشكلات التى تتعلق بالتخطيط.

ثانياً : المشكلات التى تتعلق بالتمويل.

ثالثاً : المشكلات التى تتعلق بتنفيذ البحث.

رابعاً : المشكلات التى تتعلق بالاستفادة من نتائج البحوث التربوية .

خامساً : المشكلات المترتبة على التغيرات المعاصرة.

صدق الاستبانة :

لقد تم عرض الاستبانة فى صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة المتخصصين فى التربية .

وذلك للتأكد من صدق الاستبانة - أى أن عباراتها تقيس ما وضعت لقياسه وكذلك للتأكد من مدى تمثيل عبارات الاستبانة لمحاورها، وشمولها للمشكلات التى تعوق البحث التربوى فى ضوء بعض التغيرات المعاصرة.

وكانت الملاحظات التى أبداها السادة المتخصصين مختلفة ومتعددة وفى ضوئها تم إجراء التعديلات اللازمة، حيث حذفت بعض العبارات من المحاور المختلفة. وأضيفت عبارات أخرى لبعض المحاور حتى تم التوصل للصورة النهائية للاستبانة حتى أصبحت صالحة للتطبيق الفعلى على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات التربية بجامعات مصر.

ثبات الاستبانة :-

للتحقق من ثبات الاستبانة استخدمت الدراسة طريقة إعادة التطبيق حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة قوامها (٣٠) فرداً ثم أعيد التطبيق عليهم مرة أخرى بعد مضى (٢١) يوماً من تاريخ التطبيق الأول حيث تم التطبيق الأول فى ٢٠٠٢/٤/٢م ثم أعيد التطبيق فى ٢٠٠٢/٤/٢٢م وتم حساب معامل الثبات عن طريق معامل الارتباط (ر) بين درجات التطبيق الأول والتطبيق الثانى باستخدام معادلة سبيرمان(١) كما يلى

$$ر = \frac{\text{ن مجـ س ص} - \text{مجـ س} \times \text{مجـ ص}}{\sqrt{[\text{ن مجـ س}^{2} - (\text{مجـ س})^{2}][\text{ن مجـ ص}^{2} - (\text{مجـ ص})^{2}]}}$$

ن = مجموع أفراد العينة.

س = درجات التطبيق الأول.

ص = درجات التطبيق الثانى.

وبتطبيق المعادلة تبين أن معامل الارتباط = ٠.٩١ وهذا يدل على أن الثبات عالٍ.

---

(١) دوجلاس ماكنتوش، الاحصاء للمعلمين، ترجمة ابراهيم بسيونى عميرة، ط٤ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م) ص ١٠٥.

تطبق الاستبانة :

اعتمد في تطبيق الاستبانة على طريقة الاتصال المباشر الشخصية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات التربية (عينة الدراسة).

عينة الدراسة :

يتوقف إلى حد كبير نجاح الدراسة الميدانية وتحقيقها لأهدافها على حسن اختيار العينة. فالعينة الممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً جيداً تساعد على الحصول على نتائج صحيحة وواضحة.

الجدول الآتي يوضح كليات التربية التي قام الباحث بتطبيق الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بها

م	الجامعة	اسم الكلية	عدد أفراد العينة
١	جامعة عين شمس	كلية التربية بعين شمس	٢٥
٢	جامعة حلوان	كلية التربية بحلوان	٤٠
٣	جامعة الأزهر	كلية التربية بالأزهر	٤٥
٤	جامعة الإسكندرية	كلية التربية بالإسكندرية	٥٠
٥	جامعة قناة السويس	كلية التربية ببور سعيد	٢٠
٦	جامعة قناة السويس	كلية التربية بالإسماعيلية	٢٠
٧	جامعة أسيوط	كلية التربية بأسيوط	٤٨
٨	جامعة أسيوط	كلية التربية بالوادي الجديد	٢٠
٩	جامعة جنوب الوادي	كلية التربية بسوهاج	٥٥
١٠	جامعة جنوب الوادي	كلية التربية بأسوان	٢٥
		إجمالي العينة	٣٤٨

وقد تم تحديد المجتمع الأصلي للدراسة الحالية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات التربية بمصر، وذلك للأسباب الآتية :

١- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية على كل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكل كليات التربية بمصر، لأن ذلك يحتاج الكثير من الوقت والجهد والتكاليف ويستلزم عدداً كبيراً من الباحثين.

٢- أن طبيعة وخصائص أفراد الدراسة الميدانية تتطلب من الباحث الكثير من الجهد والوقت في الوصول إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نظراً لتعدد مهامهم وانشغال أوقاتهم بالدراسة والبحث.

٣- أن الكليات التى اختارها الباحث عينة ممثلة للمجتمع الأصلى التمثيل المتكافئ.

المعالجة الإحصائية لنتائج تطبيق الاستبانة :

مرت المعالجة الإحصائية لنتائج تطبيق الاستبانة بما يلى :

تم حساب حدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة من خلال الخطوات التالية:

١- حساب تكرارات استجابة أفراد العينة لكل عبارة تحت كل بديل من بدائل الإجابة وهى : (يتحقق) (غير متأكد) (لا يتحقق).

٢- إعطاء موازين رقمية لكل بديل من بدائل الاستجابة على النحو التالى (يتحقق = ٣ ، غير متأكد = ٢ ، لا يتحقق = ١).

٣- ضرب تكرارات كل عبارة فى الميزان الرقمى لبديل الاستجابة ثم جمع حواصل الضرب للحصول على درجة الاستجابة الكلية لكل عبارة.

٤- الحصول على نسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة، وذلك بقسمة درجة الاستجابة الكلية لكل عبارة على عدد أفراد العينة مضروباً فى أعلى وزن رقمى للاستجابة وهو ٣.

$$\text{نسبة متوسط الاستجابة} = \frac{\text{الدرجة الكلية للعبارة}}{\text{عدد أفراد العينة} \times ٣}$$

٥- الحصول على نسبة متوسط شدة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة من المعادلة التالية

$$\text{نسبة متوسط شدة الموافقة} = \frac{\text{أكبر درجة موافقة على العبارات} - \text{أقل درجة موافقة على العبارات}}{\text{عدد الاختيارات}}$$

حيث إن عدد أفراد العينة كبير نسبياً (أكبر من ٣٠ مفردة) (١).

وبالتالى يكون توزيع متوسطات مجموعات الأفراد متجمعاً حول المتوسط الحقيقى، ويكون توزيع هذه المتوسطات حول المتوسط الحقيقى توزيعاً اعتدالياً.

ولتحديد مدى انحراف متوسط إحدى المجموعات عن المتوسط الحقيقى يمكن تقدير الحدود المحتملة للخطأ بحساب ما يسمى "بالخطأ المعيارى"(٢).

٦- أمكن تقدير الخطأ المعيارى بالنسبة لمتوسط شدة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة من المعادلة التالية (٣):

---

(١) فؤاد البهى السيد، علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشري، ط٣(القاهرة:دار الفكر العربي، ١٩٧٩م) ص ٤١٤.
(٢) ك. لوفيل. ك. س. لوسون، حتى نفهم البحث التربوي، ترجمة إبراهيم بسيونى عميرة، (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٩م) ص ١٣٢.
(٣) فؤاد البهى السيد، علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى، مرجع سابق، ص ٤٣١.

$$\text{الخطأ المعيارى (خ.م)} = \sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$$

· حيث أ = نسبة متوسط شدة الموافقة على العبارة = ٠.٦٧

ب = ١ – أ = ١ – ٠.٦٧ = ٠.٣٣

ن = عدد أفراد العينة.

٧- تعيين حدود الثقة التى تحصر المدى الذى يحدد وجود متوسطات مجموعات الأفراد فيه حول المتوسط الحقيقى (نسبة متوسط شدة الموافقة)، وتم حساب حدود الثقة من القانون التالى [١]:

حدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة = ٠.٦٧ ± الخطأ المعيارى x ١.٩٦

وذلك عند درجة ثقة ٠.٩٥

وراعى الباحث عند التحليل الإحصائى وحساب حدود الثقة وتحليل النتائج التى تم التوصل إليها ما يلى :-

أ – إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة لأفراد العينة أكبر من أو تساوى (≤) الحد الأعلى (٠.٦٧ + (الخطأ المعيارى x ١.٩٦)

الحد الأعلى = (٠.٦٧ + (الخطأ المعيارى x ١.٩٦) = ٠.٧٧

فإن نسبة متوسط الاستجابة إذا كانت (≤) (٠.٧٧) فهذا يدل على أن هذه المشكلات تتحقق.

ب – إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة لأفراد العينة أقل من أو تساوي (≥)

الحد الأدنى. (٠.٦٧ - (الخطأ المعيارى x ١.٩٦).

---

(١) فؤاد البهى السيد، علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

الحد الأدنى = (٠.٦٧ - (الخطأ المعيارى × ١.٩٦)= ٠.٥٦

فإن نسبة متوسط الاستجابة إذا كانت (≥) (٠.٥٦) فهذا يدل على أن هذه المشكلات لا تتحقق .

ج - إذا انحصرت نسبة متوسط أفراد العينة نحو بعض عبارات الاستبانة بين الحد الأعلى (٠.٧٧)، والحد الأدنى(٠.٥٦) فهذا يدل على أن هذه المشكلات لم يتبين تحققها من عدمه أي أنها غير واضحة .

الفصل الخامس

الدراسـة الميدانيـة

يتناول هذا الفصل نتائج تطبيق أداة البحث من خلال عرض استجابات أفراد العينة موزعة على المحاور التي تكونت منها الاستبانة،وذلك على النحو الآتي :-

المحور الأول : مشكلات تتعلق بالتخطيط .

وقد اشتمل هذا المحور على سبع عشرة عبارة ممثلة للمشكلات التي يعاني منها البحث التربوي والمرتبطة بالتخطيط وفيما يلي عرضها:-

أولاً : مشكلات تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتخطيط التي رأى أفراد العينة أنها تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

جدول (٢)

م	العبـارات	نسبة متوسط الاستجابة
٣	عدم وجود خريطة بحثية تأخذ في الاعتبار مشكلات التعليم وتطويره والتغيرات المعاصرة	٠.٩٠
٥	عدم وجود إدارة مركزية لتخطيط البحث التربوي	٠.٨٦
١٧	عدم توفر الأدوات والبيانات التي تخدم المخطط التربوي	٠.٨٤
١٦	عدم الاهتمام بالبحوث التربوية التطبيقية	٠.٨٣
٤	عدم وجود سياسة قومية للبحث التربوي	٠.٨٠
١١	عدم ربط البحوث التربوية بالسياسة التعليمية ومراكز اتخاذ القرار	٠.٧٩
١	عدم اتباع أجهزة البحوث التربوية لجهة إدارية واحدة	٠.٧٨
٩	عدم وجود أهداف قومية واضحة للبحوث التربوية	٠.٧٨
٢	عدم توجيه البحوث التربوية إلى دراسة السياسات وعدم الاستفادة منها في مجال صنع القرار	٠.٧٧
١٣	عدم وجود فلسفة تربوية للبحوث التربوية في مصر.	٠.٧٧

يتضح من الجدول أن مشكلة عدم وجود خريطة بحثية قد تحقق بنسبة متوسط استجابة عالية حيث حصلت العبارة على ٠.٩٠ وهذه النتيجة تؤكد ما توصلت إليه دراسة عنتر لطفي محمد[١] والتي بينت أن من مشكلات البحث التربوي "عدم وجود خريطة قومية للبحث العلمي عامة والبحث التربوي بصفة خاصة"، وهذا يوضح أن التغيرات المعاصرة وما طرأ على عالمنا المعاصر لم يؤثر على هذه المشكلة فلم تتم الاستفادة من الوسائل المعاصرة لإعداد خريطة بحثية يمكن الرجوع إليها رغم توفر وسائل الاتصال المهمة بالنسبة للبحوث العلمية والتربوية .

أما المشكلة الثانية وهي عدم وجود إدارة مركزية لتخطيط البحث التربوي فقد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٨٦ وهذه المشكلة يؤكدها الواقع حيث تستقل كل جامعة بإدارة وتخطيط البحوث التربوية مما يؤدي إلى تكرار البحوث في بعض الأحيان. وتحتاج البحوث العلمية والتربوية إلى مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ وذلك لمنع التكرار الذي يحدث لعدم مركزية التخطيط .

ومن المشكلات التي وضحها الجدول عدم توفر الأدوات والبيانات التي تخدم المخطط التربوي مما يؤكد أن التغيرات المعاصرة وبما توفر من خلالها من معلومات لم تستطع القضاء على مشكلة توفر الأدوات والبيانات.

ومن المشكلات أيضاً عدم الاهتمام بالبحوث التربوية التطبيقية وهذه المشكلة توضح أن الكثير من البحوث التربوية يتجه إلى الجوانب النظرية ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بنتائج البحوث التربوية مما جعل الباحثين ينصرفون عن مثل هذه البحوث وتعاني البحوث التربوية أيضاً من عدم وجود سياسة قومية للبحث التربوي وقد تحققت

---

(١) عنتر لطفي محمد، بعض المشكلات التي تواجه البحث التربوي في مصر، مرجع سابق ص ص ١٤٣-١٦٩.

العبارة بنسبة متوسط استجابة ٠.٨٠. وهذه النتيجة تؤكد ما توصلت إليه دراسة سليمان العنقري [١] حيث توصلت دراسته إلى أن البحث التربوي يعاني من غياب السياسات والخطط.

أم المشكلة التالية وهي عدم ربط البحوث التربوية بالسياسة التعليمية ومراكز اتخاذ القرار فقد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٩ وتؤدي هذه المشكلة إلى عدم الاستفادة من البحوث التربوية في السياسة التعليمية والذي يؤدي إلى مشكلة أخرى وهي عدم توجيه البحوث التربوية إلى دراسة "السياسات" وعدم الاستفادة منها في مجال صنع القرار والتي تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٧. مما يبين ما ترتب على عدم ربط البحوث بالسياسة التعليمية ، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة في نتائج البحوث التربوية هذا بالإضافة إلى اعتماد السياسة التعليمية على أفكار القائمين عليها وعدم انتظار البحوث التربوية وهذا يوضح الصورة العشوائية المتبعة في السياسة التعليمية ، حيث إنها لا تستند إلى بحوث تربوية ولعدم اهتمامها بالتخطيط المستقبلي للتعليم .

ومن المشكلات التي يعاني منها البحث التربوي عدم اتباع أجهزة البحوث التربوية لجهة إدارية واحدة وقد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٨ ويرجع ذلك إلى تمتع كل جامعة بالاستقلالية وتلك المشكلة تجعل التخطيط للبحوث التربوية بشكل مركزي صعب لعدم وجود الجهة المسئولة عن ذلك العمل والذي يؤدي أيضاً إلى تكرار البحوث التربوية.

ومن المشكلات التي يعاني منها البحث عدم وجود أهداف قومية واضحة للبحوث التربوية وهذه المشكلة تتكامل مع مشكلة عدم وجود سياسة قومية للبحث ومشكلة عدم وجود خريطة بحثية لتكوّن هذه المشكلات مجتمعة أشد معوقات البحث التربوي.

(١) سليمان عبد الرحمن العنقري، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلات البحث التربوي ، مرجع سابق .

أما العبارة الأخيرة وعدم وجود فلسفة تربوية للبحوث التربوية في مصر" فقد حصلت على ٠.٧٧ نسبة متوسط الاستجابة. وتضاف هذه المشكلة إلى ما سبقها من مشكلات فتساهم في عرقلة البحث التربوي، اتضح من المشكلات السابقة التي تحققت أن التغيرات المعاصرة وما صاحبها من وسائل علمية يسرت للبحوث العلمية والتربوية إمكانية وضع خريطة بحثية وربط الباحثين بمراكز التخطيط المركزية إلا أن المشكلات السابقة مشكلات لم تتغير ولم تتأثر بهذه الوسائل .

ثانياً : مشكلات لا تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتخطيط التي رأى أفراد العينة أنها لا تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

جدول (٤)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
٨	عدم وجود القوى البشرية المدربة للعمل في مراكز البحوث التربوية	٠.٥٥
١٤	عدم مواكبة التخطيط للبحث التربوي التحولات العلمية والتكنولوجية المعاصرة	٠.٥٥
١٢	عدم وجود مراكز متخصصة للمعلومات تخدم البحث التربوي	٠.٥٣

يظهر الجدول السابق المشكلات المرتبطة بالتخطيط التي لا تتحقق.

العبارة الأولى "عدم وجود القوى البشرية المدربة للعمل في مراكز البحوث التربوية" التي توضح مدى اهتمام الدولة بمراكز البحوث التربوية وإعداد الكوادر العاملة فيها وتدريبها .

والعبارة الثانية "عدم مواكبة التخطيط للبحث التربوي التحولات العلمية والتكنولوجية المعاصرة" وهذه العبارة تؤكد مدى الاهتمام بالاتجاهات السائدة وانعكاسها على البحوث التربوية.

أما العبارة الأخيرة : "عدم وجود مراكز متخصصة للمعلومات تخدم البحث التربوي" لم تتحقق بأقل نسبة متوسط استجابة ٠.٥٣ والتي تبين وجود بعض المراكز المتخصصة للمعلومات التي تخدم البحث التربوي ، وإن كان الحصول على المعلومات رغم وجود بعض المراكز المتخصصة لا يزال تعتريه صعوبة ومشقة تقع على الباحث ، نظراً للروتين الذي يعطل الباحثين في الوصول إلى المعلومات ، وهذا يعطل بدوره الباحثين ويقلل من قيمة المعلومات لمشقة الحصول عليها وتأخرها عن الوقت المناسب لها .

ثالثا : مشكلات لم تبين نسبة الاستجابة لها تحققها من عدمه.

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتخطيط والتي لم تبين الاستجابة لها تحققها من عدمه.

جدول (٥)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
١٥	عدم مراعاة التزاوج العلمي بين التخصصات والبحوث التربوية في التخطيط للبحث التربوي	٠.٧٥
٦	عدم توجيه البحوث التربوية إلى الدراسات المستقبلية والدراسات التوقعية	٠.٦٧
٧	عدم توجيه الباحثين إلى الاهتمام ببحوث الفريق لإنجاز البحوث القومية	٠.٦٣
١٠	عدم واقعية أهداف البحوث التربوية	٠.٦٠

حصلت العبارة الأولى "عدم مراعاة التزاوج العلمي بين التخصصات والبحوث التربوية في التخطيط للبحث التربوي" على نسبة متوسط استجابة ٠.٧٥ ويرجع عدم

وضوح تحققها من عدمه إلى التفاوت في مراعاة التزاوج العلمي بين التخصصات والبحوث التربوية من كلية إلى أخرى، وقد يرجع ذلك إلى حداثة البحوث التربوية وعدم اهتمام القائمين عليها بربطها بالتخصصات الأخرى . هذا بالإضافة إلى عدم إدراك جوانب الارتباط بين البحوث التربوية والتخصصات العلمية .

وقد حصلت العبارة الثانية "عدم توجيه البحوث التربوية إلى الدراسات المستقبلية والدراسات التوقعية" على نسبة متوسط استجابة ٠.٦٧ وهذا يوضح أن الاتجاه إلى الدراسات المستقبلية والتوقعية غير واضح بالدرجة الكافية بالكليات ومراكز البحوث . رغم وجود بعض الدراسات المستقبلية إلا أن الاستجابة توضح التفاوت في الاهتمام ببحث المشكلات الموجودة بالفعل ومحاولة حلها ويرجع هذا إلى القصور في التخطيط للبحوث التربوية .

وقد حصلت العبارة الثالثة "عدم توجيه الباحثين إلى الاهتمام ببحوث الفريق لإنجاز البحوث القومية" على نسبة متوسط استجابة٠.٦٣ ومرجع عدم وضوح الاستجابة إلى أن هذا الاتجاه وهو الاتجاه إلى بحوث الفريق يعمل به في مراكز البحوث التربوية أما في كليات التربية فيغلب على البحوث الفردية ويؤكد ذلك التفسير ما توصل إليه محمد صبري حافظ [١] حيث توصل إلى أن من مشكلات البحث التربوي "فردية البحوث التربوية حيث يغلب على البحوث التربوية الطابع الفردي، حيث يقوم بعض الأفراد بدافع معين كالحصول مثلاً على درجة علمية أو تكون البحوث لأغراض خاصة للراغبين في شغل وظائف أعلى مثل بحوث الإنتاج العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس . ولا تزال هذه الدوافع مؤثرة في اتجاه البحوث التربوية نحو الفردية وعدم الاهتمام ببحوث الفريق، وقد

---

(١) محمد صبري حافظ محمد عودة، مشكلات طلاب الدراسات العليا بكليات التربية وأثرها على العجز في أعضاء هيئة التدريس، ماجستير، كلية التربية ، جامعة الأزهر، ١٩٨٢.

يرجع ذلك إلى عدم وجود استراتيجية للبحوث التربوية يستطيع المخطط من خلالها تحديد الأهداف التي تسعى إليها البحوث ورسم الخطط اللازمة لتنفيذها عن طريق الفرق البحثية .

وقد حصلت العبارة الرابعة "عدم واقعية أهداف البحوث التربوية" على نسبة متوسط استجابة ٠.٠٦٠ ، وهذا يوضح مدى تفاوت الباحثين في أهدافهم الخاصة ببحوثهم التربوية مما جعل العبارة غير واضحة. وهذا يرجع إلى عدم تحديد الأهداف العامة للبحوث التربوية والتي يمكن تحقيقها عن طريق الأهداف الخاصة بالبحوث ، وبذلك يفتقد الباحث الإطار العام الذي يسير وفقه في تحديد أهدافه .

وقد وضح المجور السابق أن التغيرات المعاصرة لم تؤثر في بعض مشكلات البحث التربوي فقد ظلت كما هي مثل عدم وود خريطة بحثية . وعد الاهتمام بالتخطيط المركزي للبحوث التربوية ، وعدم توفير الأدوات والبيانات التي تخدم المخطط مما يوضح أن البيانات لم تحرر من قيود الروتين ، والنظر إليها على أنها أسرار لا يجوز إخراجها . هذا بالإضافة إلى الوعي الكافي بالبيانات المطلوبة وعدم دقتها إن صرح بها للمخططين مما يؤدي إلى عرقلة التخطيط للبحوث التربوية والذي يعود بدوره على العملية التعليمية بالأثر السيئ

وقد وضح المحور أن التغيرات المعاصرة قد أسهمت في حل بعض مشكلات البحوث التربوية مثل عدم وجود القوى البشرية المدربة مما ينشر من خلال شبكة الإنترنت يسر للباحثين الاطلاع على الخبرات العالمية مما أثر على كفاءة الباحثين .

المحور الثاني : مشكلات تتعلق بالتمويل :

وقد اشتمل هذا المحور على ست عشرة عبارة ممثلة للمشكلات التي يعاني منها البحث التربوي المرتبطة بالتمويل وفيما يلي عرضها:-

أولاً : مشكلات تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتمويل التي رأى أفراد العينة أنها تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

جدول (٦)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
٦	عدم زيادة نسبة الإنفاق على البحوث التربوية من نسبة الدخل القومي	٠.٩٠
١١	عدم مساهمة القنوات الفضائية في خفض تكلفة الاشتراك في المؤتمرات وتوفير الوقت	٠.٨٦
١	عدم مشاركة بعض الهيئات في تمويل البحث التربوي	٠.٨٣
١٢	عدم مشاركة المؤسسات الخاصة في تمويل البحث التربوي برغم الاتجاه إلى الخصخصة	٠.٨٣
٣	عدم وجود مركز قومي لتمويل البحوث التربوية	٠.٨١
٢	عدم وجود اتجاهات اجتماعية مؤيدة لدعم وتمويل البحث التربوي	٠.٧٨
٧	تعقيد الإجراءات المالية الخاصة بالصرف للإنفاق على البحوث التربوية	٠.٧٨
١٠	زيادة تكاليف نشر البحوث التربوية برغم تعدد طرق النشر	٠.٧٧
١٤	ضعف التنافس بين الباحثين لعجز التمويل المادي لأبحاثهم	٠.٧٧

يتضح من الجدول السابق أن العبارة "عدم زيادة نسبة الإنفاق على البحوث التربوية من نسبة الدخل القومي" قد حصلت على ٠.٩٠ نسبة متوسط استجابة مما يؤكد

عدم الاهتمام بالبحوث التربوية وهذه النتيجة تؤكد ما توصل إليه محمد متولي غنيمة[١] والذي بين أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي وكذلك البحث التربوي تتدنى في الدول العربية ومن بينها مصر، حيث تراوحت في مصر من ٠.٣٤٪ في عام ١٩٩٢م إلى ٠.٣٦٪ في عام ١٩٩٦ من الناتج المحلي.

أما عبارة "عدم مساهمة القنوات الفضائية في خفض تكلفة الاشتراك في المؤتمرات وتوفير الوقت" فقد حصلت على ٠.٨٦ نسبة متوسط الاستجابة والتي بينت أن القنوات الفضائية لم تستثمر لإدارة الندوات وتيسير الاشتراك في الندوات والمؤتمرات مما يجعل عبء الاشتراك ما زال قائماً.

وعبارة "عدم مشاركة بعض الهيئات في تمويل البحث التربوي" حصلت على ٠.٨٣ أي أن المشكلة تتحقق وبنسبة كبيرة مما يوضح قصور الوعي بأهمية البحث التربوي وفشل الإعلام التربوي في إقناع الهيئات بالمساهمة في تمويل البحث التربوي.

وعبارة "عدم مشاركة المؤسسات الخاصة في تمويل البحث التربوي برغم الاتجاه إلى الخصخصة" حصلت على ٠.٨٣ نسبة متوسط الاستجابة مما يوضح أن الاتجاه إلى الخصخصة لم يفد البحث التربوي ولم يضمن له الدعم المادي ويرجع ذلك إلى فشل الإعلام التربوي في إقناع المجتمع بأهمية البحوث التربوية . وهذه النتيجة تؤكد ما توصل إليه سليمان عبد الرحمن العنقري[٢] حيث وضحت الدراسة أن من مشكلات البحث التربوي ذات الأبعاد الاقتصادية "قلة مشاركة المؤسسات والشركات الكبرى والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي.

(١) محمد متولي غنيمة، تمويل التعليم والبحث العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨.
(٢) سليمان عبد الرحمن العنقري، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلات البحث التربوي، مرجع سابق.

أما عبارة "عدم وجود مركز قومي لتمويل البحوث التربوية" فقد حصلت على ٨١. ٠ نسبة متوسط الاستجابة والتي تبين أن مشكلة التمويل مما زالت قائمة ولا يوجد مركز قومي مستقل للتمويل" أما عبارة "عدم وجود اتجاهات اجتماعية مؤيدة لدعم وتمويل البحث التربوي" فقد حصلت على ٧٨. ٠ نسبة متوسط الاستجابة والتي تبين أن الإعلام التربوي هو المسئول عن تلك النتيجة.

أما عبارة "تعقيد الإجراءات المالية الخاصة بالصرف للإنفاق على البحوث التربوية" فقد حصلت على ٠.٧٨ . وهذه المشكلة ليست بالبسيطة حيث إنها تعرقل البحث التربوي وتؤثر على الباحثين . وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة سليمان عبد الرحمن العنقري[١] حيث يذكر أنه إذا تم رصد الميزانيات للبحث فإن الإجراءات المالية الخاصة بالصرف على درجة كبيرة من التعقيد لا تشجع أعضاء هيئة التدريس على القيام بها، وتؤكد هذه النتيجة أيضاً ما توصلت إليه دراسة سعد الشريع ومحمد وجيه الصاوي[٢] حيث بينت الدراسة أن من معوقات البحث التربوي كثرة الخطوات الروتينية والمكتبية أمام البحث التربوي.

أما عبارة "زيادة تكاليف نشر البحوث التربوية برغم تعدد طرق النشر" فقد حصلت على ٠.٧٧ نسبة متوسط الاستجابة والتي تظهر أن البحث التربوي يعاني من ارتفاع تكاليف النشر برغم تعدد طرق النشر والتي منها شبكة الإنترنت الحديثة إلا أن النشر على الشبكة يحتاج إلى تكاليف.

---

(١) سليمان عبد الرحمن العنقري، نتائج وتوصيات البحوث الاجتماعية والتربوية ومردودها الإجرائي في مجالاتها التطبيقية ، مرجع سابق
(٢) سعد الشريع ومحمد وجيه الصاوي، معوقات البحث التربوي في دولة الكويت مجلة كلية التربية ، مرجع سابق، ص ص ١٥٧ :١٩٢.

أما العبارة الأخيرة "ضعف التنافس بين الباحثين لعجز التمويل المادي لأبحاثهم" فقد حصلت على ٠.٧٧.

والتي تبين أن قلة الدعم المادي تؤثر سلباً على البحث التربوي والباحثين وتقلل من عزيمتهم لإنجاز البحوث التربوية.

ثانياً : مشكلات لا تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتمويل التي رأى أفراد العينة أنها لا تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

جدول (٥)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
١٣	عدم الاهتمام بتمويل البحوث التربوية التي تخدم خطط التنمية في مصر	٠.٥٥
٥	عدم تمتع مراكز البحوث بموازنة مستقلة	٠.٥٤
٨	عدم ربط المكتبات بدور النشر عن طريق شبكة "الإنترنت"	٠.٥٢

يتضح من الجدول السابق أن العبارة الأولى "عدم الاهتمام بتمويل البحوث التربوية التي تخدم خطط التنمية في مصر" قد حصلت على ٠.٥٥ نسبة متوسط الاستجابة ويرجع عدم تحقق هذه العبارة إلى اهتمام الدولة ببعض البحوث التربوية وتمويل مراكز البحوث لإنجاز مثل هذه البحوث التربوية ، غير أن الباحث يرى أن هذا التمويل لا يكفي للبحوث التربوية المرتبطة بخطط التنمية لأن ميزانية مراكز البحوث هي نسبة من التمويل العام للبحوث العلمية والتربوية والتي تعتبر بأكملها ضعيفة ونسبة ضئيلة من الدخل القومي .

أما العبارة الثانية "عدم تمتع مراكز البحوث بموازنة مستقلة" فقد حصلت على ٠.٥٤ والتي بينت أن مراكز البحوث تلقى موازنة مستقلة، حتى وإن كانت قليلة وبحاجة إلى زيادة .

أما العبارة الثالثة "عدم ربط المكتبات بدور النشر عن طريق شبكة الإنترنت" فقد حصلت على ٠.٥٢ ونسبة متوسط الاستجابة ويرجع عدم تحقق هذه المشكلة إلى ربط الجامعات بشبكة الإنترنت ومحاولة الاستفادة منها، ومثل هذا الاتجاه يقضي على نقص المراجع لدى الباحثين .

ثالثاً : مشكلات لم تبين نسبة الاستجابة لها تحققها من عدمه :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتمويل التي لم تبين الاستجابة لها تحققها من عدمه.

جدول (٨)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
٩	زيادة تكاليف البحوث التربوية نتيجة لحقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاقية الجات	٠.٧٤
١٥	تتحدد الأولويات التربوية للبحث التربوي في ظل اتفاقية الجات	٠.٧٤
١٦	تهتم بعض الاتجاهات التربوية بتحقيق الأهداف التي تخدم الممول الأجنبي	٠.٧٠
٤	عجز ميزانية شراء واستيراد الكتب الخاصة بالبحوث التربوية	٠.٦٥

يتضح من الجدول السابق أن العبارات السابقة لم تبين نسبة الاستجابة لها تحققها من عدمه والذي يوضح أن بعض التغيرات لم تظهر آثارها في البحث التربوي مثل

حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الجات ، ولم تتضح زيادة تكاليف البحوث التربوية لأن قانون حقوق الملكية الفكرية صدر من فترة قريبة ، فقد يكون تأثير حقوق الملكية الفكرية ضعيفاً في البحوث التربوية ، ويكون تأثيرها قوياً في البحوث التطبيقية والعملية كالطب والصيدلة وغيرها .

والعبارة الثانية " تتحدد الأولويات التربوية للبحث التربوي في ظل اتفاقية الجات " لم تتضح نسبة استجابتها ويرجع ذلك إلى عدم وضوح أثر اتفاقية الجات في البحوث التربوية لقرب زمن تطبيقها في المجالات التجارية والتي لم تشمل كل الأنشطة التجارية والاقتصادية ، وكان عليه تأخر أثرها في البحوث التربوية .

والعبارة الثالثة " تهتم بعض الاتجاهات التربوية بتحقيق الأهداف التي تخدم الممول الأجنبي " لم تتضح نسبة استجابتها لأن التمويل الأجنبي للبحوث التربوية ضعيف مما جعل أثر هذا التمويل غير واضح في أهداف البحوث التربوية في مصر .

غير أن العبارة الأخيرة "عجز ميزانية شراء واستيراد الكتب الخاصة بالبحوث التربوية" قد حصلت على ٠.٦٥ نسبة متوسط الاستجابة والتي توضح أن شراء الكتب واستيرادها لم يعد المصدر الأوحد للباحثين بل يضاف إلى ذلك شبكة الإنترنت التي وفرت الإطلاع على البحوث والكتب الأجنبية والعربية . يتضح من عرض نتائج المحور أن التغيرات المعاصرة قد ظهر أثرها في البحوث التربوية وقضى على مشكلة نقص الكتب وذلك بمحاولات ربط المكتبات بشبكة الإنترنت .

غير أنها لم تقض على مشكلات التمويل الخاصة بالبحوث التربوية فنسبة الإنفاق على البحوث التربوية من الدخل القومي لم تتأثر بالاتجاهات العالمية التي اهتمت بزيادة نسبة الإنفاق على البحوث التربوية وكذلك لم تتأثر البحوث التربوية في تمويلها بالاتجاه

إلى الخصخصة ، فرغم الاتجاه إلى الخصخصة في مصر إلا أن مشاركة الهيئات والمؤسسات الخاصة في الإنفاق على البحوث التربوية مازال منعدماً أو ضعيفاً ، ومازالت الدولة هي المسئولة عن الإنفاق على البحوث التربوية .

وكذلك لم تتغير الإجراءات المالية الخاصة بالصرف ولم تقل حدة تعقيداتها رغم النماذج العالمية المتاحة والتي يمكن الاطلاع عليها ومعرفتها من خلال وسائل الاتصال الحديثة ومثل هذه التعقيدات تؤدي إلى عرقلة البحوث التربوية لضعف الإنفاق عليها وتأخر إجراءات الصرف .

والمشكلة الأوضح والتي عمقتها التغيرات المعاصرة هي مشكلة زيادة تكاليف نشر البحوث التربوية فما تزال تكاليف النشر مرهقة للباحثين رغم تعدد سبل النشر.

هذا بالإضافة إلى أن التغيرات المعاصرة لم تظهر أثراً واضحاً في بعض جوانب البحوث التربوية كما لم تتضح آثار اتفاقية الجات ولا حقوق الملكية الفكرية .

المحور الثالث : مشكلات تتعلق بتنفيذ البحث .

وقد اشتمل هذا المحور على أربع عشرة عبارة ممثلة للمشكلات التي يعاني منها البحث التربوي المرتبطة بتنفيذ البحث وفيما يلي عرضها:-

أولاً : مشكلات تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بتنفيذ البحث التي رأى أفراد العينة أنها تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

جدول (٩)

م	العبـارات	نسبة متوسط الاستجابة
٧	غلبة الفردية على البحوث التربوية في مصر	٠.٩٠
١	ضعف العلاقة بين الأهداف التربوية والإجراءات في البحث التربوي	٠.٨٣
١٢	صعوبة اللغة التي تصاغ بها تقارير البحوث مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها	٠.٨٣
١٣	عدم توفر رؤية خاصة للباحثين لمعالجة قضايا بحوثهم من خلالها	٠.٧٨
٤	ازدياد ارتباط البحوث التربوية بمنهج البحث الغربي	٠.٧٧
٥	ضعف وعي الباحثين بالمصطلحات التربوية	٠.٧٧
٦	ضعف وعي الباحثين بالإحصاء التربوي المستخدم في البحوث التربوية	٠.٧٧

يتضح من الجدول السابق أن مشكلة (غلبة الفردية على البحوث التربوية في مصر) قد حصلت على أعلى نسبة متوسط استجابة ٠.٩٠ وهذا يؤكد أن مشكلة الفردية لا تزال قائمة ولم تتأثر بالتغيرات المعاصرة والخبرات العالمية المتاحة من خلال شبكة الإنترنت،رغم الاتجاه نحو بحوث الفريق فى البلدان المتقدمة والتى تعرض خبراتها من خلال شبكة الإنترنت ، إلا أننا لم نتأثر بهذا الاتجاه ومرجع ذلك إلى ضعف التخطيط للبحوث التربوية.

أما العبارة الثانية "ضعف العلاقة بين الأهداف التربوية والإجراءات في البحث التربوي" فقد تحققت بنسبة ٠.٨٣ وهذه الدرجة تبين درجة اهتمام الباحثين بتحقيق الأهداف من خلال الإجراءات، والعلاقة بين الأهداف التربوية والإجراءات ذات أهمية

عالية حيث إن وعى الباحث بهذه العلاقة يجعله يسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال بحثه غير أن البحوث التربوية فى مصر لم تتأثر أيضاً بالخبرات العالمية الناجحة التى تقدم من خلال شبكة الإنترنت .

أما عبارة "صعوبة اللغة التي تصاغ بها تقارير البحوث مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها" فقد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٨٣ ومثل هذه المشكلة قديمة وما زالت مستمرة مما يجعل المعلمين غير قادرين على الاستفادة من نتائج هذه الأبحاث والتي من المفترض أنها موجهة إليهم لتطوير وتحسين التعليم، وهذا يعمق الإحساس بعدم جدوى البحوث التربوية عند المعلمين ولم تستغل القنوات الفضائية ولا غيرها من أجهزة الاتصال المعاصرة فى تبسيط لغة البحوث التربوية وجعلها مفيدة للاستفادة منها .

وهذه النتيجة تؤكد ما توصلت إليه دراسة عبد العزيز عبد الرحمن كمال وشكري سيد أحمد(١) حيث توصلا إلى أن صياغة تقارير البحوث في صورة يصعب على كثير من الممارسين قراءتها والاستفادة منها.

وعبارة "عدم توفر رؤية خاصة للباحثين لمعالجة قضايا بحوثهم من خلالها" قد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٨ وهذه النتيجة تدل على مدى تأثر الباحثين بغيرهم والاتجاهات المعاصرة ومحاولة تقليد الآخرين مما يؤثر على رؤيتهم فتعالج القضايا التربوية في الكثير من الأحيان من خلال رؤية غير رؤية الباحث، فلم تؤثر التغيرات المعاصرة بما وفرته خبرات وسبل اتصال فى تكوين رؤية خاصة لدى الباحثين فى مصر ولكنها عمقت من تبعية الباحثين للغرب .

---

(١) عبد العزيز عبد الرحمن كمال، وشكري سيد أحمد، مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي، مجلة التربية القطرية العدد الثاني عشر، ١٩٩٥م.

وعبارة "ازدياد ارتباط البحوث التربوية بمنهج البحث الغربي" قد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٧ والتي وضحت أن البحوث التربوية ما زالت مرتبطة بمنهج البحث الغربي ويدعم ذلك الاتجاه التغيرات المعاصرة التي زادت من قدرة الغرب في التأثير من خلال نشر ثقافتهم ومحاولة فرضها .

وعبارة "ضعف وعي الباحثين بالمصطلحات التربوية" تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٧ ويرجع ذلك الضعف إلى عدم توحد هذه المصطلحات وكثرة المصطلحات الإجرائية مما يوقع الباحثين في ارتباك ويضعف من وعيهم بالمصطلحات وهو ما تؤكده دراسة أحمد عطية(١) حيث توصلت إلى أنه لا توجد ضوابط أو أسس نظرية لاستخدام المصطلحات بل غياب التعريفات المحددة في معظم الكتب.

والعبارة الأخيرة "ضعف وعي الباحثين بالإحصاء التربوي المستخدم في البحوث التربوية" قد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٧ وهذه النتيجة تبين السبب في عدم دقة نتائج بعض البحوث التربوية وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها أجهزة الكمبيوتر وما توفره من برامج إحصائية.

ثانياً : مشكلات لا تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بتنفيذ البحث التي رأى أفراد العينة أنها لا تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

(١) أحمد عطية ،

جدول (١٠)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
٢	عدم مساهمة شبكة الإنترنت في القضاء على نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة للبحث التربوي	٠.٥٥
٩	نقص المهارة البحثية لدى الباحثين	٠.٥٤
١١	عدم قدرة الباحثين على اختيار الأداة المناسبة لبحوثهم	٠.٥٢
٣	عدم تمتع البحث التربوي بالحرية العلمية في مصر	٠.٥١
٨	بطء الحصول على المعلومات برغم تعدد مصادرها	٠.٥١
١٤	عدم شمولية مناهج البحث التربوي للمنهج التجريبي	٠.٤٨

يوضح الجدول السابق المشكلات التي لم تتحقق.

حيث حصلت عبارة "عدم مساهمة شبكة الإنترنت في القضاء على نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة للبحث التربوي" على ٠.٥٥ نسبة متوسط استجابة وهذه النتيجة تبين أن شبكة الإنترنت قد استطاعت أن توفر المعلومات المطلوبة للبحوث العلمية والتربوية وهذه النتيجة تؤكد ما توصل إليه عبد الله بن عبد العزيز[(١)]

حيث بينت دراسته أن شبكة الإنترنت تستخدم كوسيلة مساعدة في البحث عن المعلومات والأبحاث والدراسات للباحثين من أساتذة الجامعات وغيرهم.

(١) عبد الله بن عبد العزيز الهابس، استخدام الإنترنت في التعليم العالي، مرجع سابق .

وحصلت عبارة "نقص المهارة البحثية لدى الباحثين" على ٠.٥٤ نسبة متوسط استجابة وتشير هذه النتيجة إلى أن مهارة الباحثين قد ازدادت وذلك بفضل الخبرات التي يحصلون عليها من خلال ما يقدم لهم عبر شبكة الإنترنت من بحوث ودراسات عالمية.

وحصلت عبارة "عدم قدرة الباحثين على اختيار الأداة المناسبة لبحوثهم" على ٠.٥٢ نسبة متوسط استجابة. وترتبط هذه النتيجة بما قبلها حيث يدل عدم نقص المهارة إلى أنهم يمتلكون القدرة على اختيار الأداة المناسبة.

وحصلت عبارة "عدم تمتع البحث التربوي بالحرية العلمية في مصر" على ٠.٥١ والتي تشير إلى أن البحث التربوي يتمتع بالحرية العلمية.

وحصلت عبارة "بطء الحصول على المعلومات برغم تعدد مصادرها" على ٠.٥١ نسبة متوسط استجابة والتي تشير إلى أن مصادر المعلومات الحديثة قد وفرت المعلومات بالإضافة إلى سرعة الأداء في تقديم هذه المعلومات.

وحصلت عبارة "عدم شمولية مناهج البحث التربوي للمنهج التجريبي" على ٠.٤٨ نسبة متوسط استجابة والتي تشير إلى أن مناهج البحث التربوي تشتمل على المنهج التجريبي.

ثالثاً : مشكلات لم تبين نسبة الاستجابة لها تحققها من عدمه :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بتنفيذ البحث التي لم تبين الاستجابة لها تحققها من عدمه.

جدول (١١)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
١٠	عدم توظيف المنهج توظيفاً جيداً يحقق أهداف البحث التربوي	٠.٧٥

يتضح من الجدول السابق أن عبارة "عدم توظيف المناهج توظيفاً جيداً يحقق أهداف البحث التربوي" قد حصلت على ٠.٧٥ نسبة متوسط استجابة وهي نسبة لم تبين تحققها من عدمه مما يبين أن توظيف المنهج التوظيف الجيد يختلف من باحث إلى آخر وبذلك لا نستطيع القول بأن هذه المشكلة عامة أو أصبحت ظاهرة في المجال التربوي.

يتضح من عرض نتائج المحور السابق أن التغيرات المعاصرة قد عمقت بعض المشكلات القديمة وقضت على بعضها ولم تؤثر التأثير الواضح فى بعض المشكلات ، فمن المشكلات التي ما تزال موجودة ولم تؤثر فيها التغيرات المعاصرة مشكلة " غلبة الفردية على البحوث التربوية فى مصر " ، " وصعوبة اللغة التى تصاغ بها تقارير البحوث التربوية " .

ومن المشكلات التى عمقتها التغيرات المعاصرة مشكلة " ارتباط البحوث التربوية بمنهج البحث الغربى " ، وهى مشكلة متوقعة حيث إن العولمة وما ترمى إليه من نشر الثقافة الغربية ، وتحقيق الهيمنة للثقافة والفكر الغربي والأمريكي دفعت البحوث التربوية فى مصر إلى المزيد من الارتباط بمنهج البحث الغربي .

ومن المشكلات التى قضت عليها التغيرات المعاصرة " نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة للبحث التربوى " بما قدم من خلال شبكة الإنترنت ، كما قضت على مشكلة نقص المهارة البحثية لدى الباحثين ، بما وفرته من خبرات عالية عبر شبكة الإنترنت ، وهذا يوضح أثر التغيرات المعاصرة فى تنفيذ البحوث التربوية فى مصر .

المحور الرابع : مشكلات تتعلق بالتطبيق :

وقد اشتمل هذا المحور على ثلاث عشرة عبارة ممثلة للمشكلات التي يعاني منها البحث التربوي المتعلقة بالتطبيق وفيما يلي عرضها:-

أولاً : مشكلات تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتطبيق التي رأى أفراد العينة أنها تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

جدول (١٢)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
١١	قلة إيمان المجتمع بأهمية البحوث التربوية	٠.٩١
٦	عدم تخصيص مدارس لتطبيق نتائج البحوث التربوية	٠.٨٧
١٢	عدم اهتمام القنوات الفضائية بالإعلام التربوي	٠.٨٤
١٠	صعوبة الاطلاع على نتائج البحوث التربوية	٠.٨٢
٤	ضعف ارتباط البحوث التربوية بالواقع	٠.٨٠
٢	ضعف ارتباط البحث التربوي بما يتطلبه المجتمع من معلومات وتقنيات نتيجة للعولمة	٠.٧٩
٣	عدم الثقة في نتائج البحوث التربوية	٠.٧٨
٨	عدم اقتناع القيادات بالبحوث التربوية	٠.٧٨
١	عدم الثقة في منهجية البحث التربوي لحل المشكلات التطبيقية	٠.٧٧

يوضح الجدول المشكلات التي تحققت وقد تحققت العبارة "قلة إيمان المجتمع بأهمية البحوث التربوية" بنسبة ٠.٩١ متوسط استجابة مما يؤكد أن المجتمع غير مدرك لأهمية البحوث التربوية وتقع مسئولية إقناع المجتمع على الإعلام التربوي الذي لم يؤد دوره في هذا المجال، وهذا يوضح أن الإعلام لم يؤد دوره المرجو ولم تستغل القنوات الفضائية في



إقناع المجتمع بأهمية البحوث التربوية مما يوضح أن التغيرات المعاصرة لم تؤثر فى هذه المشكلة .

وعبارة "عدم تخصيص مدارس لتطبيق نتائج البحوث التربوية، قد تحققت بنسبة ٠.٨٧ ومثل هذه المشكلة تعطل التطبيق لنتائج البحوث التربوية، وتظهر المشكلة عدم التأثر بالخبرات العالمية فى هذا المجال .

وتحققت عبارة "عدم اهتمام القنوات الفضائية بالإعلام التربوي" بنسبة ٠.٨٤ متوسط استجابة مما يوضح أن الإعلام لم يهتم بالجوانب التربوية وهذه النتيجة تؤكد ما توصلت إليه دراسة نجاح حسنين أبو عرايس(١) حيث توصلت إلى أن من مشكلات البحث التربوي قلة اهتمام وسائل الإعلام بإلقاء الضوء على نتائج وتوصيات البحوث التربوية.ويتضح من ذلك أن التغيرات المعاصرة وما تمتلكه من وسائل إعلامية لم تستغل فى المجال التربوى .

وتحققت عبارة "صعوبة الاطلاع على نتائج البحوث التربوية" بنسبة متوسط استجابة ٠.٨٢ والتي توضح أن البحوث التربوية تظل حبيسة الأرفف فلا تصل نتائجها إلى الممارسين في المجال التربوي ولا يهتم الإعلام بنشر نتائج البحوث التربوية وهو ما أكدته دراسة عليان عيد حامد(٢)حيث ذكرت من مشكلات البحث التربوي وعدم الاستفادة من نتائجه ضعف الإعلام التربوي وقلة اهتمامه بإبراز نتائج البحوث التربوية وتوصيلها للجهات المعنية بصورة واضحة ومتكاملة.

---

(١) نجاح حسنين أبو عرايس ، نتائج وتوصيات البحوث التربوية في مصر ، مرجع سابق.

(٢)عليان عيد حامد الحربي ،دراسة ميدانية لبعض المشكلات التربوية لطلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة ، مرجع سابق

وتحققت عبارة "ضعف ارتباط البحث التربوي بما يتطلبه المجتمع من معلومات وتقنيات نتيجة للعولمة" بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٩. وهذه النتيجة يؤكدها الواقع حيث تحاول الدول المتقدمة من خلال آليات العولمة نشر ثقافتها والتأثير في هوية الشعوب الثقافية، وهذه المشكلة يظهر فيها أثر التغير المعاصر بشكل واضح .

وقد تحققت عبارة "عدم الثقة في نتائج البحوث التربوية" بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٨ وترجع تلك المشكلة إلى ضعف الإعلام التربوي، وعدم الاستفادة مما يسر من وسائل الاتصال .

وقد تحققت عبارة "عدم اقتناع القيادات بالبحوث التربوية" بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٨ وترجع هذه المشكلة إلى أن النتائج لم تصل إلى القيادات ولم يحاول الإعلام التربوي إيصال النتائج وإقناع القيادات للاستفادة من النتائج وتطبيقها. هذا بالإضافة إلى بطء تنفيذ البحوث التربوية وعدم اهتمامها بالبحوث المستقبلية التى توفر الحلول لأية مشكلة تظهر مما يجعل القيادات فى حاجة إلى أفكار سريعة وقابلة للتطبيق .

أما العبارة الأخيرة في الجدول "عدم الثقة في منهجية البحث التربوي لحل المشكلات التطبيقية" فقد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٧ والتي تشير إلى أن القيادات ترجع إلى الحلول الجاهزة بدلاً من اللجوء إلى البحوث التربوية لحل المشكلات التطبيقية، لعدم الثقة فى منهجية البحث التربوى .

ثانياً : مشكلات لا تتحقق

يبين الجدول الآتي المشكلات المتعلقة بالتطبيق التي رأى أفراد العينة أنها لا تتحقق في ظل التغيرات المعاصرة.

جدول (١٣)

م	العبـارات	نسبة متوسط الاستجابة
٧	صعوبة نشر البحوث التربوية مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من نتائجها	٠.٥٤

يوضح الجدول السابق العبارة التي لم تتحقق وهي "صعوبة نشر البحوث التربوية مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من نتائجها والتي حصلت على ٠.٥٤ نسبة متوسط الاستجابة فوسائل النشر متعددة فالنشر أصبح ميسوراً وقد يكون مكلفاً غير أنه ليس بصعب.

ثالثًا : مشكلات لم تبين نسبة الاستجابة لها تحققها من عدمه :

يبين الجدول الآتي المشكلات المرتبطة بالتطبيق التي لم تبين الاستجابة لها تحققها من عدمه.

جدول (١٤)

م	العبـارات	نسبة متوسط الاستجابة
٩	عدم معالجة البحوث التربوية القضايا المباشرة للمجتمع المحلي	٠.٧٥
١٣	عدم الاهتمام بالصورة التطبيقية في البحوث التربوية	٠.٦٩
٥	عدم الربط بين النظرية والتطبيق في البحوث التربوية	٠.٥٩

يوضح الجدول العبارات التي لم تبين نسبة الاستجابة لها تحققها من عدمه وقد تراوحت نسبة الاستجابة بين (٠.٧٥، ٠.٥٩) حيث حصلت العبارة "عدم معالجة البحوث التربوية القضايا المباشرة للمجتمع المحلي" على ٠.٧٥ نسبة متوسط استجابة والتي توضح أن معالجة القضايا المباشرة للمجتمع المحلي قد تعالج إلا أنها قليلة وذلك لأن

هناك بعض الأبحاث لها علاقة بالمجتمع المحلى مثل الأمية وتعليم الكبار والمشكلة السكانية ، وهناك تعاون فى ذلك إلا أن هذه البحوث قليلة بالمقارنة بالأبحاث التى تجرى بعيداً عن القضايا المباشرة للمجتمع المحلى ، ومن هنا ظهرت استجابة أفراد العينة نحو هذه العبارة بأنها لم تتضح الموافقة من عدم الموافقة عليها .

وقد حصلت عبارة "عدم الاهتمام بالصور التطبيقية في البحوث التربوية" على ٠.٦٩ والتي توضح أن الصور التطبيقية عم الاهتمام بها ليس ظاهرة عامة ، توضح أن عدم الاهتمام بالصور التطبيقية ليس ظاهرة عامة حيث اهتمت بعض البحوث بالجوانب التطبيقية إلا أن هذا الاتجاه ليس عاماً وبالمقارنة بالبحوث النظرية نجد أن البحوث النظرية كثيرة ، ومرجع ذلك إلى سهولة تنفيذ البحوث النظرية عن التطبيقية ، وقلة التكاليف التى تحتاج إليها البحوث النظرية ، هذا بالإضافة إلى إحساس الباحثين بعدم جدوى البحوث التطبيقية لأنه لا يعمل بنتائجها فى المجال التربوي والتعليمي .

أما العبارة الأخيرة "عدم الربط بين النظرية والتطبيق في البحوث التربوية " فقد حصلت على ٠.٥٩ نسبة متوسط الاستجابة مما يوضح أن البحوث التربوية قد تهتم بذلك التطبيق إلا أن العينة غير متأكدة من عموم ذلك التطبيق أو عدم التطبيق المطلق .

يتضح من عرض نتائج المحور السابق أن التغيرات المعاصرة لم تؤثر على بعض المشكلات وظلت هذه المشكلات باقية .

ومن هذه المشكلات قلة إيمان المجتمع بأهمية البحوث التربوية ، وصعوبة الاطلاع على نتائجها ، وعدم الثقة والاقتناع للقيادات المسئولة عن البحوث التربوية ، وهذه المشكلات توضح أن التغيرات المعاصرة وما امتلكته من وسائل اتصال لم تستغل فى القضاء على هذه المشكلات فظل البحث يعانى منها رغم إمكانية القضاء عليها .

وثمة مشكلات قضت عليها التغيرات المعاصرة مثل مشكلة " صعوبة نشر البحوث التربوية " فقد زالت هذه الصعوبة وأصبحت وسائل النشر أكثر اتساعاً من ذى قبل وإن كانت مكلفة .

ومشكلات أخرى لم يظهر أثر التغيرات المعاصرة فيها مثل مشكلة " عدم معالجة القضايا المباشرة للمجتمع المحلى " وعدم الاهتمام بالصورة التطبيقية وهذا يوضح أن مثل هذه المشكلات موجودة بنسبة لا تمثل ظاهرة وبذلك يمكننا أن نؤكد على أن التغيرات المعاصرة قد أثرت فى تطبيق البحوث التربوية .

المحور الخامس : المشكلات المترتبة على التغيرات المعاصرة :

وقد اشتمل هذا المحور على إحدى عشرة عبارة ممثلة للمشكلات التي يعاني منها البحث التربوي المترتبة على التغيرات المعاصرة وفيما يلي عرضها:-

أولاً : مشكلات تتحقق :

يبين الجدول التالي المشكلات المترتبة على التغيرات المعاصرة التي رأى أفراد العينة أنها تتحقق.

جدول (١٥)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
٩	زيادة الثقة في نتائج البحوث التربوية الأجنبية	٠.٨٣
٨	إقبال الباحثين على العمل في مراكز بحثية أجنبية	٠.٨٢
٧	تراجع القيم الوطنية للباحثين	٠.٧٩
١١	فصل القنوات الفضائية الباحثين عن واقعهم ودفعهم إلى الشعور بالاغتراب	٠.٧٩
٤	تأثير العولمة في هوية البحث التربوي والباحثين	٠.٧٨
١٠	زيادة القيم المادية في البحوث التربوية على حساب القيم الأخرى	٠.٧٧

يوضح الجدول المشكلات التي تحققت والتي حصلت على (٠.٨٣ : ٠.٧٧) نسبة متوسط استجابة فقد تحققت عبارة "زيادة الثقة في نتائج البحوث التربوية الأجنبية بنسبة ٠.٨٣ والتي تؤكد تعميق مشكلة الثقة في نتائج البحوث التربوية والسبب في ذلك تعدد طرق نشر الثقافة الغربية . وهذا أثر واضح للعولمة الثقافية التى تحاول فرض النمط الثقافى الغربى والأمريكى .

وقد تحققت عبارة "إقبال الباحثين على العمل في مراكز بحثية أجنبية" بنسبة متوسط استجابة ٠.٨٢ حيث تؤكد رغبة الباحثين في العمل في مراكز البحوث الأجنبية ويرجع ذلك إلى الاهتمام بهذه المراكز وتقدير الباحثين بها والاهتمام بنتائج بحوثهم. وهذه المشكلة تمثل استنزافاً للعقول المصرية والعربية . ويرجع ذلك إلى عدم تقدير الباحثين وعدم الثقة فى نتائج بحوثهم فى مصر وعدم الاستفادة منها فيلجأ الباحث إلى المراكز البحثية الغربية لاهتمامها بنتائج البحوث وتطبيقها .

وقد تحققت عبارة "تراجع القيم الوطنية للباحثين" بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٩ والتي توضح أثر الثقافة الغربية التي تدفع إلى الاغتراب وتحاول فصل المواطن عن وطنه وإضعاف الانتماءات الوطنية . وهذه النتيجة تمثل أثراً واضحاً من آثار الهيمنة الأمريكية وعولمة الثقافة وانجذاب الباحثين إلى الفكر الغربى بما يشتمل عليه من قيم غربية مغايرة للقيم المصرية والعربية فتتراجع أمامها القيم الوطنية .

وقد تحققت عبارة "فصل القنوات الفضائية الباحثين عن واقعهم ودفعهم إلى الشعور بالاغتراب" بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٨ حيث تمثل القنوات الفضائية غزواً ثقافياً وفكرياً وبذلك الاتجاه تفصل الباحثين عن واقعهم فيشعرون بالاغتراب في أوطانهم . ومرجع ذلك إلى اهتمام القنوات الفضائية بنشر الثقافة الغربية والعمل على تذويب

الهويات الثقافية المغايرة للثقافة الغربية والأمريكية مما يؤدى إلى إحساس الباحث بالاغتراب فى وطنه لأنه تشبع بالثقافة الغربية والقيم الغربية .

وقد تحققت عبارة "تأثير العولمة في هوية البحث التربوي والباحثين" بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٨ وهذه المشكلة تمثل هدفاً من أهداف العولمة حيث ترمي العولمة إلى التأثير في هوية المجتمعات النامية وتكوين انتماءات غربية بتلك المجتمعات ويشتد التأثير إذا ما انتقل إلى الصعوبة الثقافية . وهذا يوضح أثر العولمة فى البحوث التربوية كنشاط فكرى يتأثر بالتيارات الفكرية والثقافية التى يعمل من خلالها .

أما العبارة الأخيرة "زيادة القيم المادية في البحوث التربوية على حساب القيم الأخرى" فقد تحققت بنسبة متوسط استجابة ٠.٧٧ وهذه المشكلة تعتبر استجابة طبيعية لانتشار الثقافة الغربية التي تؤكد على الجوانب المادية وتدعمها على حساب القيم الأخرى.

ثانياً : مشكلات لا تتحقق :

يبين الجدول الآتي المشكلات المترتبة على التغيرات المعاصرة التي رأى أفراد العينة أنها لا تتحقق.

جدول (١٦)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
٢	عدم مواكبة البحوث التربوية لتغيرات العصر	٠.٥٥
٦	عدم استفادة الباحثين من الخبرات العالمية المقدمة عبر شبكة الإنترنت	.٤٨
٣	عدم وعي الباحثين بالبحث التربوي رغم التدفق المعرفي	٠.٤٧

يوضح الجدول السابق المشكلات التي لا تتحقق .وقد حصلت العبارة "عدم مواكبة البحوث التربوية لتغيرات العصر" على ٠.٥٥ نسبة متوسط استجابة مما يوضح أن البحوث التربوية تواكب التغيرات المعاصرة في معالجتها للمشكلات التي تطرأ على الساحة التربوية ، والتى تتأثر بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والتى تأثرت بالتغيرات المعاصرة بالاتجاهات الغربية .

وقد حصلت العبارة " عدم استفادة الباحثين من الخبرات العالمية المقدمة عبر شبكة الإنترنت " على ٤٨. نسبة متوسط استجابة وهذا يدل على أثر شبكة الإنترنت في إثراء معرفة الباحثين مما هيأ الظروف للباحثين للإطلاع على الخبرات العالمية والاستفادة منها ، وهذا يوضح مدى استفادة الباحثين من شبكة الإنترنت التى وفرت الخبرات العالمية والمعارف التى يمكن الاستفادة منها فى مجال البحوث التربوية .

وقد حصلت العبارة "عدم وعي الباحثين بالبحث التربوي برغم التدفق المعرفي" على ٠.٤٧ نسبة توسط استجابة حيث توضح العبارة أن الباحثين يتمتعون بدرجة ليست بالقليلة من الوعي بالبحث التربوي ، وتظهر هذه النتيجة أثر الإطلاع على البحوث العالمية والخبرات من خلال شبكة الإنترنت .

ثالثاً مشكلات لم تبين نسبة الاستجابة لها تحققها من عدمه.

يبين الجدول الآتي المشكلات المترتبة على التغيرات المعاصرة التي لم تبين الاستجابة لها تحققها من عدمه.

جدول (١٧)

م	العبارات	نسبة متوسط الاستجابة
٥	تفرض العولمة أيديولوجيات غربية على الباحثين	٠.٧٤
١	ارتباط البحوث التربوية بأهداف العولمة الرامية إلى الهيمنة الأمريكية	٠.٦٦
١٢	زيادة تكاليف البحوث التربوية نتيجة لحقوق الملكية الفكرية	٠.٦١

حصلت العبارة "تفرض العولمة أيديولوجيات غربية على الباحثين" على ٠.٧٤ نسبة متوسط استجابة وبرغم نشر الثقافة الغربية ومحاولات الغزو إلا أن الاستجابة لم تبين تحقق العبارة من عدمه . وهذه النتيجة توضح أن بعض البحوث التربوية التى قام بها باحثون تثقفوا بالثقافة الغربية قد ساروا وفق أيدلوجية غربية إلا أن هذا ليس اتجاهاً عاماً

أما العبارة "ارتباط البحوث التربوية بأهداف العولمة الرامية إلى الهيمنة الأمريكية" قد حصلت على ٠.٦٦ نسبة متوسط استجابة غير دالة على تحقق العبارة أو عدمه وهذا يبين عدم وضوح أثر العولمة فى أهداف البحوث التربوية .

وكذلك حصلت العبارة "زيادة تكاليف البحوث التربوية نتيجة لحقوق الملكية الفكرية" على ٠.٦١ نسبة متوسط استجابة وهذه النتيجة تشير إلى أن حقوق الملكية الفكرية لم تؤثر في البحوث التربوية التأثير الواضح. وهذه النتيجة تبين أن حقوق الملكية الفكرية لم تتضح آثارها بعد فى البحوث التربوية .

يتضح من عرض نتائج المحور السابق أن التغيرات المعاصرة قد أحدثت مشكلات فى البحوث التربوية منها مشكلة " زيادة الثقة فى البحوث الأجنبية " . " وتراجع القيم الوطنية للباحثين " . "وزيادة القيم المادية فى البحوث التربوية على حساب القيم الأخرى " وهذا يؤكد أن التغيرات المعاصرة بما امتلكته من وسائل هيمنة قد أثرت فى البحوث التربوية والباحثين ، ونشطت حركة الهيمنة الغربية والأمريكية التى أحدثت تغيرات فى القيم عالمياً وفرضت الثقافة الأمريكية والغربية .

الفصل السادس

ملخص النتائج والتصور المقترح والتوصيات

ملخص نتائج الدراسة :

استهدفت الدراسة التعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها البحث التربوي في ظل التغيرات المعاصرة ومن أهم المشكلات التي تتحقق ما يلى :-

نتائج المحور الأول : مشكلات تتعلق بالتخطيط :-

١ - " عدم وجود خريطة بحثية تأخذ في الاعتبار مشكلات التعليم وتطويره والتغيرات المعاصرة " . جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٩٠) بالنسبة لأفراد العينة .

٢ - " عدم وجود إدارة مركزية لتخطيط البحث التربوي" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٦) بالنسبة لأفراد العينة .

٣ - " عدم توفر الأدوات والبيانات التي تخدم المخطط التربوي" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٤) بالنسبة لأفراد العينة.

٤ - " عدم الاهتمام بالبحوث التربوية التطبيقية " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٣) بالنسبة لأفراد العينة.

٥ - " عدم وجود سياسة قومية للبحث التربوي" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٠) بالنسبة لأفراد العينة.

٦ - " عدم ربط البحوث التربوية بالسياسة التعليمية ومراكز اتخاذ القرار" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٩) بالنسبة لأفراد العينة.

٧ - " عدم اتباع أجهزة البحوث التربوية لجهة إدارة واحدة " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة.

٨ - " عدم وجود أهداف قومية واضحة للبحوث التربوية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة.

٩ - " عدم توجيه البحوث التربوية إلى دراسة "السياسات" وعدم الاستفادة منها في مجال صنع القرار" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

١٠ - " عدم وجود فلسفة تربوية للبحوث التربوية في مصر" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

نتائج المحور الثانى : مشكلات تتعلق بالتمويل :-

١١ - " عدم زيادة نسبة الإنفاق على البحوث التربوية من نسبة الدخل القومي" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٩٠) بالنسبة لأفراد العينة.

١٢ - " عدم مساهمة القنوات الفضائية في خفض تكلفة الاشتراك في المؤتمرات وتوفير الوقت" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٦) بالنسبة لأفراد العينة.

١٣ - "عدم مشاركة بعض الهيئات في تمويل البحث التربوي" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٣) بالنسبة لأفراد العينة.

١٤ - " عدم مشاركة المؤسسات الخاصة في تمويل البحث التربوي برغم الاتجاه إلى الخصخصة" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٣) بالنسبة لأفراد العينة.

١٥ -"عدم وجود مركز قومي لتمويل البحوث التربوية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨١) بالنسبة لأفراد العينة.

١٦ - " عدم وجود اتجاهات اجتماعية مؤيدة لدعم وتمويل البحث التربوي " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة .

١٧ - " تعقيد الإجراءات المالية الخاصة بالصرف للإنفاق على البحوث التربوية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة.

١٨ - " زيادة تكاليف نشر البحوث التربوية برغم تعدد طرق النشر" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

١٩ -" ضعف التنافس بين الباحثين لعجز التمويل المادي لأبحاثهم " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

نتائج المحور الثالث : مشكلات تتعلق بتنفيذ البحث :-

٢٠ - " غلبة الفردية على البحوث التربوية في مصر " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٩٠) بالنسبة لأفراد العينة.

٢١ - "ضعف العلاقة بين الأهداف التربوية والإجراءات في البحث التربوي" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٧) بالنسبة لأفراد العينة.

٢٢ - " صعوبة اللغة التي تصاغ بها تقارير البحوث مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٣) بالنسبة لأفراد العينة.

٢٣ - " عدم توفر رؤية خاصة للباحثين لمعالجة قضايا بحوثهم من خلالها" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة.

٢٤ - "ازدياد ارتباط البحوث التربوية بمنهج البحث الغربي " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

٢٥ - " ضعف وعي الباحثين بالإحصاء التربوي المستخدم في البحوث التربوية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

٢٦ - " ضعف وعي الباحثين بالمصطلحات التربوية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

نتائج المحور الرابع : مشكلات تتعلق بالتطبيق :-

٢٧ - "قلة إيمان المجتمع بأهمية البحوث التربوية " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٩١) بالنسبة لأفراد العينة.

٢٨ - "عدم تخصيص مدارس لتطبيق نتائج البحوث التربوية " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٧) بالنسبة لأفراد العينة.

٢٩ - " عدم اهتمام القنوات الفضائية بالإعلام التربوي" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٤) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٠ - "صعوبة الاطلاع على نتائج البحوث التربوية " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٢) بالنسبة لأفراد العينة.

٣١ - "ضعف ارتباط البحوث التربوية بالواقع" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٠) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٢ - "ضعف ارتباط البحث التربوي بما يتطلبه المجتمع من معلومات وتقنيات نتيجة للعولمة " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٩) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٣ -"عدم الثقة في نتائج البحوث التربوية " جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٤ - "عدم اقتناع القيادات بالبحوث التربوية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٥ - " عدم الثقة في منهجية البحث التربوي لحل المشكلات التطبيقية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

نتائج المحور الخامس : المشكلات المترتبة على التغيرات المعاصرة :-

٣٦ - " زيادة الثقة في نتائج البحوث التربوية الأجنبية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٣) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٧ - "إقبال الباحثين على العمل في مراكز بحثية أجنبية" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٢) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٨ - " تراجع القيم الوطنية للباحثين" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٩) بالنسبة لأفراد العينة.

٣٩ - " فصل القنوات الفضائية الباحثين عن واقعهم ودفعهم إلى الشعور بالاغتراب" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٩) بالنسبة لأفراد العينة.

٤٠ - "تأثير العولمة في هوية البحث والباحثين" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) بالنسبة لأفراد العينة.

٤١ - " زيادة القيم المادية في البحوث التربوية على حساب القيم الأخرى" جاءت بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) بالنسبة لأفراد العينة.

تصور مقترح يساهم في التغلب على مشكلات البحث التربوي

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن العديد من المشكلات التي يعانيها البحث التربوي في ظل التغيرات المعاصرة، ولذلك اتجهت الدراسة إلى وضع تصور مقترح للخطة المناسبة للتغلب على مشكلات البحث التربوي .

(١) مرحلة بناء التصور المقترح :

مرت مرحلة التصور المقترح بالعديد من الخطوات وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:-

(أ) دراسة الوضع الراهن للبحث التربوي والتعرف على ما يتعرض له من مشكلات.

حيث قام الباحث بالتعرف على المشكلات التي يتعرض لها البحث التربوي في ظل التغيرات المعاصرة، وذلك من خلال نتائج تطبيق استمارة استبانة على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات التربية (عينة الدراسة).

ومن خلال الأدوات السابقة تعرف الباحث على المشكلات التي يتعرض لها البحث التربوي حتى يمكن التغلب على هذه المشكلات.

(ب) بعد التعرف على أهم مشكلات البحث التربوي في مصر قام الباحث بوضع الأهداف العامة للخطة وهي:-

(١) تحسين البحث التربوي والنهوض به في مصر.

(٢) محاولة التغلب على مشكلات البحث التربوي .

(٣) ربط البحوث التربوية بالسياسات التعليمية .

(ج)تحديد الأهداف التفصيلية للتصور المقترح :

بعد وضع الأهداف المقترحة قام الباحث بوضع الأهداف التفصيلية للخطة المقترحة، وذلك بأن قام الباحث بوضع مستهدف لكل محور من المحاور ثم بعد ذلك قام الباحث بوضع آليات تنفيذ هذه المستهدفات في الواقع وذلك في كل محور من المحاور ويعني ذلك أن كل محور من المحاور وضع الباحث له مكونين رئيسيين هما (مستهدفات، آليات).

(د) مراعاة العوامل المؤثرة على البحث التربوي :

وقام الباحث أثناء بناء الخطة بمراعاة العوامل المؤثرة في البحث التربوي ووضعها في الحسبان أثناء بناء الخطة ومن أهم هذه العوامل:-

- العوامل الاجتماعية المؤثرة على البحث التربوي مثل طبيعة المجتمع ومدى ثقة المجتمع في نتائج البحوث التربوية .

- العوامل السياسية المؤثرة على البحث التربوي مثل القرارات السياسية.

- العوامل الاقتصادية المؤثرة على البحث التربوي مثل التمويل.

(هـ) إعداد الصورة النهائية للتصور المقترح :

بعد أن حدد الباحث الهداف والمرتكزات قام ببناء التصور المقترح وذلك على النحو التالي:-

المحور الأول : ما يتعلق بالتخطيط .

أ -المستهدف في التخطيط :

(١) رسم خريطة بحثية تأخذ في الاعتبار التعليم وتطويره والتغيرات المعاصرة.

(٢)توحيد إدارة التخطيط للبحث التربوي .

(٣) توفير الأدوات والبيانات التي تخدم المخطط.

(٤) الاهتمام بالبحوث التطبيقية .

(٥) وضع أهداف سياسية قومية للبحث التربوي .

(٦) ربط البحوث التربوية بالسياسة التعليمية ومراكز اتخاذ القرار.

(٧) توحيد الجهة الإدارية للبحوث التربوية .

ب -آليات تنفيذ المحور الأول : ما يتعلق بالتخطيط :

(١) تكوين فريق بحث يتولى إعداد الخريطة البحثية للبحوث التربوية .

(٢) إنشاء مركز قومي لتخطيط البحوث التربوية بشكل مركزي .

(٣) إنشاء مركز قومي للمعلومات لخدمة المخطط التربوي.

(٤) تطبيق نتائج البحوث التربوية لتشجيع الباحثين على البحوث التطبيقية.

(٥) تخصيص لجان فرعية بمركز التخطيط التربوي لوضع أهداف وسياسة قومية للبحث التربوي .

(٦) إنشاء مركز لتجميع نتائج البحوث لإيصالها إلى متخذي القرار.

(٧) إنشاء هيئة مستقلة لإدارة البحوث التربوية على مستوى مصر.

المحـور الثانـي : ما يتعلق بالتمويل :

أ -المستهدف في التمويل :

(١) تزويد نسبة الإنفاق على البحث التربوي من الدخل القومي.

(٢) مساهمة القنوات الفضائية في خوض تكلفة الاشتراك في المؤتمرات.

(٣) جذب المؤسسات الخاصة لتمويل البحث التربوي .

(٤) تكوين اتجاهات اجتماعية مؤيدة لدعم وتمويل البحث التربوي .

(٥) تيسير الإجراءات المالية الخاصة بالصرف للإنفاق على البحوث التربوية .

(٦) دعم نشر البحوث التربوية في وسائل النشر المختلفة.

(٧) بث روح المنافسة بين الباحثين لتحقيق التميز والتفوق البحثي.

(ب) آليات تنفيذ ما يتعلق بالتمويل :

(١) أن ينشط الإعلام التربوي لإقناع المسئولين بزيادة نسبة الإنفاق على البحوث التربوية من نسبة الدخل القومي.

(٢) ربط الجامعات ومراكز البحوث التربوية بدوائر تليفزيونية لتمكين الباحثين والأساتذة من الاشتراك في المؤتمرات من خلال هذه الدوائر.

(٣) إقناع المؤسسات الخاصة بالمساهمة في تمويل البحوث التربوية وذلك بإبراز أهمية البحوث.

(٤) أن يتم إقناع المجتمع بأهمية البحوث التربوية وجدواها ومردودها على المجتمع.

(٥) توحيد جهة الصرف واختصار خطواته ومحاولة الصرف الفوري .

(٦) أن يتم إنشاء هيئة متخصصة بالنشر للبحوث التربوية.

(٧) أن ترصد المكافآت المجزية للبحوث المتميزة .

المحور الثالث : ما يتعلق بتنفيذ البحث التربوي :

أ -المستهدف في تنفيذ البحث التربوي :

١ - تشجيع الاتجاه إلى بحوث الفريق.

٢ - كتابة تقارير البحوث للغة واضحة يسهل فهمها.

٣ - تنمية وعي الباحثين بالمصطلحات التربوية.

٤ - تنمية وعي الباحثين بالإحصاء التربوي المستخدم في البحوث التربوية.

ب - آليات تنفيذ المحور الثالث :

١ - أن يتم تكوين فرق بحث تعمل في شكل متكامل من خلال جهة إدارية واحدة.

٢- أن تعقد دورات تدريبية للباحثين تدربهم على كتابة تقارير البحوث بلغة واضحة ل فهمها.

٣ - أن يتم تحديد المصطلحات التربوية وتوضيحها للباحثين حتى يمكن استخدامها بدقة.

٤ - أن يتم تعميق مقر الإحصاء لطلاب الدراسات العليا مع تدريبهم على إجراء دراسات إحصائية.

المحور الرابع : ما يتعلق بالاستفادة من نتائج البحوث التربوية:

أ -المستهدف في الاستفادة من نتائج البحوث التربوية :

١ - تخصيص مدارس لتطبيق نتائج البحوث التربوية.

٢ - اهتمام القنوات الفضائية بالإعلام التربوي.

٣ - تيسير الاطلاع على نتائج البحوث التربوية.

٤ - ربط البحوث التربوية بالواقع.

٥ - ربط البحوث التربوية بما يتطلبه المجتمع.

٦ - إقناع القيادات بالبحوث التربوية.

ب -آليات تنفيذ المحور الرابع :

١ - أن يتم إنشاء مدارس تجريبية لتطبيق نتائج البحوث التربوية .

٢ - أن يتم تخصيص قناة فضائية تعنى بالقضايا التربوية .

٣ - أن يتم تجميع نتائج البحوث التربوية ونشرها لسهولة الاطلاع عليها.

٤ - أن يتم تحديد المشكلات الواقعية وتوجيه البحوث لدراستها ثم تطبيق نتائجها.

٥ - أن تعد دراسات تحدد متطلبات المجتمع لدراستها وتطبيق نتائج الدراسات.

٦ - أن يتم الاهتمام بجدية البحوث التربوية مع الاهتمام الإعلامي بإيضاح جدوى هذه القيادات لإقناع القيادات بها.

المحور الخامس : ما يتعلق بالتغيرات المعاصرة .

أ -المستهدف مما يتعلق بالتغيرات المعاصرة :

١ - تشجيع الباحثين على العمل في المراكز البحثية القومية.

٢ - التأكيد على القيم الوطنية للباحثين.

٣ - ربط الباحثين بالواقع وتقليل تأثرهم بالقنوات الفضائية.

٤ - المحافظة على هوية البحث التربوي والباحثين .

٥ - تقليل الاهتمام بالقيم المادية.

آليات تنفيذ المحور الخامس :

١ - أن يتم تحفيز الباحثين للعمل في المراكز البحثية القومية بزيادة المكافآت والاهتمام نتائج بحوثهم.

٢ - أن تنمي الروح الوطنية للباحثين وتقديرهم.

٣ - أن ينشط الإعلام الوطني لمواجهة البث الإعلامي الغربي.

٤ - أن يتم إبراز الجوانب الوطنية الجيدة في البحوث ومعالجة القضايا الوطنية.

٥- تنمية وعي الباحثين بالغزو الثقافي الغربي وتقدير القيم الوطنية.

توصيات الدراسة :-

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصي الدراسة بما يلي :-

١ - إعداد خريطة بحثية تأخذ فى الاعتبار مشكلات التعليم وتطويره فى ضوء التغيرات المعاصرة .

٢ - تخصيص قناة فضائية تعليمية تعتنى بقضايا البحوث التربوية .

٣ - إنشاء مركز قومى لتمويل البحوث التربوية فى مصر .

٤ - إنشاء جهة إدارية تعتنى بتخطيط البحوث التربوية بشكل مركزى .

٥ - إنشاء مدارس ملحقة بكليات التربية بغرض التجريب وتطبيق نتائج البحوث التربوية .

٦ - إصدار نشرة دورية تتضمن نتائج البحوث التربوية .

٧ - إنشاء بنك للمعلومات التربوية يخدم المخطط التربوى .

٨ - عقد لقاءات بين القيادات التربوية والباحثين لتضييق الفجوة بينهم .

٩ - نشر بحوث المؤتمرات من خلال شبكة الإنترنت يسهل الإطلاع عليها .

١٠ - إنشاء مراكز بحثية عربية بتمويل عربى مشترك تهتم بمشكلات التعليم العربى فى ضوء التغيرات المعاصرة .

المراجع

أولاً المراجع العربية

١ - الكتب :

١ - إحسان مصطفى شعراوي ، فتحي علي يونس : مقدمة في البحث التربوي ، (القاهرة: دار الثقافة ، ١٩٨٤م).

٢ - أحمد إبراهيم نجيب ، تخطيط وإدارة مشروعات البحوث العلمية ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م) .

٣ - أحمد بدر، الإعلام الدولى دراسات فى الاتصال والدعاية الدولية، ط٤ (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨م)

٤ - أحمد علي الحاج محمد ، التخطيط التربوي (بيروت " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢م)

٥- أحمد محمود عبد المطلب ، البحث العلمي أهميته وأصوله ومشكلاته ، (بسوهاج : مطبعة محسن ، ١٩٨٩م).

٦ - أديب خضور، مساهمة القنوات الفضائية العربية فى صد الغزو الثقافى ، (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٨م) .

٧ - أسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٥م)

٨ - أيمن العشري ، شبكة الشبكات ، (القاهرة : مكتبة الفيروز ١٩٩٨م)

٩- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، إنجازات الأكاديمية في عشرين عاماً من

١٩٧١م -١٩٩١م

١٠ - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، دراسة دولية مقارنة عن تنظيم وحدات البحوث ،(القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م).

١١ - المجالس القومية المتخصصة ، سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات ، (القاهرة المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٠م)

١٢ - المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعي في مصر ، (القاهرة : المركز العربي للبحث ، ١٩٨٠ م).

١٣ - الحسانين إسماعيل طومان ، التربية ودورها في حل مشكلات المجتمع المصري ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣م).

١٤ - السيد عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي ، (سوهاج : مطبعة محسن ٢٠٠٠م)

١٥ - السيد علي شتا ، البحوث التربوية والمنهج العلمي ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، ١٩٩٨م).

١٦ - السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م)

١٧ - الطيب الجويلي ، البث الإعلامي عن طريق الأقمار الصناعية والإعلام العربي ، (لبنان :دار المسير ، ١٩٩١م)

١٨ - بثينة حسنين عمارة ، العولمة وتحديات العصر ، (القاهرة : دار الأمين ٢٠٠٠م).

١٩ - بيومي محمد ضحاوي ، مدخل للعلوم التربوية ، ط٢ ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ٢٠٠٠) .

٢٠ - جابر محمود طلبة ، البحث التربوي في مصر وعلاقاته بالممارسات التربوية في النظام التعليمي . (المنصورة:دار الوفاء ، ١٩٩١م) .

٢١ - حازم الببلاوي ، التغيير من أجل الاستقرار . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٨م) .

٢٢ - ــــــــــــــ ،دور الدولة في الاقتصاد . (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م) .

٢٣ - ــــــــــــــ، على أبواب عصر جديد ، ط ٣ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧م).

٢٤ - حامد عمار ، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل (القاهرة : الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩ م).

٢٥ - حسن حنفي، صادق جلال العظم ، ما العولمة . (دمشق : دار الفكر ،١٩٩٩م).

٢٦ - حمدي أبو الفتوح عطيفة ، منهجية البحث العلمي وتطبيقاته في الدراسات التربوية والنفسية . (القاهرة : دار النشر للجامعات ، ١٩٩٦م) .

٢٧ - دوجلاس ماكنتوش ، الإحصاء للمعلمين ، ترجمة إبراهيم بسيوني عمارة ،ط ٤ (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٦م).

٢٨ - ديو بولد ب فاندالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين ، ط٢. (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣م).

٢٩ - سعد الدين أحمد عكاشة ، تمويل البحث العلمي في الوطن العربي . (تونس : المنظمة العربية في التربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠م).

٣٠- سعد شعبان، القمر الصناعى المصرى " نايل سات " . (القاهرة: الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ١٩٩٨م).

٣١ – سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم في مصر ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥م).

٣٢ – ــــــــــــــ، تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨٩م).

٣٣ – ــــــــــــــ، محنة التعليم في مصر ، (القاهرة :دار الثقافة ، ١٩٨٤م).

٣٤ – سيد إبراهيم الجيار ، التربية ومشكلات المجتمع ، (القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٨م) .

٣٥ – صلاح الدين مصطفى الفوال ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية . (القاهرة: مكتبة غريب ، ١٩٨٢م).

٣٦ – طه تايه النعيمي ونعمان سعد الدين النعيمي ، آليات نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين . (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠ م).

٣٧ – عايش زيتون ، أساليب التدريس الجامعي .(القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٥م).

٣٨ – عبد الحكيم بدران ، تشجيع البحث العلمي على مستوى التعليم العام والتعليم العالي في دول الخليج . (الرياض :مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٠ م)

٣٩ – عبد الرحمن عدس ، أساسيات البحث التربوي ، ط٢(الأردن ؛ دار الفرقان ، ١٩٩٧م).

٤٠ – عبد العظيم عبد السلام الفرجاني، التربية التكنولوجية وتكنولوجيا التربية . (القاهرة: دار غريب ، ١٩٩٧م).

٤١ - عبد المنعم المشاط ، التربية والسياسة (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٢م).

٤٢ - عدنان بدران ، دور التعليم العالى ومراكز البحوث فى تهيئة الإنسان العربى للعطاء العلمى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥م).

٤٣ - على الكاشف ، التنمية الاجتماعية ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٩م).

٤٤ - عمر محمد التوني الشيباني ، مقدمة في الفكر التربوي الحديث ، (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٥م).

٤٥ - غازي زين عوض ، الإعلام والمجتمع (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥م).

٤٦ - فاروق سيد حسن، الإنترنت الشبكة العالمية للمعلومات، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م).

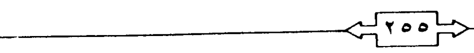
٤٧ - فتحي الإبياري ، نحو إعلام دولي جديد ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨م).

٤٨ - فرج حافظ الدرى ، دراسة تحليلية لتشريعات البحث العلمى بمصر ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م).

٤٩ - فؤاد بسيوني متولي ، التربية ومشكلة التخطيط ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠م).

٥٠ - ك. لوفيل .ك.س.لوسون ، حتى نفهم البحث التربوي ، ترجمة إبراهيم بسيوني عميرة، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩م).

٥١ - كمال عبد الحميد زيتون ، تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال ، (القاهرة:



عالم الكتب ، ٢٠٠٢م).

٥٢ - مجدي عزيز إبراهيم موسوعة المناهج التربوية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٠م) .

٥٣ - محمد أديب رياض غنيمي ، شبكة المعلومات ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٧م).

٥٤ - محمد حلمى الحديدى ، البحث العلمى وخطة الدولة ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م).

٥٥ - محمد خليفة بركات ، مناهج البحث العلمي في التربية ، ط ٣ (الكويت : دار القلم ، ١٩٩٣م).

٥٦ - محمد رياض الأبرش ، ونبيل مرزوق ، الخصخصة آفاقها وأبعادها .(دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٩م).

٥٧ - محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية ، (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٠م).

٥٨ - محمد عبد الخالق مدبولي ، الشرعية العقلانية في التربية ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٩م).

٥٩ - محمد عبد العليم مرسى ، التعليم العالى ومسئولياته فى تنمية دول الخليج العربى ، (الرياض : مكتب التربية العربية لدول الخليج ، ١٩٨٥م).

٦٠ - محمد عبد الغني هلال،مهارات البحث السريع بالمشاركة.(القاهرة : مركز تطوير الأداء والتنمية، ١٩٩٩م).

٦١ - محمد علي حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم ، (القاهرة : الدار المصرية للتأليف

والترجمة ، ١٩٩٠م).

٦٢ - محمد كامل محمود ، دور المؤسسات العلمية والتكنولوجية في المجتمع المعاصر ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م).

٦٣ - محمد متولي غنيمة ، التربية والعمل ، ط ٢ (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨م).

٦٤ - محمد منير المرسي ، البحث التربوي وكيف نفهمه ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٤م).

٦٥ - محمد نبيل نوفل ، الفكر التربوي المعاصر ،(القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥م).

٦٦ - محمود السيد سلطان ، دراسات في التربية والمجتمع ، ط٣ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩م).

٦٧ - محمود عبد الرازق شفشق وآخرون ، التربية المعاصرة ، ط٥ (الكويت : دار القلم ، ١٩٨٩م).

٦٨ - محمود قمبر ، التربية وتنمية المجتمع ،(الكويت : دار سعاد الصباح،١٩٩٢ م).

٦٩ - مصطفى رضا عبد الوهاب وآخرون ، الانترنت طريق المعلومات السريع ،(القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٩٦م).

٧٠ - مصطفى عبد الغني ، الجات والتبعية الثقافية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م)

٧١ - منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، ط ٢ ، (دمشق : الأهالي ، ٢٠٠١م).

٧٢ - نازلى صالح ، التربية والمجتمع ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١م) .

٧٣ - ناصر الدين الأسد . التعليم الجامعي والبحث العلمي . (الأردن : روائع مجدلاوي ، ١٩٩٦ م).

٧٤ - نايل بركات . نحو دعم المدرسة الوطنية للبحوث (القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات ، ١٩٩٨م).

٧٥- نبيل حشاد . الجات ومنظمة التجارة العالمية . ط٢ (القاهرة : دار إيجي مصر ، ١٩٩٩م).

٧٦ - نجلاء عبد الحميد راتب . أزمة التعليم في مصر . (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٨م).

٧٧ - نوال محمد عمر . مناهج البحوث الاجتماعية والإعلامية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦م).

٢ - المقالات والبحوث والمؤتمرات :

٧٨ - أحمد المهدي عبد الحليم . تطوير التربية: لماذا وكيف؟ مجلة كلية التربية جامعة الرياض .العدد الأول١٩٧٧م.

٧٩ - أحمد مجدي حجازي .العولمةوتهميش الثقافة الوطنية . مجلة عالم الفكر (الكويتية). العدد الثاني . اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م .

٨٠ - أرجون أبا ديو راي . العولمة والابتكار البحثي. المجلة الدولية للعولمة الاجتماعية . اليونسكو . العدد (١٦٠) . يونيو ١٩٩٩م .

٨١ - إسماعيل عبد الرحمن . "الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي " . مجلة العلوم الاجتماعية (الكويتية) . السنة العاشرة . العدد الثالث . سبتمبر ١٩٨٢ م.

٨٢ - البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم . ١٩٨٥م.

٨٣ - الحبيب الجناحي . ظاهرة العولمة الواقع والآفاق . مجلة عالم الفكر (الكويتية).

المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٩٩م.

٨٤ - السعيد محمود رشاد محمد ، إسهامات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في صنع السياسة التعليمية وتوجيه مستقبلها في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، الجزء الثاني ، كلية التربية ، جامعة حلوان من ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٦م.

٨٥ - السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي (اللبنانية)،العدد (٢٢٨) ، ١٩٩٨م.

٨٦ - المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، تقرير يقدم إلى السيد رئيس الجمهورية ، عن أعمال المجلس في دورته الثانية -أكتوبر ١٩٧٤م - يوليو ١٩٧٥م .

٨٧ -المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية ، عن أعمال الدورة الخامسة عشرة ، ١٩٩٤م -١٩٩٥م

٨٨ - إلهام مصطفى عبد ، اغتراب البحث التربوي العلمي ، من بحوث مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل ، المجلد الثاني ، القاهرة : رابطة التربية الحديثة ،٢-٤ يوليو ١٩٨٨ م.

٨٩ - بل جيتس ، المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل)،ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة ، العدد (231)، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مارس ١٩٩٨م) .

٩٠ - تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة الثالثة والعشرون ١٩٩٥م- ١٩٩٦م.

٩١ - جاند هيالا ب.ج تيلاك ، التربية والإصلاح البنيوي ، مجلة مستقبليات، اليونسكو،

العدد(٨٤)، ١٩٩٢م.

٩٢ - جلال أمين ، العرب والعولمة ، مجلة المستقبل العربى (اللبنانية) ، العدد (٢٢٨) ، ١٩٩٨م.

٩٣ - ــــــــــ ، العولمة ، سلسلة اقرأ ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٥م) .

٩٤ - جمال محمد أبو الوفا ، نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمي في الجامعة المصرية في ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية ، المؤتمر السنوي الأول ، جامعة عين شمس من ٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ م .

٩٥ - حامد الشافعي دياب ، الإنترنت وشئ من قضاياها في المكتبات ومراكز المعلومات ، المؤتمر العربي الثامن للمعلومات ، ١-٤ نوفمبر ١٩٩٧م.

٩٦ - حسام الخطيب ، أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة ، ؟ مجلة عالم الفكر (الكويتية) ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني أكتوبر -ديسمبر ١٩٩٩م.

٩٧ - حسين العودا ، كيف يمكن أن نجعل القنوات الفضائية العربية أداة للتعريف بالثقافة العربية الإسلامية ، المجلة العربية للثقافة (التونسية) ، العدد (٣٣) ، ١٩٩٧م.

٩٨- دلال يسن محمد ، التخطيط التربوي والدراسات المستقبلية في مجال التربية ،من بحوث مؤتمر البحث التربوي ، المجلد الثاني القاهرة : رابطة التربية الحديثة ٢٠-٤ يوليه ١٩٨٨ م .

٩٩ - زكي حنوش ، الجوامع المشتركة لإشكاليات إدارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات العربية ، مجلة الفكر العربي (اللبنانية) ، العدد (٩٧) ، ١٩٩٩ م .

١٠٠ - زهير حطب ، معهد الإنماء العربي ومسيرة إنماء القدرات البحثية العربية ، مجلة الفكر العربي (اللبنانية) ، العدد (٩٧) ، ١٩٩٩م.

١٠١ - زينب الجبر ، الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط بوزارة التربية بدولة الكويت ، مجلة كلية التربية (بالمنصورة) العدد (٢٥) ، مايو ١٩٩٤ م .

١٠٢ - سجاد الغازي،القنوات الفضائية العربية تنافس أم تكامل؟، المجلة العربية للثقافة (التونسية)، العدد (٣٣) ، ١٩٩٧ م.

١٠٣ - سعاد محمد عبد الشافي التربية وتنمية الإنسان المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، مجلة كلية التربية ، جامعة حلوان ،١٩٩٨م.

١٠٤ - سعد الدين لبيب ، الإعلام الإذاعي وعالمية الاتصال ، مجلة الدراسات الإعلامية (المصرية) العدد (٦٥) أكتوبر / ديسمبر ١٩٩١م.

١٠٥ - ــــــــــــ،نحو إقامة قناة تليفزيونية ثقافية عربية موحدة، المجلة العربية للثقافة (التونسية) ، العدد (٣٣) ، ١٩٩٧م.

١٠٦ - سعد الشريع ، محمد وجيه الصاوي ، معوقات البحث التربوي في دولة الكويت ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد (٨٦)، نوفمبر ١٩٩٩م .

١٠٧ - سعيد حارب ، التعليم والتنمية ، صحيفة الخليج (الإماراتية)، العدد(٥٣٨٣) ، فبراير ١٩٩٤ م .

١٠٨ - ــــــــــــ، التعليم والتنمية والإنفاق على البحث العلمي ، صحيفة الخليج (الإماراتية)، العدد (٥٣٨٧) ، فبراير ١٩٩٤

١٠٩ - ــــــــــــ، التنمية من خلال التعليم ، صحيفة الخليج (الإماراتية) ،العدد (٥٣٨٤) ، فبراير ١٩٩٤م.

١١٠ - سلوى عبد الحميد الطويل قضايا التنمية والتحديث في الدول النامية . مجلة كلية الدراسات الإنسانية . جامعة الأزهر. ١٩٩٢ م.

١١١ - سوليذاد بيريز وبيرد واين . " البحث التربوي " ترجمة محمد كامل لطفي . مجلة مستقبليات . اليونسكو . المجلد (٢٩) . العدد (٣) . سبتمبر . ١٩٩٩م.

١١٢ - سيف الإسلام علي مطر . العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية . مجلة دراسات تربوية . الجزء الثاني . مارس . ١٩٨٦م.

١١٣ - سيف بن علي الجروان . العولمة والسوق العربية المشتركة . مجلة المستقبل العربي (اللبنانية) . العدد (١٤٩) . نوفمبر . ١٩٩٩م.

١١٤ - صلاح الدين حافظ . الانحياز الإعلامي وحوار الثقافات . مجلة الدراسات الإعلامية (المصرية). العدد (٦٥) أكتوبر / ديسمبر ١٩٩١م.

١١٥ - عادل عوض . الدراسات العليا ومجالات البحث العلمي والتنمية الشاملة. مجلة اتحاد الجامعات العربية . الإدارة العامة لاتحاد الجامعات . العدد الثامن والعشرون . يناير ١٩٩٣م.

١١٦ - عبد الخالق عبد الله . العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها .مجلة عالم الفكر (الكويتية) . العدد الثاني أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م .

١١٧ - عبد الرازق عبد الفتاح . "رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي " . دراسات تربوية . المجلد الثاني . الجزء السادس . مارس ١٩٨٧م .

١١٨ - ________ التعليم الجامعي وتحديات المستقبل المؤتمر العلمي الخامس . مجلة كلية التربية جامعة حلوان . ١٩٩٧ م.

١١٩ - عبد الرحيم الرفاعي بكرة . الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الشاملة . مجلة

كلية التربية (بالزقازيق) . العدد الرابع عشر . السنة السادسة . يناير ١٩٩١ م.

١٢٠ - عبد السلام نويرة . العمل العربي المشترك في مجال التعليم . مجلة معلومات دولية (السورية) . السنة السابعة. العدد (٦٠). ربيع ١٩٩٩م .

١٢١ - عبد السميع سيد أحمد ."الأيديولوجية والتربية ". مجلة دراسات تربوية(المصرية). الجزء الثاني.مارس ١٩٨٦م.

١٢٢ - عبد العزيز السنبل .كيف نواجه العولمة . مجلة المعرفة (السعودية) العدد (٤٨) ربيع الأول ١٤٢٠ هـ - يونيو ويوليو ١٩٩٩م.

١٢٣ - عبد الكريم بكار . نحن والعولمة . مجلة المعرفة (السعودية) .العدد (٤٨) ربيع الأول ١٤٢٠هـ -يونيو ويوليو ١٩٩٩م.

١٢٤ - عبد الله عبد العزيز الهابس . "استخدام الإنترنت في التعليم العالي" . مؤتمر التعليم في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر . كلية التربية . جامعة الإمارات المتحدة. ١٩٩٨م.

١٢٥ - عبد الله رمضان بو بطانة . دور التعليم العالي الجامعي في التنمية العربية . المجلة العربية لبحوث التعليم العالي . العدد الثاني . ديسمبر ١٩٨٤م.

١٢٦ - عبد الله عبد الرازق إبراهيم . تمويل العلاقات الثقافية . مؤتمر جامعة القاهرة لتنمية العلاقات العلمية الثقافية . ٢٠ - ٢١ أكتوبر ١٩٩٧ م .

١٢٧ - عبد المحسن بن سعد العتيبي . دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية . مجلة التربية المعاصرة . العدد (٢٦) . أبريل ١٩٩٥ م.

١٢٨ - عطية منصور عبد الصادق . وحمزة عبد الحكيم الرياشي . النظام العالمي الجديد والتربية . مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد في الفترة من ٢٠ - ٢٢ يناير ١٩٩٢ .

الجزء الثاني ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ م.

١٢٩ - علي الدين هلال ، ناهد صالح وآخرين ،" البحث العلمي بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية ، من بحوث مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، ٤-٦ يونيو ١٩٨٥ ، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠).

١٣٠ - على صالح جوهر ، الجامعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٩م.

١٣١ - علي حسين حسن ، " دور التعليم العالي في مواجهة ثورة المعلوماتية " ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات العصر ، كلية التربية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٨م .

١٣٢ - علي وطفة ،" الملامح المنهجية للبحث التربوي المعاصر" ، مجلة التربية (القطرية) ، السنة السابعة والعشرون ، العدد (١٢٤) ، مارس ١٩٩٨ م .

١٣٣ - عنتر لطفي محمد ، بعض المشكلات التي تواجه البحث التربوي في مصر ، من بحوث مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل ،القاهرة : رابطة التربية الحديثة، المجلد الثاني ، يوليو ١٩٨٨ م.

١٣٤ - عيد علي محمد حسن ، البحث التربوي في البحرين ، واقعه ومعوقاته ، دراسة تحليلية ، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، (جامعة المنيا) -المجلد الرابع، العدد الثالث، ١٩٩١م .

١٣٥ - فاروق عبده فليه ،" تواصل البحث التربوي في مواجهة تحديات العصر "، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، الجزء الأول ، العدد السادس عشر ، يناير ١٩٩٢م.

١٣٦ - فاطمة محمد السيد ، معوقات البحث التربوي في مصر وطرق التغلب عليها في ضوء

تجارب بعض الدول الأخرى ، رابطة التربية الحديثة ، بحوث مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل ، المجلد الثاني القاهرة ، ٢-٤ يوليو ١٩٨٨م.

١٣٧ - فايز مراد مينا ،التربية والتغير الاجتماعي في مصر ، المؤتمر الأول للعلوم التربوية والنفسية ، كلية التربية بكفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ٥-٧ فبراير ١٩٩٤م.

١٣٨ - فران فري ، اتجاهات البحث التربوي المعاصر ترجمة محمد سلامة آدم ، مجلة مستقبليات ، اليونسكو ، المجلد (٢٩) ، العدد (٣)، سبتمبر ١٩٩٩م.

١٣٩ - فرانك كيلشن ، ثورة الانفوميديا ، ترجمة حسام الدين زكريا ، عالم المعرفة (الكويت المجلس الوطني للثقافة والعلوم والأدب ، ٢٠٠٠م).

١٤٠ - فهد إبراهيم الحبيب ، أولويات البحث التربوي في مجال الإدارة المدرسية ، المجلة التربوية (الكويتية) ، العدد الثامن والثلاثون ، المجلد العاشر ، ١٩٩٦م .

١٤١ - فيكتور أورني وروبرت ماكلين ، "تأثير البحث التربوي على صناعة القرار" ترجمة سناء سيد محمد، المركز القومي للبحوث التربوية، مجلة مستقبليات، اليونسكو ، المجلد (٢٧)،العدد (٤)، ديسمبر ١٩٩٧م.

١٤٢- قاسم حبيب جابر الجامعة والتنمية خدمات متبادلة،مجلة الفكر العربي (اللبنانية) ، العدد الثامن والتسعون ١٩٩٩م.

١٤٣ - ليلى أبو الهيجاء ، التنمية المستدامة ونظام البيئة ، مركز المعلومات الوطني، الأردن، شبكة الإنترنت ١٤/٨/٢٠٠٢م (online) www.goic:org.qa .

١٤٤ - مارك دوش ، الشركات الربحية تصلح التعليم ، ترجمة المعرفة ، مجلة المعرفة (السعودية) ، العدد (٥٠) ، جمادى الأول ١٤٢٠ هـ - أغسطس ١٩٩٩م .

١٤٥ - محمد أحمد إبراهيم علام ، محمود عطا محمد علي مسيل ، " مكانة التعليم في برامج

الأحزاب السياسية في مصر في الفترة من (١٩٢٣ - ١٩٥٣) والفترة من (١٩٧١ - ١٩٩٢)"مجلة كلية التربية (بالزقازيق) ، العدد (٢٠) ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٣م

١٤٦ - محمد أحمد القايس ، تصور أولي لمشروع إنشاء قناة تليفزيونية ثقافية تربوية عربية ، المجلة العربية للثقافة (التونسية) ، ١٩٩٨م.

١٤٧ - محمد سيد محمد ، الإعلام الإقليمي في القرن الحادي والعشرين ، مجلة الدراسات الإعلامية (المصرية) ، العدد (٥٥) ،أبريل / يوليو ١٩٨٩م.

١٤٨ - محمد عبد الكافي ،" القنوات الفضائية العربية وإمكانية الاستفادة منها ، المجلة العربية للثقافة (التونسية) ، العدد (٣٣) ، ١٩٩٧ م.

١٤٩ - محمد غزالي خياط وآخرون "رؤية مستقبلية لاستراتيجية تقنية المعلومات في مؤسسات التعليم العالي ، مؤتمر التعليم في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، كلية التربية ، جامعة الإمارات العربية ، ١٩٩٨م.

١٥٠ - محمد ماهر محمود دور التربية في التوجيه نحو النظام العالمي الجديد ، مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد ، الجزء الثاني ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٢م.

١٥١ -محمود عطا محمد على مسيل ، العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية ، مجلة كلية التربية (جامعة الزقازيق) ، العدد (٢٨(، يناير ١٩٩٧م.

١٥٢ - مصطفى أحمد عبد الباقي ، إشكالية استخدام الاثنوجرافيا في البحث التربوي ، صحيفة التربية ، العدد الرابع ، مايو ١٩٩٤ م.

١٥٣ - مصطفى رجب ، فكرنا التربوي : كيف يتصدى للعدو الصهيوني؟ جريدة البيان

(الإماراتية) . الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م . شبكة الإنترنت ١١/٨/٢٠٠٢م (online)www.albyan.co.ar.

١٥٤ - مفيد شهاب . نشرة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا . القاهرة . العدد السابع ٢٠٠٠م.

١٥٥ - مهدي إسماعيل الجزاف . الجوانب القانونية للخصخصة . مجلة الحقوق (الكويتية) . العدد الرابع ١٩٩٥م.

١٥٦ - ميلاد جروس فيرناندا . " البنك الدولي والعالم الثالث " ترجمة أحمد رضا محمد رضا . مجلة مستقبل التربية . العدد الثالث . ١٩٨١م.

١٥٧ - نادر فرجاني . التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية . دور التعليم والبحث والتطوير التقاني . ١٩٩٩م (شبكة الإنترنت) . Almishkat Center For Research . Egypt . Index . Html

١٥٨ - نبيل علي ."الثقافة العربية وعصر المعلومات " . عالم المعرفة . العدد (٦٥) . (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب. يناير ٢٠٠١ م).

١٥٩ - نسمة أحمد البطريق . تكنولوجيا الاتصال وقضايا الديمقراطية الثقافية . مجلة الدراسات الإعلامية (المصرية) . العدد .(٦٠) . أكتوبر وديسمبر ١٩٩١ م .

١٦٠ - نشرة الخليج الصناعية . السنة الثانية . العدد الثالث عشر . إبريل ٢٠٠١م . شبكة الإنترنت في ١٤/٨/٢٠٠٢م . www.goic:org.qa (online)

١٦١ - نورة خليفة تركي السبيعي ." تمويل التعليم الجامعي والعالي ". حولية كلية التربية . جامعة قطر . السنة الحادية عشر . العدد الحادي عشر . ١٩٩٤م.

١٦٢ - هانس بيتر مارتين . هارلد شومان . فخ العولمة . ترجمة عدنان عباس على ورمزي زكي . عالم المعرفة . العدد (٢٣٨) . (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والعلوم

والأدب . ١٩٩٨م).

١٦٣ - وجيه كوثراني . البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية . مجلة الفكر العربي (اللبنانية) . العدد (٩٧) . ١٩٩٩ م .

١٦٤ - وفيق مدبولي عياد . تطوير التعليم الجامعي لمواجهة اتفاقات"الجات " " و شهادة الأيزو " في صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة . المؤتمر العلمي الخامس.كلية التربية . جامعة حلوان. المجلد الثاني. ١٩٩٧م.

١٦٥ - يوسف صلاح الدين قطب . " حاجاتنا إلى تنظيم البحوث التربوية " . صحيفة التربية . العدد الثاني . يناير ١٩٨٤ م.

٢ - الرسائل :

١٦٦- أحمد إسماعيل أحمد حجي . دراسة مقارنة لبعض مشكلات البحث التربوي في مصر وبعض الدول الأخرى . رسالة دكتوراه . كلية التربية . جامعة عين شمس . ١٩٨٤ م

١٦٧ - سليمان عبد الرحمن العنقري . الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلات البحث التربوي . رسالة ماجستير. كلية التربية . جامعة الأزهر. ١٩٩٦م .

١٦٨ - سليمان عبد الرحمن العنقري . نتائج وتوصيات البحوث الاجتماعية والتربوية ومردودها الإجرائي في مجالاتها التطبيقية . رسالة دكتوراه . كلية التربية . جامعة الأزهر. ١٩٩٨ م

١٦٩ - صلاح حسن خضر السيد . الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمي في مصر. رسالة دكتوراه . كلية التربية جامعة الأزهر. ١٩٩٤ م

١٧٠- عبد الكريم حسان عائد أسعد . وظيفة البحث التربوي في الجمهورية اليمنية . رسالة

دكتوراه ،معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩م

١٧١ - علي عثمان سالم المنصوري ، دراسة تقويمية للخطط التربوية في الجماهيرية الليبية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م

١٧٢ - علي قطب حسن العبد ، بعض المتغيرات العالمية المعاصرة وانعكاساتها على الأهداف المستقبلية للتربية في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١٩٩٣ م

١٧٣ - عليان حامد عيد الحربي ، دراسة ميدانية لبعض المشكلات التربوية لطلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٩ م

١٧٤- عليان عيد حامد الظبي الحربي ، البحث التربوي وقضايا التعليم في المملكة العربية السعودية ،رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م

١٧٥ - محسن لبيب عبد الرازق ، دراسة تقويمية للمركز القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بجمهورية العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٠م

١٧٦ - محمد الصغير منصور الفخواري ، دور بعض مراكز البحث التربوي في تطوير وتحديث التعليم العام (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨م

١٧٧ - محمد صبري حافظ محمد عودة، مشكلات طلاب الدراسات العليا بكليات التربية وأثرها على العجز في أعضاء هيئة التدريس، ماجستير، كلية التربية ، جامعة الأزهر ،

١٩٨٩م

١٧٨ - محمد طه ، بعض مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية ، دراسة مقارنة بين مصر والسودان والعراق ،رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١م.

١٧٩ - محمد عبد الحميد إبراهيم ، البحوث التربوية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٨ م .

١٨٠ - نبيل عبد الخالق محمد متولي ، البحث التربوي في مصر و أثره في تطوير التعليم الثانوي في الفترة من عام ١٩٢٣ إلي عام ١٩٨١ ،رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣م .

١٨١ - نجاح حسنين أبو عرايس ،،معوقات الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية في مصر ،رسالة دكتوراه ،كلية التربية ، جامعة الأزهر ،١٩٨٩م.

ثانياً المراجع الأجنبية

182 -*Dereshiwsky-Mary-1" Making "Hi-Tuch" My Tech Helpful units for Educational practitioners on planning and conducting educational Research with The help of Technical specialists" M.S. Arizona. 1992.*

183 -*F. G. sharpe-The imppact of educational research on Educational policy and preactive within & school centered context- paper proesented at the New South wales institute of educational research (sydney-New South Wales, A U Stralia, August 14, 1992).*

184 - *Gilbert,. Rob. Text and context in Qualitation Educational Research : Discourse analysis and the problem of cotextual Explanation journal articles, v4 "1992.*

185 - *Padak, Nancy and padak. Gary-Guidelines for planning Action Research projects. Research to practice Department of education, Washington, D.C. Kent State University 1994*

186 - *Sikka –Anjoo and tedder – Norma, Improving and Expanding Social interaction skills in supported Emplayment Settings: planning Qualitatine Research M-S: Mississippi 1990.*

187 - *Timpan-michael "National Directions meducation Research planning: Acanference co-sponsored by the Ntional Educational Research policy and priorities Boord and the office of educational Research and improvenemt M.S. district of columbia 1998.*

188 - *Waiker ,Dvid Michael , A study Of Educational Research Dissemination At The California State Legislature (RESEARCH DISSEMINATION) university of the Pacific , 1993 .*

189 - *Walf – Richard –M- Judging' Educational Research Based on experinen*

-ls and surveys. Fundament tals of educational planning series on 45 united nations educational scientific, and cultural organization-paris (France) international inst-for educational planning-Paris 1993.

190 - Wheeler, Eduyth-J-Mullary, walter-D- Team Teaching in Educational Research: one salution to the problem of Teaching Qualitative Research- New York- The American Educational Research Associstion –1996.